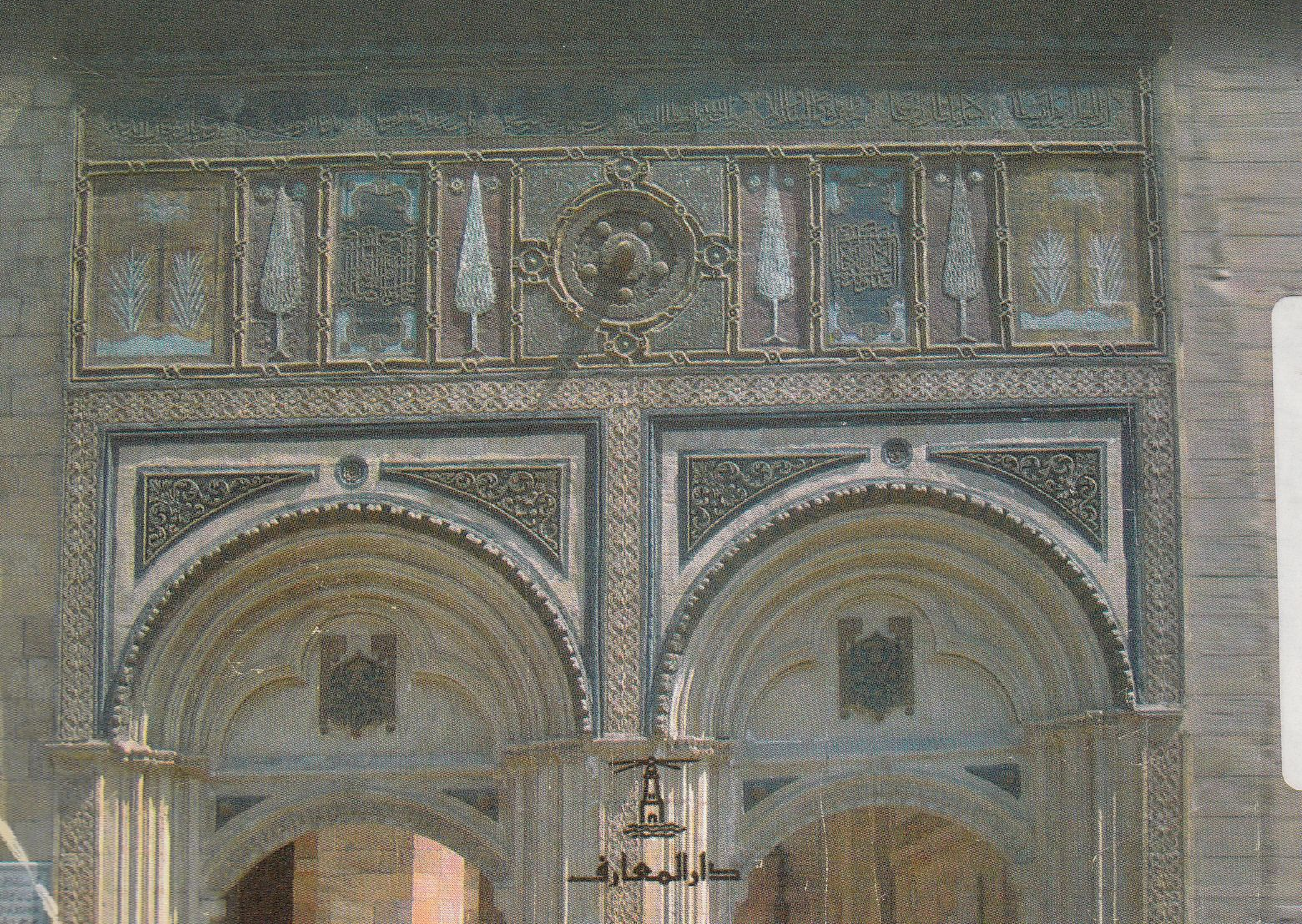
# الأزهر
# منارة التسامح

د. محمد عبد العظيم سعود



# الأزهر منارة التسامح

دكتور/ محمد عبد العظيم سعود



بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

سعود، محمد عبد العظيم.

الأزهر منارة التسامح/ محمد عبد العظيم سعود. ــ القاهرة:
دار المعارف، ٢٠١٠.

١٧٦ ص، ١٩.٥ سم.

تدمك ١ ٧٤٥٧ ٠٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - الأزهر (جامع)

(أ) العنوان

ديوى ٢١٥،٩٦٢١٦

رقم الإيداع ٢١٢٨٦ / ٢٠١٠      ٩/ ٩/ ٢٠٠٩/ ١

تصميم الغلاف : عزيزة مختار

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع.

هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ – فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg

## تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله رب العالمين والصلاة والسـلام على خـاتم النبيين محمد وآله وصحبه ورضى الله عن التابعين وعنا معهم أجمعين وبعد.

فهـذا توجـه كريم وعزم نبيل تجاه أقدم مؤسسـة إسـلامية بذلت كثيرا من الجهـد والعناء واضطلعت بأعباء وأقدس رسـالة منَّ الله بها على عباده وتحملت الكثير من عنت الحكام وأصحاب السـلطة لا يبتغون من وراء ذلك إلا وجه الله تعالى.

وقد قام المؤلف مشكورا بجهد لا ينكر وحمل نفسه الكثير من المعاناة والمطالعة الجادة والمعمقة من أجل إبراز دور الأزهر الشـريف وشـيوخه الكبار الأجلاء. وكشف للناس هذا الدور الكريم الذى نهض به رجال الأزهر قديمًا وحديثًا.

ولا يفوتنـا فـى مقامنا هذا الاقتراح من واقع حسـن ظننا بالسـيد المؤلف ومـا أوتيه من همة وصدق أن يشـفع مؤلفه هذا بآخر يمتاز بالشـمول ومزيد من المناقشـة والإبانة عن هذه المواقف الجليلة التـى يحفظها التاريخ لعلماء الأزهر الكبار الذين لم يتسنموا منصب مشيخة الأزهر ولكن كان لهم دور كبير ومواقف جليلة يغبطون عليها ويحمدون. وله عند ربه المثوبة وحسـن الجزاء إن شـاء الله وهو سبحانه الموفق أولًا وآخرًا إلى السداد والرشاد وهو نعم المولى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

د/ مصطفى عمران

الأستاذ بكلية أصول الدين بالقاهرة– سابقا

# مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلاَّ على الظالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وإخوانه النبيين ودعاة الحق أجمعين، وبعد.

فإن الأزهر قد قام بمهمته العلمية الدينية، وخصّه الله تعالى بأعلى المكانة وأحسن القول؛ وصدق الله العظيم ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ (٣٣) ﴾ سورة فصلت (الآية ٣٣) وصدق رسوله الكريم: «من يرد الله به خيرًا يفقهه فى الدين» واحتل مكانته فى العالم الإسلامى منذ تحمل تلك الرسالة فى عهد صلاح الدين والعهود التالية حتى الوقت الحاضر، وأصبح المرجعية العلمية والدينية لأهل السنة والجماعة عن جدارة واستحقاق.

ومازال التاريخ يحفظ أسماء الأعلام من رجاله وخريجيه فى سائر العلوم الدينية كالحافظ ابن حجر العسقلانى، وابن عابدين السيراسى التركى، والحافظ السيوطى الذين احتضنهم الأزهر على اختلاف أصول منشئهم، وبوأهم أعلى الأماكن وبلغ بهم أرقى مراتب الاجتهاد. ورسائل المسلمين.واستفتاءاتهم فى أنحاء العالم الإسلامى فى آسيا وإفريقيا ما تزال باقية مع إجاباتهم عنها إلى اليوم، وبها حافظ الأزهر على تلك المكانة فى عصور العهد التركى، وبقيت القاهرة بفضلهم عاصمة ثقافية للعالم العربى بل للعالم الإسلامى. وبالرغم من ضيق نطاق الحركة الثقافية فقد لمعت أسماء اللقانى، والدردير، والأمير، والباجورى، والمناوى، والدمنهورى، والشرقاوى، والجبرتى، الذين

أدوا واجبهم وصار بعضهم أشبه بالزعيم الشعبى منهم بالمفتى الدينى المقتصر على مهمته الدينية فحسب. وقاد العلماء حركة المقاومة ضد نابليون وحملته الاستعمارية واستشهد منهم الكثيرون حتى دخلت الخيل الأزهر ولكن الغزاة اضطروا للرحيل بعد أقل من ثلاث سنوات.

فلما جاء محمد على كان عمر مكرم وإخوانه عونًا له، ومع أنه حاول الاعتماد على بعض العناصر والمؤسسات الأخرى إلا إن أكثر البارزين فى مجالات الهندسة والطب والثقافة كانوا فى الأصل أزهريين، وأسسوا لحياتنا المعاصرة وللنهضة التى انتظمت المجالات المختلفة فى العهد العلوى، ويكفى ذكر أسماء العطار، والطهطاوى والزعيم الوطنى عرابى، وعبد الله النديم، والإمام محمد عبده وكلهم أزهريون قادوا النهضة الفكرية والوطنية وبذلوا النفس والنفيس فى سبيل الله والوطن. وكان العلماء الشهداء فى مواجهة المحتل الإنجليزى امتدادًا لإخوانهم الذين قتلهم المحتل الفرنسى من قبل، وتوطئة لشهداء ثورة ١٩ الذين أكدوا مكانة الأزهر فى قلب الحركة الوطنية التى قادها الأزهرى سعد زغلول تلميذ الشيخ محمد عبده، وصار مسجد الأزهر مثابة للثوار من جديد، ومنبر الوطنيين من مسلمين ومسيحيين، وهذا هو قدر الأزهر ورجاله على رغم تضييق بعض الحكام عليهم وتهميشهم لهم..

ولكن الذين عاشوا خارج مصر يعرفون مكانة الأزهر فى العالم وأن منهم رجاله الذين يمثلون الوسطية للإسلام ودعوته على هدى وبصيرة بالحكمة والموعظة الحسنة موضع التقدير والترحيب من العالم أجمع.

وفى القرن الأخير كانت القيادة بعد الشيخ محمد عبده للشيخ سليم البشرى والظواهرى ومحمد شاكر ومحمد بخيت والمراغى ومصطفى عبد الرازق وعبد المجيد سليم وأبى العيون ثم بعد ثورة ١٩٥٢ للشيوخ الأكارم عبد الرحمن

تاج والخضر حسين ومحمود شلتوت وعبد الله دراز وعبد الحليم محمود الذين ازدانت بهم مصر والعالم ولن يلبث أن يعقبهم أبناؤهم المجاهدون كشجرة تؤتى أكلها كل حين بأذن ربها، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

استوعب الدكتور سعود- أسعده وأسعد به- هذا التاريخ العريق، وعايش مواكب الشهداء والمجاهدين، وتابع حياة هذا المعهد الشريف ورجاله الأبرار، وشيوخه الكبار، وسجل مواقفهم فى كل هذه العصور، ومشاركتهم الشعب بل قيادتهم له فى أيام الهول والمحن، وذاقوا طعم الموت والنفى والمطاردة فى سبيل الحق والمثل العليا بل لم يفته موقف الأزهريين من غزوة فريزر الفاشلة فى مطلع القرن التاسع عشر.

والدكتور سعود هو أستاذ بجامعة عين شمس، فليس بالأزهرى ليرمى بالتعصب أو المبالغة والانحياز، لكنه مثقف مصرى يفيض وطنية وإيمانًا بمزايا هذا الشعب المؤمن الذى قدر الله له أن يظل فى رباط إلى يوم القيامة، فحفظ فى ضميره ذلك الدور الرائع للعلماء المجاهدين فى صدارة هذا الشعب، وفى قلب الأحداث الدينية والوطنية التى مرت به، وحاول تسجيله موضوعيًا فى هذا الكتاب.

ربما يكون الدكتور سعود قد أفاض أكثر من المتوقع فى الكلام عن توجهات ثورة يوليو أو بالأحرى قائدها جمال عبد الناصر الذى تراوح موقفه من الإسلام بين عناية وإهمال، واستعانة وإغفال، ولكنه بسياسته العملية وقراراته الاشتراكية فى تأمين أوقاف الأزهر، وكانت معتمدة فى الاستمرارية التاريخية، وفى إصداره قرارات القضاء الشرعى وتوحيده مع القضاء المدنى دون إعداد علمى أو عملى، ثم إصداره فى ليلة واحدة من مجلس الأمة الموحد

قوانـــين تطوير الأزهر– التى مهما حســنت فيها النية– كانت إملاءً علويًا لا تطورًا أزهريًا طبيعيًا، ويبين كيف حدّت هذه الإجراءات من استقلال العلماء وقلصــت عمليًــا دور الأزهــر، ولم تحقق الهدف المثالى وهــو تخريج الداعية الطبيب والمهندس الذى يعيش فى غابات إفريقيا ومجاهل استراليا داعيًا إلى الإســلام كما يفعل المبشــرون بالأديان الأخرى. لقد كان الهدف من التطوير إعطاء الدولة ســيطرة أكــبر. وهو الأمر الذى أحسّ بــه الأزهريون من بعد، وقاوموه فى صمت، ولكن الشيخ عبد الحليم محمود حاول عمليا الحدَّ منها، واســتخدم الشعور الشعبى ومكانته الخاصة فى توسيع دائرة المعاهد، وتعظيم الوجود الأزهرى فى الحياة المصرية.

علــى أن الدكتور ســعود لا يغفل أن يســجل مواقف العلمــاء الذين أيدوا قوانين التطوير بل أشــادوا بها وكيف أن عبد الناصر شــخصيًا لم يقصر فى دعم الأزهر ماليًا، وتوفير الميزانيات الكافية لهيئاته المختلفة. وإن كان يقارن بينــه وبين موقف محمد على من قبل فى دوره المزدوج من الأزهر والأزهريين فى اســتخدامهم لصالح النظام والحد من نفوذهم فى الوقت نفسه؛ وليخلص إلى رأيــه فيما انتهى إليه أمر هذا التطوير فقد تضاءلت فى ظله حرية الأزهر واستقلاله.

وبعــد أن يبين المؤلف التغيير الذى طرأ على الأوضاع الأزهرية فى عهدى الرئيس الســادات والرئيس مبارك يخصص المؤلــف الجزء الأخير من كتابه لشــيوخ الأزهــر منذ ســنة ١٩٥٢م، مركزًا نوعًــا ما على مواقفهــم وآرائهم السياســية، ومنوهًا بوجه خاص بالشيخيين عبد الحليم محمود وجاد الحق وكيف تعاظم دور الأزهر الخارجى وتحرر أحيانًا من الموقف الرسمى، ويبين كيف انعكس كل أولئك على المعاهد الدينية التى شــهدت توســعًا ملحوظًا،

وعلى جامعة الأزهر التى أصابت تطورًا عظيمًا وعلى وجه الخصوص الطلاب الوافدين. ومن أن المؤلف الفاضل كان يتتبع الحياة الرسمية للأزهر وشـيوخه فى ظل العهود المختلفة فإنه ربما كان من المناسب- كما لاحظ فضيلة الشيخ مصطفى عمران فى تصديره الجميل- أن يتعرض لشـيوخ كالذين أشـرت إلى أدوارهم فى مطلع هذه المقدمة ورفعوا لواء القرآن والدعوة، ولم يتولوا مشيخة الأزهر كالشعراوى والغزالى- رحمهم الله- وغيرهم كثير وهو ما تفضل المؤلف بالإلماح إليه فى مطلع عمله.

ويعـود المؤلف فـى ختام كتابه ليتعرض مرة أخـرى لقانون تطوير الأزهر وتفاوت الآراء حوله وحول الدوافع المؤدية إليه، ويسجل رأيه الشخصى فيما انتهى إليه القانون من الناحية العملية بصرف النظر عن الاعتبارات النظرية وهو رأى يميل إلى السلب.

لكن صدور الكتاب بالنسـبة لنا كأزهريين، وبالنسـبة للمشتغلين بالشأن الوطنى، وبالشـأن الدينى فى مصر، وشئون التعليم الدينى بوجه خاص يعد من أشـد دواعى الرضا والثقة فى مسـتقبل هذه الجوانب الأصيلة فى حياة هذا الشعب ومن دواعى الاطمئنان إلى واقع هذه المؤسسة العريقة بالغة التأثير فـى حياة العالم الإسـلامى بوجه خـاص والعالم بوجه عـام ومن ثم فنحن نهنئ الدكتور سعود بإصداره، داعين له بمزيد التوفيق فى مسعاه الإصلاحى النبيل، وله من الله المثوبة والأجر الجزيل إن شـاء الله وهو سـبحانه يقول الحق وهو يهدى السبيل.

بقلم أ. د/ حسن الشافعى

أستاذ بكلية دار العلوم وعضو مجمع اللغة العربية

# توطئة

يمثل هذا الكتاب محاولة لرسم صورة مجملة لهذه القلعة العتيدة: الأزهر، ورجالهـا، منذ أقامها القائد جوهر الصقلـى بعد فتحه مصر، إلى يوم الناس هذا، فثابرت على مر العصور، تصاول الزمان وتغاوره.

ونحن هنا لا نعنى بشـيوخ الأزهر من تسنموا سدة الجامع فحسب، وإنما نعنى بهذه المفردة كل من درس وتخرج فى هذه القلعة الشامخة.

وقـد أدت هذه القلعة خدمات جليلة للإسـلام والمسـلمين فى كل أرجاء الدنيا، وبهذا غدت بالنسبة لأكثرهم- لا مرية- أعز مكان دينى وأسماه بعد الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى.

وحاول كثير من الساسة استغلال القلعة. وهنا تتقاضانا الموضوعية، وبمنأى عن العواطف، أن نقول: إن كثيرًا من رجالها وقف صامدًا شـامخًا، متعاليًا علـى الترهيـب والترغيب، لكن بعض رجالها لم يكن علـى نفس القدر من الصلابة، والشجاعة، والتسامى فى مواجهة الطغيان.

ولا أحسبنا نبالغ أو نتزيد إن قلنا إن الأزهر كمؤسسة لعب أخطر دور فى تاريخ مصر، بل وأكاد أقول فى تاريخ الأمة العربية. فيه تعلم أو تخرج زعماء الشعب ومصلحوه الخالدون: محمد عبده، وعمر مكرم، وأحمد عرابى، وسعد زغلول. فمنذ التاريخ السـحيق كان لعلمائه الأفذاذ مواقف لا ينساها الزمان: فها هو ذا العز بن عبد السـلام سـلطان العلماء فى زمانه، يقف من المماليك موقفه الذى طبق الآفاق: فيصر على عرضهم للبيع، باعتبارهم ملكا لبيت مال المسلمين، حتى قيل عنه: بائع الملوك!

وحينمـــا تنتفض مصر بقيادة أحمـــد عرابى الزعيم الريفى، وتثور بتوفيق، ويســتصدر الخديو فرمانًا ســلطانيًا بعزل عرابى مــن منصبه بالجيش، يلجأ عرابـــى إلى علماء الأزهر، فيصدرون فتـــوى بالغة الجرأة: «إن الخديو توفيق خائن لدينه ووطنه، وقد مرق من الدين كما يمرق السهم من الرمية!!..!».

وفى الحرب العالمية الثانية يقول الشيخ المراغى رحمه الله «إنها حرب لا ناقة للمسلمين فيها ولا جمل»، فيثير ثائرة الانجليز وأعوانهم.

وهذا هو الشـــيخ عبد المجيد ســليم، غفر الله له، يقول كلمته التاريخية، قاصدًا بها الملك فاروقًا فى أســفاره، متعجبًا: «تقتير هنا، وإسراف هناك!» وإذ يلــوح له بعضهـــم بالعزل، فيقول: «أيمنعنى ذلك مـــن التردد بين بيتى والمسجد؟» قيل: «لا». قال: «فلا أبالى بعد ذلك بما يكون!».

وهذا هو الشـــيخ محمد الخضر حسين، رحمه الله، يقول كلمته المشهورة: «إن لم يزد الأزهر فى عهدى، فلا ينقص منه!».

لكن الأمانة تلزمنا أن نقرر، كما قلنا، أنه كان هناك من الشيوخ من خالف عن هذه السيرة!

ولأن مـــا صلـــح بالأمس قد لا يصلح اليوم، وما يصلـــح اليوم قد لا يكون صالحًـــا للغد، فقد تناول المصلحون والسياســـيون مواد الدراســـة بالأزهر- كجامعـــة- بالتطوير غير مرة، ومازال التطويـــر اليوم مطلوبًا، فليس معقولاً كما يقول الدكتور يوســـف القرضاوى فى كتابه: «رســـالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد- بمناســـبة الاحتفال بعيده الألفى» أن يتخرج طالب فى الأزهر لا يعـــرف زكاة الأســـهم أو المصانع أو العمـــارات ونحوها، فى حين يحفظ زكاة الإبـــل، ومـــا فيها من بنت مخـــاض، وبنت لبـــون، وحقة، وجذعة وليس فى بلده إبل سائمة قط! ولا يجوز أن يتعمق دراسة كتاب "الرقيق"

والعتق، وما يتبعه من أبواب: المدبر وأم الولد، والمكاتب ونحوها، وقد ألغى الـرق الفردى كله، على حين يجهل أعمال المصارف (البنوك)، وشـركات المساهمة، والتأمين، ونحوها. علينا أن نصل طالبنا بالواقع ونربطه بالحياة، على معنى أن ندرس حكم الشرع فيواقعنا، لا فى واقع من سبقونا، ونجيب عن الأسـئلة التى يطرحها عصرنا، لا عن أسئلة طرحها من قبلنا، ولم يعد لها وجود بيننا.

وفى الحق إن العرض الكامل لموضوع الكتاب لا تفى به مجلدات ومجلدات، لكننـى آثـرت أن يكون حجم الكتاب فى متناول أغلـب القراء، فحال ذلك دون الحديث- إلا من بضع عبارات متناثرة هنا وهناك عن مشايخ عظماء فى الطليعة منهم الأسـاتذة الأئمة: العز بن عبد السلام، سليم البشرى، محمود شـلتوت، محمد عبده، حسـن العطار، عبد الحليم محمود، محمد الفحام، عبد المجيد سليم، محمد المراغى، رحمة الله عليهم.

وقـد كان أكثـر اعتمادنا فى هذا الكتاب على السـفر الموسـوعى الهائل بجزئيـه: «الأزهر جامعًا وجامعة» للدكتور عبد العزيز محمد الشـناوى، ثم على كتاب « الدين والدولة والثورة» للدكتور رفعت سيد أحمد، وكتاب «دور الأزهر فى السياسـة المصرية» للدكتور سـعيد إسماعيل علـى، وعلى «تقرير الحالة الدينية فى مصر» الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، واقتباسنا منها.

لكن كان من دواعى العجب والأسف أن وجدت فيما أورده «تقرير الحالة الدينية فى مصر» أخطاء معيبة فى تواريخ تولى بعض مشـايخ الأزهر، يسهل جدًا الوقوع عليها، فضلًا عن أخطاء فى بعض أسمائهم، بينما يورد التواريخ صحيحـة، مـبرأة مـن كل خطأ، لا تجد فيهـا عوجًا ولا أمتًـا (!) مؤلف

أجنبـــى، لا ســـبيل إلى موازنة إمكانات المؤسســـة الكبرى، هــو بيارد دودج BAYARD DODGE فى كتابه:

«AL AZHAR: A MILLENNIUM OF MUSLIM LEARNING»

الذى نقله إلى العربية الدكتور حسين فوزى النجار، رحمه الله، وأصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب فى مجموعة الأعمال الدينية من مكتبة الأســرة سنة ١٩٩٧.

وكانـــت أن ظهــرت صورة أولية لهذا الكتاب قبل ســنوات. لكننى زدت هنا فى أغلب فصوله، فكانت الزيادة فى: صدر الخبر- الخلفية التاريخية: الأزهر فــى العصر الفاطمى، الأزهر فى العصــر المملوكى، الأزهر إبان الحكم العثمانى، الأزهر فى عصر محمد على، الأزهر وثورة يوليو وما بعدها. وأضيف إليه فصل جديد هو: موقف الأزهر من حملة فريزر على مصر.

وعلى الله قصد السبيل

محمد عبد العظيم سعود

# صدر الخبر - الخلفية التاريخية
# الأزهر فى العصر الفاطمى
# (٣٦١ - ٥٦٧ هـ/ ٩٧٢ - ١١٧٢م)

جاء فى «لسان العرب»: «قال شمر»: الأزهر من الرجال الأبيض العتيق البياض، النير الحسن، وهو أحسن البياض، كأن له بريقًا ونورًا، يزدهر كما يزدهر النجم، والسراج، والمرأة زهراء. والأزهر الأبيض المستنير، ومنه حديث الدجال: أعور، جعد، أزهر. والأزهر القمر. والأزهران الشمس والقمر لنورهما. وفى الحديث: أكثروا الصلاة على فى الليلة الغراء واليوم الأزهر، أى ليلة الجمعة ويومها، كما جاء مفسرًا فى الحديث. وفى حديث على رضى الله عنه فى صفة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أزهر اللون ليس بالأبيض الأمهق..

وكان أغلب مؤرخى مصر الفاطمية يطلقون اسم «جامع القاهرة» على الجامع الأزهر، وكان المقريزى، وهو عمدة مؤرخى مصر الإسلامية، غير مدافع ولا منازع، يطلق عليه تارة «جامع القاهرة» وأخرى «الجامع الأزهر». ثم توارى الاسم القديم، وغلب عليه الاسم الجديد: «الجامع الأزهر».

وقد اختلف فى تفسير التسمية الجديدة، فمن المؤرخين من يرى أن لفظة «الأزهر» مشتقة من «الزهراء» لقب السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله عليه وعلى آله صلوات الله وسلامه، مثلما انتسبت إليها الدولة الفاطمية، بينما ينسب فريق آخر من المؤرخين الاسم إلى إسكان وتخطيط القاهرة، ذلك أنه على عهد الخليفة العزيز بالله أنشئت بالقاهرة قصور بلغت المدى فى البناء

والتنسيق، حتى إنها سميت القصور الزاهرة، فأطلق اسم الأزهر على المسجد بعد أن عفا الدهر على هذه القصور، تعلقًا بذكرى أيام المجد الفاطمى. ويرى فريق ثالث أن الاسـم جاء تيمنًا بما سيبلغه الجامع من عظمة ومجد بازدهار العلوم فيه. ويبدو أن التفسير الأول هو أرجح التفاسير.

وكانت المسـاجد الجامعة فـى مصر قبل الأزهر ثلاثـة: جامع عمرو بن العاص، شـيده العرب حين فتحوا مصر سـنة ٢٠هـ/ ٦٤١م بقيادة عمرو، فأنشـاءوا مدينة الفسطاط، وفى نفس السنة بنوا فيها الجامع. ثم كان جامع العسـكر حين طارد العباسيون فلول الأمويين، وفى طليعتهم مروان بن محمد آخر ملوك بنى أمية فى مصر، فلقى مصرعه على ثراها، فى السابع من ذى الحجة سنة ١٣٢هـ الموافق السابع من يوليو سنة ٧٥٠م. وابتنى قائد القوات العباسـية صالح بن على مدينة العسـكر لتكون عاصمة جديدة لمصر بدلا من الفسـطاط، ثم شـيد بها الفضل بن صالح بن على والى مصر من قبل الخليفة العباسى الثالث المهدى المسجد الجامع فى سنة ١٦٩هـ/ ٧٨٥م.

ولما قامت الدولة الطولونية سـنة ٥٢٤هـ/ ٨٦٨م ابتنى أحمد بن طولون عاصمته الجديدة القطائع بدلا من العسـكر، وأسس فيها مسجدها الجامع، مسجد أحمد بن طولون.

أما الأزهر رابع المساجد الجامعة فهو أهم أثر من الفاطميين بمصر.

ينتسـب الفاطميون إلى نسل إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسـين بن على بن أبى طالب. وقيل إن الإمام جعفر الصادق قد أوصى بالإمامة إلى ابنه الأكبر إسماعيل، ثم نحّاه عنها، إذ أوصى بالإمامة لابنه موسـى الكاظم. وقيل كذلـك إن إسماعيل مات فى حياة أبيه، فانتقلـت الإمامة إلى أخيـه. ورأى الإسماعيلية أن تحويل الإمامة، وبالمصطلح

تكـون مثالاً من أمثلة «البداء»، و«البداء» يعنى أنه يبدو لله أمر، ثم يعدل عما أمر به من قبل، و«البداء» لا يجوز على الله، والإمامة أمر من الله يتلقاه الإمام المعصـوم، ولهـذا فهم يستمسـكون بإمامة إسماعيل بن جعفـر الصادق. وهذا هو الخلاف الجوهرى بين فرقة الشـيعة الإسماعيلية، وفرقة الشـيعة الإمامية الجعفرية الاثنى عشـرية، التى تمتد فيها الإمامة مـن جعفر الصادق إلى ابنه موسى الكاظم، إلى ابنه علـى الرضا، إلى ابنه محمد الجـواد، إلى ابنه على الهادى، إلى ابنه الحسن العسكرى، إلى ابنه محمد المهدى المنتظر، فى غيبته الكبرى، آخر الأئمة، الذى سـيظهر فى زمانه الموعـود ليملأ الدنيا عدلًا بعد أن ملئت جور.

وهناك من يشككون فى نسب الفاطميين، بيد أن حججهم واهية، أو على الأقل ليسـت قوية. وعلى أية حال فإن قضية النسـب هذه ليست جوهرية، فقد أسـس الفاطميون بمصر دولة من أعظم الدول الإسلامية فى تلك العصور، وأنشـأوا بهـا مدينة القاهرة العظيمة، بل أعظم مدائن الإسـلام فى المشـرق والمغـرب، وكانت حضارتها من أزهى الحضارات، وكان أروع تجسـيد لها الجامع الأزهر الشـريف، أعظم الجامعات الإسـلامية وأينعها غرسا، أعرق جامعـة فى العالم، لا يتقدم عليه سـوى جامعات غدت تاريخا مثل جامعة الإسكندرية القديمة، ليسيوم أرسـطو طاليس، وأكاديمية أفلاطون، وجامعة برجامون بآسـيا الصغرى، وجامعة «أون» أو عين شمس القديمة، التى يقال إنها كانت موجودة فى مصر الفرعونية قبل نحوٍ من ألفى سنة قبل الميلاد.

وكان أول من نودى له بالخلافة الفاطمية هو عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل الثانـى بن محمد بن إسماعيـل بن جعفر الصادق. ولقد حاول الفاطميون نشـر المذهب الفاطمى فى مصر إبان الدولة الإخشـيدية، فأنفذ الخليفة الفاطمى الأول

المهدى ثلاث حملات عسكرية إلى مصر فى السنوات ٣٠١هـ/ ٩١٣م، ٣٠٧هـ/ ٩١٩م، ٣٢١هـ/ ٩٣٣م. التى استمرت نحو ثلاث سنين، على عهد ابنه الخليفة الثانى القائم بأمر الله أبى القاسم نزار بن عبيد الله المهدى، لكن هذه الحملة الثالثة لم تكن أوفر حظا من سابقتيها. وبعث القائم بأمر الله إلى الإخشيد برسالة يطلب إليه فيها السماح بنشر الدعوة الفاطمية بمصر، لكن الإخشيد ماطل الرسول، فقد آثر أن يحتفظ بصداقة الخليفة الفاطمى فى المغرب، والخليفة العباسى فى المشرق جميعًا! لكن علاقته ما لبثت أن ساءت بالخليفة العباسى، فألغى الإخشيد الخطبة للخليفة العباسى، ودعا للخليفة الفاطمى. لكن ما لبثت علاقة الإخشيد بالخليفة الفاطمى الثالث المنصور بنصر الله أبى الطاهر إسماعيل أن تدهورت. ولما تولى الخليفة الفاطمى الرابع المعز لدين الله أبو تميم معد الحكم فى غرة ذى القعدة سنة ٣٤١هـ الموافق ٢٠ مارس سنة ٩٥٣م، وكانت الدولة الفاطمية قد استردت عافيتها، وثبتت أركانها، بعد ثورات على عهد الخليفة الثالث المنصور بنصر الله، بل استطاع المعز أن يقضى على دولة الأدارسة فى المغرب الأقصى، وامتد سلطانه من حدود طرابلس الغرب شرقًا إلى المحيط الأطلسى غربًا، صحت عزيمته على فتح مصر، وآزرته على ذلك عوامل، لعل أهمها موت كافور الإخشيدى سنة ٣٥٧هـ/ ٩٦٨م، واضطراب الحياة الاقتصادية فى مصر، إذ تعاقبت فيضانات منخفضة شحيحة على البلاد تسع سنين، فتقلصت المساحات المزروعة، وعزت الأقوات، وعمت المجاعة، وتلتها أوبئة حصدت النفوس حصدًا، وشجر النزاع بين قادة الجيش، ومزقتهم الأحقاد، والأطماع كل ممزق، واشتد سخط الناس على سياسة الوزير أبى الفضل جعفر بن الفرات، وجعل القرامطة- وكانوا أول عهدهم يدينون للخلافة الفاطمية بالولاء، لكنهم ما لبثوا أن خرجوا عليها- يتهددون حدود مصر الشرقية.

وكان دعاة الفاطميين قد انبثوا فى ريف مصر وحضرها، يبشـرون بالفتح الفاطمى، ويهيئون الناس لاستقبال الفاتحين.

وأعد المعز لدين الله الفاطمى جيشًا جرارًا، بلغت عدته مائة ألف فارس، سـوى الجند المشـاة، وكان حريصًا على أن يجنب حملته أسـباب فشـل الحملات الثلاث السـابقة، فأنشأ لها الطرق، وحفر لها الآبار، وبنى منازل للاستراحة على فترات منتظمة. وخرج المعز لوداع جيشه يقوده جوهر الصقلى فى اليوم الرابع عشـر من ربيع الآخر سـنة ٣٥٨هـ الموافق السابع من مارس سنة ٩٦٩م، ودخل مصر فى أصيل اليوم السابع عشر من شعبان سنة ٣٥٨هـ الموافق السادس من يوليو سنة ٩٦٩م. وكانت تشمل أيامئذ الفسطاط والعسكر، ووضـع فى الليلة ذاتها الحجر الأساسـى لمدينة جديدة تكون عاصمة للدولة الفاطمية، بعد انتقال الخليفة الفاطمى من بلاد المغرب إلى مصر، وأطلق على المدينة الجديدة اسـم «المنصورية»، نسبة إلى الخليفة الفاطمى الثالث المنصور والـد الخليفة الرابع المعز. وظل هذا الاسـم مطلقًا على المدينة الجديدة زهاء أربعة أعوام، حتى دخل المعز لدين الله المدينة، فسـماها القاهرة، تفاؤلًا بأن العاصمة الجديدة سـتقهر فى قابل الأيام الدولة العباسـية، التى أمر القائد جوهـر الصقلى بقطع الدعوة لها فى مصر فـور دخوله إياها، كما حرم لبس السواد، شعار العباسيين، بل إن المعز حين ودع جنده وقائده خطب الجنود، قال: «... ولتبنن مدينة تسمى القاهرة تقهر الدنيا».

وفى يوم الجمعة العشـرين من شعبان سنة ٣٥٨هـ توجه الصقلى إلى الجامع العتيـق (جامع عمرو) لأداء فريضة الجمعـة، وكان خطيبه يومئذ هبة الله ابن أحمـد، فخطب الناس خطبة بليغـة، ختمها بالدعاء للمعز قائلا: «اللهم ارفع درجته، وأعلِ كلمته، وأوضح حجته، واجمع الأمة على طاعته، والقلوب على

موالاته ومحبته، واجعل الرشـاد في موافقته، وورثه مشارق الأرض ومغاربها، وأحمده مبادئ الأمور وعواقبها، فإنك تقول وقولك الحق: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (١٠٥) ﴾ الأنبياء الآية ١٠٥. اللهم اجعل راياته عالية مشهورة، وعساكره غالبة منصورة، وأصلح به وعلى يديه، واجعل لنا منك واقية عليه».

ولأن مصر قد عرفت منذ فجر التاريخ التسـامح المذهبى، كان على الفاتح الجديد أن يصطنع هذه السياسـة، على الرغم من كونه قد فتحها رافعًا لواء مذهـب جديد يخالف به عن مذهب أهل السـنة، فأصـدر القائد جوهر إلى أهـل مصر أمانا يطمئنهم فيه إلى أنه لن يقسـرهم على اعتناق مذهب معين، مذهب الشـيعة. وفى الحق فإنه، كما يقول الدكتور سعيد إسماعيل على فى كتابه «دور الأزهر فى السياسـة المصرية»: «لم تكن الدولة الفاطمية شـديدة التعصب لمذهبها، على الرغم من أنها قد قامت على أساس مذهبى، وصحيح أن كتـب التاريخ تحدثنـا أن رجلا قد جلده الفاطميون لمجرد كونه قد وجد معه «الموطأ» للإمام مالك، لكن حادثًا فرديًا لا يمكن أن يتخذ أساسًا لدعوى تعصب الدولة الفاطمية».

ونود أن نقول: إن سـلوك الفاطميين فى هذه الحادثة ليس بمسـتغرب، ذلك أن الإمام مالكًا له رأى فى الخلفاء الراشـدين عجيب، فهو يرى أنهم ثلاثة وليسـوا أربعة!!! إذ هو يجعل الخلافة الراشـدة فى أبى بكر وعمر وعثمان، ويجعلهم فى مرتبة دونها مراتب سائر الناس. أما الإمام على فهو فى نظره واحد من جملة الصحابة لا يزيد عليهم فى شـىء!!! سـئل مرة فى درسه: «من خير الناس بعد رسول الله؟».. قال: «أبو بكر». فسئل: «ثم من؟». قال: «ثم عمر» فسئل: «ثم من؟». قال: «عثمان». فسئل: «ثم من؟».

قال: «هنا توقف الناس. هؤلاء خيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أمَّر أبا بكر على الصلاة، واختار أبوبكر عمر، وجعلها عمر إلى ستة، فاختاروا عثمان، ووقف الناس ها هنا». وفى رواية، زيدت عبارة: «وليس من طلب الأمر كمن لم يطلبه».

ولقد اتهم مالك بأنه فيه نزعة أموية، لكننا- فى الحق- مع الدكتور مصطفى الشكعة، كما جاء فى كتابه «إسلام بلا مذاهب»، نستبعد هذا الاتهام. فالثابت أنه لم يؤيد ملك بنى أمية ولا ملك بنى العباس، لأنه يعلم أن كلا النظامين نظام ملكى كسروى بعيد عن الشورى والإسلام. وقد سئل مرة هل يجوز قتال الخارجين على الخلفاء؟ فأجاب إجابة تتسم بالدقة والحنكة: «لا يجوز إذا خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز». وفحوى هذا أنه لا تجوز مقاتلة الخارجين على أغلب ملوك الأمويين والعباسيين. وشىء آخر من أجله نستبعد هذا الاتهام فليس من شك فى أن انتشار مذهب مالك فى المغرب كان على يد إدريس بن عبد الله بن الحسن مؤسس دولة الأدارسة فى المغرب، وهو القائل فى مقام التقدير لمالك: «نحن أولى بمذهبه».

وهناك رواية ذكرها ابن عبد ربه فى عقده الفريد، تدخل عثمان، وهو أموى- فى دائرة اعتراض مالك، ذلك أنه كان يذكر عثمان وعليا وطلحة والزبير، فيقول: «والله ما اقتتلوا إلا على الثريد الأعفر»، يعنى الأبيض الممتلئ بالإدام، أى إنهم- ومنهم على- اقتتلوا على دنيا وليس على دين!!

لكل أولئك لم يكن موقف الفاطميين فى قصة الموطأ بمستغرب.

وربما شجع الدولة الفاطمية- كذلك- على اتخاذ سياسة التسامح معرفتها أن مسلمى مصر وإن كانوا يجلون كل الخلفاء الراشدين، إلا إنهم يخصون آل بيت رسول الله، عليه صلوات الله وسلامه بحب خاص، واحترام هائل،

ويحســون ألم الضيم الذى أصابهم فى العصرين الأموى والعباســى. ولك أن تتساءل كم مصريًا تعرف يتسمى باسم «معاوية»، وكم يتسمى باسم «على» أو «أبو الحسن» أو «حسن» أو «حسين»؟!!

بيد أن أغلب مســلمي مصر لا يتجاوزون حبهم آل بيت الرســول الأكرم، وإدراكهــم لما عرض لهم مــن ظلم فادح واضطهاد رهيب ومجازر بشــعة فى العصر الأموى، ثم على عصر أبناء عمومتم العباســيين، إلى اعتناقهم المذهب الشــيعي بكل أطيافه، شــأنهم في ذلك شــأن الإمامين العظيمين أبي حنيفة النعمان، ومحمد بن إدريس الشافعي.

كان الإمام أبو حنيفة، رضى الله عنه، يرى أن نظام الحكم فى الإســلام يتحتم أن يكون شــوريًا، تســانده بيعة صحيحة، عادلًا، بعيدًا عن التحايل والاغتصــاب أو سمــات الملك، ومن ثم فقد كان يرى أن الخلافة الإســلامية الصحيحــة انتهــت بمقتل أمــير المؤمنين على بن أبى طالب عليه الســلام. وتــروى فى ذلك آراء عديدة حول من خرجــوا على الإمام على، ومن ذلك: «مــا قاتل أحد عليًا إلا وعلى أولى بالحق منه» (المناقب للمكى). وهذا الحكم ينســحب بالطبع على حــرب على ومعاوية، ومن ثم فإنه يســلب الأمويين شرعية ما ادعوه من خلافة.

نعم كان الإمام أبو حنيفة يرى رأيًا صريحًا أن الحكم الأموى غير شرعى، لعــدم اســتناده على أصول الحكم فى الإســلام، ولهذا فإنــه لم يتحرج من مناصرة زيد بن على زين العابدين، رأس الزيدية، حين خرج على ملك بنى أمية متســلحا ببيعة من جمهرة المســلمين. وكان له نفس الرأى فى ملك بنى العبــاس. وآية ذلك أنه كان يحض الناس على مناصرة إبراهيم الإمام وأخيه محمد النفس الزكية ابنى عبد الله بن الحسن حين خرجا على المنصور. ولقد

روى أن محمد بن عبد الله بن الحسن قد ذكر عند أبى حنيفة، فكانت عيناه تدمعان (أبو حنيفة لأبى زهرة).

بـل إن أبا حنيفة رحمه الله يصـدر أحكامًا صريحة فى مختلف المعارك التـى خاضها الإمـام على كرم الله وجهه، أو بالأحـرى، التى فرض عليه أن يخوضها، مثل حرب الجمل؛ فيقول عن يوم الجمل: إن عليًا سـار فيه بالعدل، «وهو أعلم المسلمين فى قتال أهل البغى»؛ ويقول عن طلحة والزبير: إن عليا «قاتل طلحة والزبير بعد أن بايعاه وخالفاه». (المناقب للمكى).

وقد روى إمام أهل السـنة الأعظم أبو حنيفة عن الإمامين الجليلين محمد الباقر، جعفر الصادق رضى الله عنهما، ما أخذه عليه بعض المتعصبين! ! بيد أننا نرى. كما يرى الدكتور مصطفى الشكعة فى كتاب «إسلام بلا مذاهب» أن هذا أمر طبيعى بالنسبة لأى منصف، معتدل التفكير، عادل الأحكام.

أما عن الإمام الشافعى رضى الله عنه فيقول:

إذا نحن فضلنـا عليـًا فإننـا ... روافض بالتفضيل عند ذوى الجهل
وفضل أبى بكر إذا مـا ذكرتـه ... رميت بنصب عند ذكرى للفضـل
فلا زلت ذا رفض ونصب كلاهمـا ... أدين به، حتى أوسد فى الرمـل

ويقول:

يا أهل بيت رسـول الله حبكـم ... فرض من الله فى القـرآن أنزلـه
كفاكم من عظيم الفضـل أنكـم ... من لم يصل عليكم لا صـلاة لـه

ويقول فى ثوب من التحدى وإطار من الإعلان على رؤوس الأشهاد:

يا راكبًا قف بالمحصب من منـى ... واهتف بقاعد خيفهـا والناهـض
سحرًا إذا فاض الحجيج إلى منـى ... فيضًا بملتطم الفـرات الفائـض
إن كان رفضـًا حـب آل محمـد ... فليشهد الثقـلان أنـى رافضـى

ويروى المقريزى أن أول ما درس بالأزهر من علوم كان الفقه الفاطمى. ففى صفر سنة ٣٦٥هـ جلس قاضى مصر أبو الحسن على بن محمد بن النعمان بالجامع الأزهر، وأملى مختصر أبيه فى الفقه عن أهل البيت (الفقه الشيعى الإسماعيلى)، ويعرف هذا المختصر بـ «الاقتصار» وحضر الدرس عدد هائل من الناس، وأثبت أسماء الحاضرين.

ويعد الخليفة العزيز بالله، خامس الخلفاء الفاطميين، أول من أقام الدرس بالجامع الأزهر، فتحول الأزهر من مجرد جامع إلى جامع وجامعة، كما يقول الدكتوران عبد الحميد يونس، وعثمان توفيق. إذ ما كاد العزيز بالله يتولى الخلافة حتى قام ومعه وزيره أبو الفرج يعقوب بن كلس، وكان من فحول العلماء، بتعيين خمسة وثلاثين عالما لتدريس الفقه الشيعى الإسماعيلى، والدراسات الدينية، واللغة والأدب، وابتنى لهم المنازل المجاورة للجامع، وأسكنهم فيها، وأجرى عليهم الأرزاق والمنح والعطايا.

ورغبة من الفاطميين فى تعظيم شأن الأزهر، كان عليهم أن يجتذبوا طلاب العلم، من كافة أرجاء العالم الإسلامى، فكانوا يقدمون إليهم المأكل والمشرب والملبس دون أجر.

ويرى كثير من الباحثين أن الأزهر لم ينشأ فى البداية ليكون معهدًا أو جامعة لدراسة المذهب الشيعى الإسماعيلى، ذلك إن إنشاء المساجد الجامعة كان سياسة ثابتة أرسيت دعائمها عند إقامة أية مدينة جديدة، وكان مذهب الإمام مالك يشترط لصحة صلاة الجمعة أن تكون فى المسجد الجامع، ويشترط فيه بدوره أن يكون داخل المدينة، أو غير بعيد منها على الأقل، بحيث يمكن أن يصل إليه دخانها وأن يكون مبنيًا بناء يكافئ- على الأقل- البناء المعتاد لأهل المدينة (أو البلدة).

نعـم، يرى كثير مـن الباحثين ذلك، ويدعم هذه الرؤيةكذلك أن دراسة المذهب الشـيعى لم تبدأ فى الجامع الأزهر إلا بعد إنشـائه بنحوٍ من ثلاثة أعوام ونصف العام، وكانت فى البداية دراسـة متواضعة لا توحى بأن إنشاء الجامع كان بهدف الدعوة للمذهب الشـيعى. زد على هذا فقد أنشـأ الحاكم بأمـر الله سـنة ٣٩٥هـ/ ١٠٠٥م جامعة أخرى هـى «دار الحكمة»، والتى حظيـت باهتمام أكبر كثيرًا مما حظى به الأزهر وعلماؤه وطلابه. وقد زودت بمكتبة هائلة لا تتقدم عليها فى مصر سـوى مكتبة الإسـكندرية. وقد رحل إليها وتخرج فيها كبار علماء الشيعة مثل الحسن بن الصباح.

نقول مرة أخرى، نعم كل هذا صحيح، لكن الأزهر تحول بعد ذلك ليكون بالفعل معهدًا لدراسة المذهب الشيعى. ويرى الدكتور عبد العزيز الشناوى فى كتابـه: «الأزهر جامعًا وجامعة» أن نوعية التعليم ونوعية الخطط الدراسـية ونوعية المناهج قد اختلفت اختلافًا جذريًا ما بين الأزهر ودار الحكمة، وذلك لاختلاف الأهداف التى توختها الدولة منهما. كانت الدراسة فى دار الحكمة تشـمل التفسير والحديث وعلوم اللغة والفلسـفة والمنطق والرياضيات والفلك والتنجيم والطب، فكانت الدراسـة فيها أكثر تنوعًا من الدراسـة فى الأزهر. وإلى جانب هذا فقد كان يلقن فيها الدعوة السـرية الفاطمية. وقد اتسعت دار الحكمة أولا لدراسـة المذهبين الشيعى والسنى، ودعى إليها شوامخ الأساتذة المتخصصين فى المذهبين، ثم أقصى عنها الأسـاتذة السنيين! وينقل الدكتور الشـناوى عن الاسـتاذ محمد عبد الله عنـان تلخيصه للخصائـص الظاهرة والخفيـة لدار الحكمة، يقول: «كانـت دار الحكمة فى ظاهرها جامعة حرة علنية، يلتحق بها من شاء، ويدرس ما شاء من مختلف العلوم والفنون، ولكن هذا المظهر العلمى لم يكن فى الواقع إلا سـتارًا للغاية الأصلية التى أنشـئت

دار الحكمة لتحقيقها، وهى بث الدعوة الفاطمية السرية بطريقة علمية منظمة تمتزج فيها النظريات والآراء النفسية بالأصول والمبادئ المذهبية، وتكون أبعد أثرا فى غزو الأذهان والعقائد من مجالس القصر، وبذا تجتمع جهود الدعاة فى مركز رئيس، يحتشد فيه «المؤمنون» من كل صوب، ليقوموا فيما بعد بقسطهم فى حمل الدعوة وبثها فى سائر المجتمعات والأنحاء».

أما الأزهر فقد كان الهدف من إنشائه واضحًا، وهو أن يكون مسجدًا رسميًا للدولة الفاطمية، فى عاصمتها الجديدة، ورمزًا لسيادتها الروحية، ومنبرًا لدعوتها الدينية، دون تورط فى فرض المذهب الشيعى الإسماعيلى على الشعب المصرى. كان الأزهر موئلًا للدراسات اللغوية والأدبية والعلوم الدينية والمبادئ العامة للفقه الشيعى.

على أية حال لقد كان الجامع الأزهر المركز الرئيسى للمناسبات الاجتماعية والدينية. ولأن «نظرية الإمامة» تتبوأ ركنا بالغ الخطورة فى الفكر الشيعى، كان المعز لدين الله الفاطمى أشد حرصًا على أن يؤم المصلين عند إقامة صلاة الجمعة، وفى صلاة العيدين: الفطر والأضحى، كما كان يلقى خطب الجمع الثلاث الأخيرة من شهر رمضان بالجامع الأزهر. كذلك كان الجامع الأزهر مركز الاحتفال بالمولد النبوى الشريف: ففى اليوم الثانى عشر من ربيع الأول يركب قاضى القضاة ومعه الشهود بعد العصر إلى الجامع الأزهر فى موكب رسمى حافل ومعه الموظفون المكلفون بتوزيع صوانى الحلوى على فئات من الموظفين وغيرهم مثل قاضى القضاة وداعى الدعاة والمحتسب وقراء الحضرة، والخطباء والشعراء ومن إليهم.

كما كانت ليالى الوقود، وهى ليلة أول رجب، وليلة منتصفه، وليلة مفتتح شعبان وليلة النصف منه، من المناسبات المشهودة بالأزهر، فتقيم الدولة به

الاحتفالات الرائعة. فكان الأزهر يضاء بالأنوار الساطعة. ويبدأ الاحتفال بموكب رسمي يتحرك بعد الغروب من دار قاضي القضاة الذى يتقدم الركب ممتطيًا جواده، ويحيط به ثلاثة من ممثلى الخليفة وعشرة من الحجاب والقراء يمتطون الجياد، ويرفعون الشموع المضاءة. وكان هناك الاحتفال فى الجامع الأزهر بمأتم عاشوراء، كما كان يسميه الفاطميون. ومنذ الصباح الباكر من اليوم العاشر من المحرم كان الحزن يجلل القاهرة، فتغلق الأسواق، ويحتجب الخليفة وفى الضحى تنظم الدولة موكبًا رسميًا يتقدمه قاضى القضاة والشهود، وقد اتشحوا جميعًا بملابس الحداد، ميممين وجوههم شطر الجامع الأزهر، حيث يعقد فى مقصورته مجلس يضم الأمراء والعلماء والقراء والأعيان. ثم يأتى الوزير، ويجلس إلى جانبه قاضى القضاة وداعى الدعاة، ويشرع القراء فى تلاوة آى الذكر الحكيم، ثم ينشد الشعراء فى رثاء الحسن والحسين وآل البيت. ثم يمد من بعد ذلك سماط الحزن، ليس فيه سوى العدس والألبان والأجبان وعسل النحل والملوحات والمخللات والخبز الأسود، ويحضره الخليفة ملثمًا، وفى ثياب قاتمة، ويحضره الأمراء وكبار رجال الدولة حفاة ملثمين.

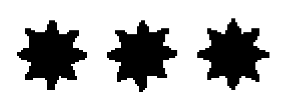
كذلك كان الجامع الأزهر محل قاضى القضاة والمحتسب. ومنصب المحتسب كان ثالث المناصب، بعد منصبى قاضى القضاة وداعى الدعاة، وكانت وظيفته مزيجًا من الجوانب الدينية والاقتصادية والقانونية، فكان له الإشراف على الأسواق وكل ما يتصل بها، والتفتيش على السجلات الخاصة بأهل الذمة، واستيفاء الديون، والمحافظة على الآداب العامة ونظافة المساجد، ومراقبة معلمى الصبية، وتأديب المخالفين.

وكانت الدولة الفاطمية تتولى الإنفاق على الأزهر فهو مسجدها الرسمى الذى أنشأته. فلما تولى العزيز بالله أخذ باقتراح ابن كلس وأنشأ حلقة دراسية

بالجامع الأزهر، وقرر فتح اعتمادات مالية للإنفاق على الدارسين وإسكانهم، وتقديم الجراية والملابس إليهم، وتخصيص البغال لركوبهم، وما إلى ذلك من خدمات، كما أفرد لهم ابن كلس من ماله الخاص. فلما أن تولى الحاكم بأمر الله رأى أن يدبر موردًا ماليًا ثابتا للجامع الأزهر لا يكون متعلقا بشخص خليفة أو وزير، فوقف عليه بعضًا من الأموال الثابتة بعضها من ماله وبعضها من مال الدولة، شملت الأراضى الزراعية، والعقارات المبنية، والمخازن، والأسواق، وما إليها، يطلق عليها جميعًا بالمصطلح الفقهى «الأعيان»، فينفق على الجامع الأزهر ما تغله كل عين من الأعيان.

كما كان هناك كذلك «مال النجوى» و«النجوى» هى إتاوة أو رسم يؤديه طواعية الذين يحضرون مجالس الحكمة التى كانت تعقد فى الجامع الأزهر أو فى قصر الخليفة كل اثنين وخميس، ويرأسها داعى الدعاة، ويطلق عليهم: «المؤمنون» وكان فى مقدمة الحاضرين كبار علماء الفقه الشيعى.

وإلى كل هذا كانت هناك الأعطيات الخاصة، وكان فيها الأموال السائلة مثل التى جاء بها ابن كلس من حر ماله لطلاب الأزهر، وكان فيها أعطيات نوعية تشمل لحوم الأضاحى والأطعمة والحلوى يقدمها كبار رجال الدولة والموسرون لطلاب الأزهر فى المناسبات الدينية والمذهبية والموالد الرسمية الستة: المولد النبوى الشريف، ومولد على بن أبى طالب، ومولد السيدة فاطمة الزهراء، ومولد الحسن، ومولد الحسين، ومولد الخليفة الفاطمى القائم بالحكم.



# الأزهر فى العصر الأيوبى
## (٥٦٧ - ٦٤٨ هـ/ ١١٧١ - ١٢٥٠م)

عـــاش الأزهر جنبا إلى جنب مع دار الحكمـــة فى ظلال العصر الفاطمى، وكانت دار الحكمة حقًا منافسًـــا شديد الوطأة عليه، لكنه صمد وظل الجامع الرسمـــى للدولة، والجامعة التى اســـتقرت فيها الدراســـات الدينية المذهبية واللغوية والأدبية، إلى أن قضت الدولة الفاطمية فى الثالث من المحرم ســـنة ٥٦٧هـ الموافق السادس من سبتمبر سنة ١١٧١م، بعد أن ازدهرت فى عصرها حضارة من أعظم حضارات مصر زهاء قرنين من الزمان.

وكان صلاح الدين يوســـف بن أيوب رجلا مـــن الرجال المقدمين فى مصر آنـــذاك: كان وزيرًا للخليفة الفاطمـــى العاضد لدين الله أبى محمد عبد الله، وفى نفس الوقت نائبًا للســـلطان الســـنى نور الدين محمـــود، وقائدًا لقواته، وكانت هذه فى الحقيقة مفارقة جادة!!

كان واضحًـــا أن الدولة الفاطمية تعانى ســـكرات المـــوت وتغالبها، وتلقى صـــلاح الدين أمرًا من الســـلطان نـــور الدين محمود بألا يذكر اســـم الخليفة الفاطمى فى خطبة الجمعة، بل يذكر بدلًا منه الخليفة العباســـى المســـتضىء بنور الله، وصدع صلاح الدين بما أمر به فى مطلع شهر المحرم سنة ٥٦٧هـ، وكانـــت هذه هى النهاية الرسمية للدولـــة الفاطمية فى مصر، التى كان فيها الأزهر ملء السمع والبصر والفؤاد جميعًا.

وأســـس صلاح الدين دولته الســـنية بعد أن خـــاض غمار أخطار جمة فى الداخل والخارج واســـتطاع أن ينال من الخليفة العباســـى لقب ســـلطان فى

سـبنة ٥٧٢ هـــ/ ١١٧٦م. وكان نصــب أعين الدولة الســنية أن تقضى على المذهب الشيعي قضاءً، وأن تستأصل شأفته، وتهدم معاقله، وأوغلت في لدد الخصومة للمذهب الشــيعي إيغالًا بعيد المــدى، وانطلق صلاح الدين، وكان شــافعيًا متحمسًــا فى تنفيذ هذا الهدف دون هــوادة أو كلل أو ملل، فأبطل عبارة «حى على خير العمل»، التى يميز بها الأذان عند الشيعة، وعزل قضاة الشيعة، وولى القاضي الشافعي صدر الدين عبد الملك بن درباس، وينوب عنه فى أرجاء مصر قضاة شافعية.

وكان هــذا الإجراء توطئة لهدف صلاح الديــن الواضح الجلى: النيل من الأزهر، الرمز الباقى من الدولة الفاطمية! ذلك أن قاضى القضاة أفتى بأنه لا يجوز فى ضوء المذهب الشــافعى أن تقام صلاة الجمعة فى مســجدين بمدينة واحــدة، فأبطل الصلاة بالجامع الأزهر، علــى أن تقام بالجامع الحاكمى، وهو جامع له الطابع الشــيعى كذلك، لكن ابن درباس أدرك أن هذا الجامع لا يمكنــه أن يطــاول الجامع الأزهر، الذى ارتبط فى أذهــان الناس بالدولة الفاطمية، فهو مسجدها الرسمى، منذ إنشائه، الذى تقام فيه معظم الصلوات التى يحضرها الخليفة الفاطمى، وتقام فيه الاحتفالات بالأعياد والمولد النبوى الشــريف. والهدف سياسى، لا تفســير آخر له! واقترن بإلغاء صلاة الجمعة بالجامــع الأزهر، الذى تعرض بناؤه للتصدع بعد أن اســتطالت مدة تعطيل صلاة الجمعة فيه زهاء ثمان وتســعين ســنة، إجراء آخر لا يقل تعســفًا أو افتئاتا: ذلك أن صلاح الدين قد قطع عن الأزهر كثيرًا من الأوقاف التى كان الحاكم بأمر الله وسواه من الخلفاء الفاطميين قد حبسوها عليه. وما برح بعض النــاس أن اغتصبوا بقيــة من بواقى هذه الأوقاف، ولم تحرك الدولة الأيوبية ســاكنًا! بل لعلها أن تكون قد اطمأنت إلى هــذا التصرف الغوغائى ورحبت

به، فلم تكن السياسة الأيوبية فى لحمتها وسداها إلا مستهدفة موتًا بطيئًا للأزهر الشريف: الرمز الفاطمى الخالد!

ولم يكن هذا كافيًا من وجهة نظر الأيوبيين لطمس أهمية الأزهر- جامعًا- والنيل منه والتنقص له، ولكن كان هناك الشق الآخر الموجه ضد الأزهر- جامعة- كما يقول الدكتور عبد العزيز الشناوى فى كتابه: «الأزهر جامعًا وجامعة». وكانت الدراسات الدينية المذهبية فى الأزهر، ومنها الفقه الشيعى على مذهب الإمامة الإسماعيلية، وما يتصل به من علوم، قد ألغيت تمامًا بمجرد سقوط الدولة الفاطمية، واتخاذ مصر الرسمية للمذهب السنى. هذه الدراسات الدينية التى كانت مقدمة على الدراسات اللغوية والأدبية، وكانت دار الحكمة قد أخنى عليها الزمان، فبدأ صلاح الدين فى إنشاء مجموعة من المدارس أو الكليات تقوم بتدريس المذاهب السنية ونشرها على مستوى رفيع، وأنفق عليها من بيت المال. وكان يقوم بالتدريس فى هذه المدارس نخبة من كبار الأساتذة المتخصصين، تعاونهم هيئات تدريس ومجموعات من المعيدين. ولم تكن هذه المدارس من بنات أفكار صلاح الدين، لكنها كانت فكرة مقتبسة من السلطان نور الدين الذى قام بإنشاء الكليات السنية ذات المذهب الحنفى فى دمشق وسواها من مدن الشام. والحق إن السلطان نور الدين نفسه كان ينحو نحو السلطان ملكشاه السلجوقى الذى ابتنى له وزيره نظام الملك- صاحب عمر بن الخيام- المدرسة النظامية فى بغداد. وإذا كانت هذه المدارس التى أنشأها صلاح الدين قد اجتذبت مجموعة من كبار رجال العلم فى أنحاء العالم العربى، فقد أصابت فى الحقيقة الأزهر- كجامعة- بما يشبه الشلل.

والحق أن صلاح الدين قد شرع فى تنفيذ هذا المخطط الثنائى لضرب الأزهر- جامعًا وجامعة- قبيل أن يقطع الخطبة بالأزهر للخليفة الفاطمى،

ويقيمها للخليفة العباسـي، بناءً على أمر السـلطان نـور الدين الذى كان شـديد الكراهة لمذهب الشـيعة، بعد أن آثر التمهـل والتريث، وكتب إلى نور الديـن بالخوف من وثوب المصريين عليـه لميلهم المعروف إلى العلوية، ولم يقم بما قام به إلا بعد أن تثبت من تهالك الخلافة الفاطمية فى مصر، وأنه لم يبق للفاطميين منعة هنا فقط لم يتردد فى تنفيذ ما عقد عليه العزم وصحت عليه إرادته.

وفى الحق فإن صلاح الدين قد واجه ثورتين عارمتين، كانت أولاهما أشد خطرًا، لأن مخططيها استعانوا بقوى خارجية إسلامية وصليبية. وقد كشفها صلاح الدين قبيل تنفيذها وصلب زعماءها سـنة ٥٦٩هـ، وكان منهم القاضى العوريس داعى الدعاة الشـيعى، والشـاعر المعروف عمارة بن أبى الحسـن اليمنى، وكان قد قدم مصر سـنة ٥٥٠هـ على عهد الخليفة الفاطمى الفائز، ووزيـره الأديب طلائـع بن رزيك، فغمراه بإحسـانهما، وظل موضع عطف الخلفاء الفاطميين. وله قصيدة سائرة فى رثاء الدولة الفاطمية يقول فيها:

رميت يا دهر كف المجد بالشلـل ... وجيده بعد حَلْى الحسن بالعطـل
هدمت قاعدة المعروف عن عجـل ... شقيت، مهلًا، أما تمشى على مهل؟
لهفى ولهف بنى الآمـال قاطبـة ... على فجيعتنا فـى أكـرم الـدول
قدمت مصـر فأولتنـى خلائفهـا ... من المكارم ما أربى علـى الأمـل
قوم عرفت بهم كسب الألوف ومـن ... كمالها أنها جـاءت ولـم أسـل
أبكى على ما تراءت مـن مكارمكـم ... حال الزمان عليها وهى لـم تحـل
دار الضيافة كانت أنـس وافدكـم ... واليوم أوحش من رسم ومـن طلـل
وفطرة الصوم إن أصغـت مكارمكـم ... تشكو من الدهر حيفًا غير محتمـل
وكسوة الناس فى الفصلين قد درست ... ورث منها جديـد عندهـم وبلـى

وموسم كان فى كسر الخليج لكــم يأتى تجملكم فيه علــى الجُمَــل
وأول العام والعيــدان كــم لكمــو فيهن من وَبْل جود لـيس بالوشــل
والأرض تهتز فى عيد الغديـر بمــا يهتز ما بين قصريكم من الأســل

أمــا الثورة الثانية فقد اشــتعل أوارها فى أســوان، هاجمت قواتها مدينة قوص، وقضى عليها صلاح الدين فى سنة ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م.

وكانت الكليات التى أنشــأها الأيوبيون ذات كثرة كثيرة، واســتمرت فى الزيادة على عهد المماليك البحرية، فهم قد حاكوا ســلاطين الدولة الأيوبية فى إنشاء الكليات لمحاربة المذهب الشيعى، الذى ظل كثير من آثاره باقيًا، علــى الرغم من كل الجهود التــى بذلها صلاح الدين ومن تبعه من الأيوبيين فى محاربته، كما توســع المماليك البحرية فى إنشاء الكليات تقربًا إلى الله، وذلك بجعلهم الدراســات الســنية فى موقع الصدارة من المقررات الدراسية. كمــا أخذت هذه الكليات أو المــدارس على عهد الأيوبيين بنظام التخصص، حتى لا تكون فى مستوى علمى يقل عن مستوى الدراسة فى جامعة الأزهر. ونعنــى بنظام التخصص هنا أن كل كلية كانــت تقوم- غالبًا- على تدريس مذهــب معين من المذاهب الســنية الأربعة، لكن أغلبهــا كان متخصصًا فى دراسة المذهب الشافعى، المذهب الرسمى للدولة.

كانت أول كلية أنشأها الناصر صلاح الدين هى المدرسة الناصرية لتدريس الفقه الشــافعى؛ أقام بناءها على مقربة من المســجد العتيق بالفسطاط، وما لبثت هذه الكلية أن اشــتهرت باسم مدرســة ابن زين التجار، وهو العباس أحمد بن المظفر بن الحســين الدمشــقى، أحد أعيان الشــافعية، وكان أول مــن تولى التدريس فيها، ولبث فيها ســنين عددا؛ ثــم أصبحت تعرف من بعد باسم المدرسة الشــريفية، نسبة إلى الشريف قاضى العسكر شمس الدين

أبى عبد الله محمد بن الحسين بن محمد. وإلى جانب المسجد العتيق ابتنى صلاح الدين المدرسة القمحية لتدريس الفقه المالكى، وسميت بالقمحية لأنها كانت توزع على مدرسيها ومعيديها وطلبتها القمح، كانت تغله عليها ضيعة موقوفة عليها.

ونلاحظ أن صلاح الدين أنشـأ المدرستين الأولى والثانية فى السنة الأخيرة من عهد الخليفة العاضد آخر الخلفاء الفاطميين. كما أنشأ صلاح الدين كلية ثالثة هى المدرسـة السـيوفية- وعرفت بهذا الاسـم لأنهـا كانت تطل على سـوق السـيوفيين بالقاهرة- لتدريس الفقه الحنفى، وهى أول مدرسة وقفت على الفقه الحنفى فى مصر. كما شـيد صلاح الدين مدرسـة رابعة إلى جوار قبـة الإمام الشـافعى فى قرافة مصر، سماها المدرسـة الناصرية بالقرافة، أو المدرسة الناصرية الصلاحية، خصصت كذلك لدراسة المذهب الشافعى، وقام بالتدريس فيها أساتذة كبار.

وتطور التعليم فى المعاهد السـنية فظهرت الكليات المخصصة لتدرس علم الحديث مثل الكلية الكاملية التى أنشأها الكامل ناصر الدين محمد السلطان الأيوبـى الخامس، ثم جعل بعـض الكليات يطور من برامجه لتدريس الفقه الحنبلـى، فغدت الدراسـة فى هذه الكليات- أو المدارس- تشـمل تدريس المذاهب الأربعة، ومثال ذلك الكلية الصالحية التى أنشأها الصالح نجم الدين أيوب سـابع السـلاطين الأيوبيين وآخرهم. وكان من مظاهر تطوير الدراسة فى هـذه الكليات إدخال بعض العلوم الجانبية فـى برامجها، فإلى جانب الفقه والحديث والتفسير والقراءات والمنطق والحساب أضيف النحو والبلاغة وعلم الهيئة (الفلك) والهندسـة والموسيقى، وعلى مستويات متباينة حسب الحاجة إليها.

ولقى الأزهر أيضًا منافسة شديدة الوطأة فى الحلقات الدراسية التى ظلت قائمة ومزدهرة فى عدد من المشاهد والجوامع كمشهد الإمام الحسين، ومشهد السيدة نفيسة وضريح الإمام الشافعى، وجامع عمرو بن العاص، وجامع ابن طولون، وجامع الحاكم بأمر الله.

وكنتيجة لهذه السياسة الأيوبية انكمشت الدراسة بالجامعة الأزهرية فهجرها كثير من طلابها، بعد أن هجرها أغلب شيوخها إلى تلك الكليات، فقد اجتذبتهم الرواتب المغرية والمكافآت السخية، التى أغدقها عليهم سلاطين الدولة الأيوبية، بل لقد تنافس شيوخ الأزهر على الظفر بالتدريس بهذه الكليات!

وعلى الرغم من كل هذا، فقد ظل الأزهر العريق قبلة كبار العلماء الذين وفدوا إلى مصر خلال العصر الأيوبى، وما بعده، أعانه على ذلك أنه ظل مفتوحا للطلاب من كل مذهب سنى، على النقيض من أغلب تلك المدارس التى آثرت التخصص فى مذهب واحد أو مذهبين على أقصى تقدير، فظل مجال الدراسة فيه رحبًا متنوعًا، وظل الأزهر مقصد الطلاب الغرباء من كل صوب، وكان يقطن بأروقته عدد كبير منهم، بلغت عدتهم فى أوائل القرن الثامن- على قول المقريزى- ٧٥٠ طالبًا.

كما لبث الأزهر مقصد كبار العلماء من طبقة عبد اللطيف البغدادى الذى قدم مصر سنة ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م على عهد السلطان الملك العزيز عماد الدين عثمان ابن السلطان صلاح الدين. وقام البغدادى على تدريس المنطق والبيان فى الأزهر بضع سنين، حتى قضى السلطان الملك العزيز سنة ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م. كما شهد الأزهر نشاط جمهرة من أعلام العصر فى طليعتهم العلامة الشاعر الصوفى المصرى الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض، الذى أقام ردحا

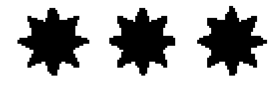
بالجامــع الأزهــر، وعقد فيه حلقاته الصوفية والروحيــة إلى أن جاز إلى ربه سنة ٦٣٢هـ/ ١٢٣٤ – ١٢٣٥م، والشيخ جمال الدين الأسيوطى، والشيخ أبو القاسم المنفلوطى، والشيخ شهاب الدين السهروردى، والمؤرخ شمس الدين بن خلكان صاحب «وفيات الأعيان»، الذى قدم القاهرة ســنة ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م، فلبث حينًا من الدهر يلقى دروسه بالجامع الأزهر.

ومن أبــرز علماء الأزهر فــى العصرين الأيوبى والمملوكى الشــيخ العز بن عبد الســلام الملقب بســلطان العلماء، الذى كانت لــه صفحات مجيدة تلقاء الحــكام، مثل معارضته ولاية شــجرة الدر، من منطلــق أن الولاية لا يصح أن تكون لامرأة، كذلك عارض الســلطان نجم الدين أيوب فى تأميره الأرقاء الأتراك على البلاد، فأصدر فتوى ببيع هؤلاء الأمراء الأرقاء، وصرف أثمانهم فى وجوه الخير فى حالة الســلم، وفى التعبئــة فى حالة الحرب، ولم يثن الشيخ تهديد أو وعيد.

وإن كثيرًا من الشعراء اللامعين فى هذا العصر كابن سناء الملك، وابن النبيه وابن الساعاتى، وابن مطروح كانوا ثمرات ثقافة الأزهر اللغوية والأدبية.

وهكذا ظل الأزهر نابضًا بالحياة، يمشــى مستأنيًا فى تؤدة، لكن فى ثقة وثبات، وبقى من هذه المدارس كقول الشاعر:

كالبحر يمطره السحاب وماله　　فضل عليه لأنه مــن مائــه



# الأزهر فى العصر المملوكى

## (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)

ظلت صـلاة الجمعة معطلة فى الجامع الأزهر منذ أن أفتى قاضى القضاة فـى أوائل العصر الأيوبى صـدر الدين عبد الملك بن درباس بعدم جواز إقامة صلاة الجمعة بمسـجدين فى بلدة واحدة، وكان ذلك فى سـنة ٥٦٧هـ- كما رأينا- إلى عصر السـلطان الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى سنة ٦٦٥هـ. ففى تلك السنة سعى نائب السلطنة الأمير عز الدين أيدمر الحلى لإعادة صلاة الجمعة بالجامع الأزهر الشريف، فحادث السلطان الظاهر بيبرس فى إصلاح مبنى الجامع الذى أصابه التصدع، ولمس فيه استجابة طيبة، بل وأمده بالمال الوافر، زلفى إلى الله وتقربًا، كما لقى من بعض الأمراء المماليك استعدادًا طيبًا لإقالة الأزهر من عثرته، وكان فى طليعتهم الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار الظاهرى، الذى أنشأ منبرًا ومقصورة كبيرة، جعل عليها جماعة من الفقهاء لقراءة فقه الإمام الشـافعى، كما جعل لها مدرسـاً للحديث، ومدرساً لتلاوة القرآن الكريم، وسبعة من القراء، ورصد الأوقاف للإنفاق على برنامجه. وقدم نائب السـلطنة مبالغ ضخمة للجامع، واسترد كثيرًا من الأوقاف التى كانت محبوسـة عليه، وكان بعض الناس قد اغتصبوها إبان حكم الأيوبيين، الذين غضوا الطرف عن هذه الحوادث المؤسفة، كما ذكرنا.

لكن نائب السلطان لم يقم صلاة الجمعة بالجامع الأزهر إلا بعد أن استفتى علمـاء الدين، فوافق فريق واعـترض فريق! وكان على رأس المعترضين قاضى القضاة تاج الدين بن بنت الأعز؛ وتحدث السلطان الظاهر مع قاضى القضاة،

لكنــه ثابــر على رأيه وصمد! فقر فى نفس الأمير عــز الدين أن ينفذ رغبته، يسانده الفريق الموافق، ودعا السلطان الظاهر إلى صلاة الجمعة بالأزهر، بيد أن الظاهر بيبرس اشترط لحضوره حضور قاضى القضاة!! فتابع الأمير عز الدين مــا صحت عليه عزيمته، وأقــام صلاة الجمعة بالجامــع الأزهر يوم الجمعة ١٨ من ربيع الأول ســنة ٦٦٥هـ الموافق ١٧ ديســمبر سنة ١٢٦٧م، واشترك فيها كوكبة من الأمراء وأكابر القوم. ثم أقيم بالمسجد حفل دينى، واصطحب الأمير عز الدين أكابر المصلين، وأولم لهم غداء فاخرًا. وجعل الأزهر كما يقول المقريزى: «يتزايد أمره، حتى صار أرفع الجوامع بالقاهرة قدرًا».

وهكذا فطن المماليك- وهم من أهل الســنة- لما لم يفطن له سلاطين الدولة الأيوبية- للأسف الشديد- فالأزهر باق على مر العصور جامعًا مصريًا وجامعة مصرية. وليس هــو بالجامع الفاطمى أو الجامعة الفاطمية ينبغى النيل منه، والتنقص له، وهدم معالمه إن أمكن!

وقد اكتســب الجامع الأزهر طابعًا اجتماعيًا- إلى طابعه الدينى والعلمى- فقــد فتحت أبوابه لكل قادم ســواء من مصر أم خارجهــا؛ كل جاء يلتمس البركــة، فتــلاوة القرآن الكريم متصلــة طوال النهار وأطرافــاً من الليل، فى صحنه ومحاريبه وأروقته.

وكان يقصده من لا يجد ردءًا يؤويه إذا جَن الليل، ومن يجد فيه الطمأنينة وسكينة النفس.

وكان ذوو البــذل والعطاء لا يقصرون عن أعمال البر، فيقدمون فيه الأموال والأطعمة والحلوى. فإذا كان من شهر رمضان شرع القراء فى قراءة البخارى، فــإذا انتهوا منه أقيم حفل يحضــره قضاة المذاهب الأربعة، والعلماء والفقهاء وكبار رجال الدولة، ووزعت خلاله الخلع والصرر.

وعلى عهد المماليك الشراكسة كان الجامع الأزهر مركزًا من مراكز الإعلام الحكومى، شأنه فى ذلك شأن جامع الحاكم بأمر الله وجامع عمرو، فكانت المنشورات والأخبار الحكومية تقرأ على منبره.

وعلى عهد السلطان برقوق، أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة عين للأزهر ناظر فى سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٣م، وكان الناظر يختار من كبار رجال الدولة، من أمراء أو أغوات، وكان ينوب عن الحاكم فى الإشراف على الأزهر مالياً وإداريًا، وفى تنفيذ التعليمات والأحكام السلطانية. ولم يظفر بهذا المنصب أحد من علماء الأزهر، حتى انتقل إليهم هذا الحق فى عصر محمد على.

وجعلت مكانة الأزهر الدينية وحرمته وقداسته ترتفع فى عصر المماليك الشراكسة، وكان المصريون- فيما يبدو- يعتقدون أنه المكان الذى يستجيب فيه الله لدعاء المستضعفين فى الأرض والمعذبين. فكانت الجموع تتجه إليه إذا كرثت البلاد كارثة، أو نزلت بها نازلة، مثل أن يجىء فيضان النيل شحيحًا يهدد الأراضى بالشرق، أو عاتيًا هادرًا يهددها بالغرق.

فعندما اجتاح الطاعون مصر سنة ٨٣٣هـ/ (١٤٢٩ - ١٤٣٠م) عاصفًا بأرواح الأهلين، يحصد فى كل يوم نحوًا من ثلاثمائة وألف نفس، ارتفعت أسعار القماش المتخذ لتكفين الموتى، وحمل الموتى على الألواح والأقفاص، بل وعلى الأيدى، أمر السلطان الأشرف سيف الدين بن برسباى بجمع أربعين شريفًا، يبدأ اسم كل منهم بمحمد، ووزع على كل واحد من ماله الخاص خمسة آلاف درهم، على أن يجلسوا فى الأزهر ويؤدوا صلاة الجمعة، ويقرأوا ما تيسر من آى الذكر الحكيم، ثم قاموا والناس ودعوا الله حتى دخل وقت العصر، وصعد الشرفاء إلى أعلى الجامع وأذنوا جميعًا، ثم صلوا مع الناس

صلاة العصر. يقول المقريزى: «فلما أصبح الناس يوم السبت أخذ الوباء يتناقص فى كل يوم حتى إنقطع».

وفى أوائل عهد أول سلاطين المماليك الشراكسة (البرجية) الظاهر سيف الدين أبى سعيد برقوق، اجتاحت البسطاء أزمة تموينية خطيرة، وارتفعت الأسعار ارتفاعًا فاحشًا، واختفى القمح والفول والذرة والشعير، وانعدم الخبز فى المخابز سبعة أيام متتابعة، فتوجه شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقينى إلى الأزهر، فى طلبته، وابتهلوا بالدعاء، واجتمع إليهم أهل الجامع وخلق كثير. فلما أصبح الناس من الغد أنبئوا أن وصل إلى ساحل بولاق مراكب مشحونة بالغلال، على قول المقريزى.

وعندما كسفت الشمس قبيل الزوال فى ٢٩ من صفر سنة ٨٢٢هـ/ ٣١ مارس ١٤١٩م احتشد فى الأزهر جمع غفير لتأدية صلاة الكسوف عقب صلاة الظهر، وأم المصلين خطيب الجامع الشيخ الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلانى الشافعى.

وفى الحق إن سلاطين دولتى المماليك البحرية والشراكسة وأمراءها أبدوا اهتمامًا بالغًا بعمارة الجامع الأزهر، إضافة، وصيانة، واستكمالا للمرافق. وربما كان السلطان قايتباى أشد سلاطين المماليك الشراكسة اهتمامًا بالأزهر، وكان يتردد على الجامع متخفيًا فى زى المغاربة، ليقف على أحواله، ويصلى به.

وعندما تعرضت مصر لزلزال عنيف سنة ٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م على عهد السلطان ناصر الدين محمد بن قلاوون، وامتدت آثاره إلى الشام، وتصدعت مبانى مساجد عديدة فى القاهرة، منها الجامع الأزهر، وجامع عمرو، وجامع الحاكم بأمر الله، تقاسم الأمراء المماليك إصلاح المساجد، وتولى إصلاح الأزهر الأمير سلارت. وتوالى من بعدها تجديد مبنى الأزهر.

وعلـى عهـد دولة المماليك البحريـة امتد الجامع الأزهر بإنشـاء مدارس ثلاث : المدرسـة الطيبرسية ، نسبة إلى بانيها الأمير طيبرس نقيب الجيوش ، وانتهى بناؤها سـنة ٧٠٩هـ ، وجعلها كذلـك جامعًا زيادة فى رقعة الجامع الأزهر ، يفرش بالبسـط أيام الجمع ، واسـتخدم له أرقى أنواع الرخام ، وزود بخزانة كتب ، ووضع فيه خزائن كبيرة لأمتعة الطلبة ، وقرر به دروساً للفقهاء الشافعية ، ووقف الأمير عليه أوقافًا جليلة. أما المدرسة الثانية فكانت المدرسة الآقبغاوية ، نسبة إلى بانيها الأمير علاء الدين آقبغا عبد الواحد ، وبنيت سنة ٧٤٠هـ ، ورتبت فيها دروس للشـافعية والحنفية ، ووقـف عليها حوانيت خارج باب زويلة ، واشـترط فى وثيقة الوقف أن يكون القاضى الشـافعى هو المتنظر عليه ، وألا يلى التنظر أحد من ورثة الأمير. أما المدرسة الثالثة فكانت هى المدرسة الجوهرية ، نسبة إلى منشئها جوهر القنقبائى ، وقد فرغ من بنائها سنة ٨٤٢هـ ، وبها خزائن ودواليب للطلبة.

أخـذ الأزهر إذن يسـتعيد مكانته القديمة رويدًا رويـدًا ، تلك التى كانت له إبان العصر الفاطمى ، وهكذا انقشـع ذلك الجو المكفهر الذى أشـاعه السلاطين الأيوبيون من حوله ويبدو أن إحسـاس المماليك غربتهم عن الشـعب المصرى ، وشعورهم بالحاجة إلى سند فى حكمهم يطمئنون إليه دفعهم إلى المزيد من رعايتهم السخية ، والتقدير العميق للأزهر وتعظيم علمائه ، والحدب على طلابه.

وفى هذا العصر تحقق للأزهر الاسـتقلال العلمى ، بل لعله أن كان متفردًا على السـاحة العلمية ، فأضحى مسـتقلًا ليس تابعًا للسـلطة ، كما كان على عهـد الدولة الفاطمية ، وفى هذا الجو اجتـذب الأزهر كبار العلماء المصريين مـن الكليات والجوامع الأخرى ، نقيض الحال فـى عصر الأيوبيين! فكانوا يتطلعـون دائمًا إلى شـرف التدريس فى الأزهر ، لما يضيفـه عليهم من هيبة

علمية رفيعة. ويندر أن نجد عالما من أعلام الدين أو اللغة لم يتخذ مجلسه بالجامع الأزهر بانتظام أو فى غير انتظام. بل أصبح الأزهر مقصد العلماء من شتى أرجاء العالم الإسلامى، يكرم علماء الأزهر وطلابه وقادتهم، إذ عم الخير وغزر العطاء، ولا يلبث هؤلاء العلماء الوافدون حتى يتصدروا مجالسهم للتدريس. نعم، غزر العطاء، فقد كانت الحكومة المصرية تفرض الرسوم الجمركية الباهظة على التجارة الشرقية، وهى متجهة إلى أوروبا، فكانت السلع تصل إلى السويس، ثم يعاد شحنها فى الإسكندرية، فيبلغ ثمن السلعة عند خروجها من الإسكندرية أربعة أمثال ثمنها الأصلى! ! خير عميم جعل هذا العصر هو العصر الذهبى للأزهر فى القرون الوسطى.

وليس من شك فى أن أشهر العلماء الذين وفدوا إلى الأزهر حينئذ كان المؤرخ فيلسوف علم الاجتماع ومؤسسه عبد الرحمن بن خلدون. قدم مصر فى غرة شوال سنة ٧٨٤هـ/ ٨ من ديسمبر سنة ١٣٨٢م، على أول عهد السلطان الملك الظاهر سيف الدين أبى سعيد برقوق، أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة، فعينه مدرسا للمذهب المالكى بالكلية الظاهرية البرقوقية، التى أنشأها فى حى بين القصرين. ثم نقله إلى كلية صرغتمش حين خلا كرسى الحديث بها. وقد شغل ابن خلدون كذلك عدة مناصب قضائيةحال دون استمراره فى إحداها دسائس البلاط المملوكى.

وانتقل ابن خلدون إلى الجامع الأزهر، وتصدر حلقة تتناول الحديث والفقه المالكى، ودرس عليه المحدث والمؤرخ الحافظ ابن حجر العسقلانى، والمقريزى، ومن إليهما من طبقتهما.

وقد بسط ابن خلدون على الخاصة من تلاميذه مبادئه التى أسس عليها علم الاجتماع، ونظرياته فى التاريخ، ونشأة الدول وأطوارها، وعلوم اللغة

والأدب. ويبـدو أن ابـن خلدون قد ترك بصمات جليـة فى الفكر المصرى، وعلى وجه الخصوص فى المقريزى، شـيخ مؤرخى مصر الإسلامية فى القرن التاسـع الهجرى (الخامس عشـر الميلادى). وكان المقريزى يذكره مسـبوقًا بكلمـة «شـيخنا»، ومقرونا بـ «العـالم العلامة». ويبـدو أن كتاب المقريزى «إغاثـة الأمة بكشـف الغمة» أثـر من آثار هذا الاتصال بـين العملاقين فى رحـاب الأزهر العريق. وقد تناول المقريزى فـى كتابه الكوارث التى كرثت مصر منذ عصور موغلة فى القدم إلى عصره، ونحا فى الكتاب منحى شيخه ابن خلدون فى مقدمته.

وقـد اتاحـت إقامة ابن خلدون بمصر، وفى وجـود مكتبات جيدة فرصة تنقيـح وتهذيب مؤلفيه العظيمين: «العبر وديوان المبتدأ والخبر»، «المقدمة»، وأضـاف إليهما خاصة فى تاريخ الدول الإسـلامية بالمشـرق، وأخبار الدول المغربية والأندلس فى عصره، كما انتهى فى عرض حوادث عصره إلى نهاية القرن الثامن الهجرى بعد أن كان ينتهى بها عند ٧٨٣هـ.

وأفاد بعض أعلام الكتاب المسلمين فى مصر من وجود ابن خلدون، واقتبسوا من مقدمته ومن تاريخه، ومنهم أبو العباس أحمد القلقشندى. وعلى الرغم من أن ابن حجر العسقلانى قد حمل على ابن خلدون أشد الحمل، فإنه طلب إليه أن يمنحه الإجازة العلمية التقليدية التى كان الظفر بها من عالم شـامخ كابن خلدون يعد شرفًا رفيعًا. وقد أصدرها ابن خلدون له ولباقة من زملائه.

وقـد امتدت الحياة لابن خلدون فى مصر ثلاثة وعشـرين عاما حتى لقى وجه ربه، فى الخامس والعشرين من رمضان سنة ٨٠٨هـ/ ١٤ مارس ١٤٠٦م عن ثمانية وسبعين عامًا. وبالجملة كان فى حياته فى المغرب سياسيًا ومؤلفًا، وكان فى مصر أستاذا وعالمًا وقاضيًا على المذهب المالكى.

كما استمر ابن خلدون فى كتابة ترجمة حياته فى مصر إلى قبيل وفاته، وضمنها فصولا جديدة عن دولة المماليك فى مصر، ونشأة التتار. كانت حياته في مصر أكثر دعة واستقرارا وأوفر رغدًا من حياته بالمغرب، على الرغم من السحب الداكنة التى كانت تغشاها منذ أن غرقت أسرته فى البحر.

وكان ممن وفد إلى مصر بعد ابن خلدون العلامة المغربى محمد تقى الدين الفاسي، فتصدر الحلقات الدراسية بالأزهر، وكان ممن استمع إليه وأخذ عنه ابن حجر العسقلانى.

وإلى كل هؤلاء حفلت مصر الإسلامية آنذاك بجمهرة من شوامخ العلماء فى شتى العلوم والفنون، لم يجتمع على أرضها من قبل ذلك مثلها، منهم: شمس الدين السخاوى، جلال الدين السيوطى، محمد بن أحمد ابن إياس، تقى الدين السبكى، بدر الدين محمود العينى، شرف الدين المناوى، أبو المحاسن بن ثغرى بردى، سراج الدين البلقينى، وقد عاش المؤرخ ابن إياس فى أواخر عصر دولة المماليك الشراكسة والسنوات الأولى من الحكم العثمانى.

وهكذا كان الأزهر مستأثرا بالزعامة الفكرية فى مصر كنتيجة لكل ما بسطنا من القول، وفصلنا من الأسباب، زد على هذا اجتياح المغول للشرق الإسلامى الآسيوى وإسقاطهم الخلافة العباسية بقتل الخليفة العباسى فى بغداد فى أوائل سنة ٦٥٦هـ، وإبادتهم أغلب سكان بغداد فى مذبحة رهيبة، وإغراقهم مكتبتها فى دجلة، وإشعالهم النار فى المدينة، فأتت على أكثر التراث العباسى، وثم عامل هام هو تصدع الحكم الإسلامى فى الأندلس، فقد توزعت الأندلس بين ملوك الطوائف، وجعلت موجات عاتية من الغزو المسيحى تجتاح تلك الدويلات المفككة، فلم يأت منتصف القرن

السـابع الهجرى إلا وكانت قد اكتسحت كل القواعد والثغور الإسلامية، لم يبق إلا غرناطة تذود عن الإسـلام فى الجنوب أكثر من قرنين من الزمان إلى أن واجهت قدرها المحتوم.

وبهذا انتقل إلى مصر علماء المشـرق الإسلامى، وعلماء المغرب الإسلامى، وجذبهم الأزهر إليه أساتذة دائمين أو زائرين.

ونود أن نشـير فى ختام هـذا الفصل إلى مواقف بعـض علماء الأزهر من السلطة. ولعل أولهم هو سلطان العلماء العز بن عبد السلام الذى ذكرنا موقفين لـه فى أواخر عصر الدولة الأيوبية. ففى عهـد الملك المنصور نور الدين على اسـتولى المغول بقيادة هولاكو على بغداد كمـا ذكرنا، وجاءت الأنباء بزحفه إلى سـورية، فأسـرع قطز بعقد مجلس جمع فيه سائر الأمراء والقضاة وعلماء الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ ابن عبد السلام، وكان من كبار فقهاء الشافعية. وفى ظل سـلطان صغير لا يقوى على مواجهة هذا الخطر الداهم، مع خزانة خاوية، كان رأى ابن عبد السـلام: «إذا طرق العدو البلاد وجب على الناس قتاله، وجاز للسـلطان أن يأخذ من أموال التجار وأعيان البلد ما يستعين به على تجهيز العسـكر لدفع العدو... لكن بشـرط ألا يبقى فى بيت المال شيء من السـلاح والسـروج والذهب والفضة والكبابيش الزركش وأسقاط السيوف الفضة وغير ذلك. وأن كلًا من الجند يقتصر على فرسـه ورمحه وسـلاحه، ويسـاوى فى ذلك بقية العامة وقت القتـال، وأما أخذ أموال التجار والرعية مع وجود ما فى بيت المال من السلاح والقماش فلا يجوز، لأنه من باب أخذ أموال الرعية بغير حق». واستقر الرأى على خلع الملك المنصور على ابن الملك المعز، وتولية سيف الدين قطز مكانه.

وعندما رأى السلطان الظاهر بيبرس جنازته تمر من تحت القلعة، قال: «اليوم قد استقر ملكى، فإن هذا الشيخ لو قال للناس اخرجوا عليه لا تنزع منى الملك»!!.

أما الإمام محيى الدين النووى فقد كان فقيه عصره إبان حياة الملكين سيف الدين قطز، الظاهر بيبرس. كان شافعى المذهب، جريئًا فى الحق، أرسل إلى الظاهر بيبرس رسالة يتهمه فيها بالجور والظلم، وأن رجاله يسومون الأهالى والتجار الخسف، بفرضهم الضرائب الباهظة عليهم، فرد بيبرس ردًا شديد اللهجة. واستمر الشيخ النووى فى استنكار حكم المماليك، محرمًا الأموال التى فى أيديهم!

أما الإمام تقى الدين بن دقيق العيد فقد كان حجة فى الأدب والفقه، وكان شاعرًا رقيقًا، عاش فقيرًا زاهدًا، عفيف النفس، يقول:

لعمرى لقد قاسيت بالفقر شدة ... وقمت بها فى حيرة وشتات
فإن بحت بالشكوى هتكت مروءتى ... وإن لم أبح بالصبر خفت مماتى!

وله بيتان سائران:

إن حظى كدقيق فوق شوك بعثروه ... وقالوا يا حفاة فى يوم ريح اجمعوه!

وكانت له أياد بيضاء على التدريس بالجامع الأزهر، وكان شافعيًا ومالكيًا فى آن واحد، متبحرًا فيهما جميعا. تقلد منصب قاضى القضاة إبان عهد الملك المنصور حسام الدين فى القرن الثامن الهجرى.

وأصدر ابن دقيق العيد وهو قاضى القضاة مكتوباً وقع عليه إلى مجلس القضاة يحضهم على العدل، وعدم مولاة الحكام والأمراء على حساب أصحاب الشكايات والمظالم، وكان له موقف مشهور مع الأمير المملوكى منكوتمر نائب السلطان وولى عهده، ذلك أن منكوتمر بعث إلى ابن دقيق العيد يعلمه أن

فاجرًا قد مات، ولم يخلف غيره ممن يرثه إلا أخًا له. وأراد الأمير أن يثبت استحقاق الرجل للإرث. ولم يوافق القاضى على الإسراع فى إصدار حكمه دون أدلة، وترددت الرسل بينه وبين الأمير، ولم يطق الأمير صبرًا، فبعث إلى القاضى بأحد الأمراء، فلم يعبأ به القاضى كثيرًا، وجعل الأمير يتلطف للقاضى، يحاول إثبات الدعوى بشهادة منكوتمر، فقال له القاضى: «وماذا ينبئنى على شهادة منكوتمر؟» فرد الأمير: «يا سيدى... ما هو عندكم عدل!» فقال القاضى متضايقًا: سبحان الله! ثم أنشد يقول:

يقولان هذا عندنا غير جائز ومن أنتم حتى يكون لكم عند؟!!

وكرر ذلك ثلاث مرات، ثم قال: «والله حتى لم تقم عندى بينة شرعية تثبت لدى وإلا فلا حكم له بشىء باسم الله». وانصرف الأمير وهو يردد: «والله هذا هو الإسلام!!!» وأنهى إلى منكوتمر بما كان، وطلب إليه أن يناقش القاضى إذا ما حضر إلى دار العدل.

فلما أن حضر القاضى، سارع إليه المماليك قائلين له: «يا سيدى الأمير ولدك يختار الاجتماع بك لخدمتك»، ولكنه لم يلتفت إلى أحدهم، فلما أن ألحوا، قال: «قولوا له ما وجبت طاعتك علىّ»، ثم التفت إلى من معه من القضاة وقال لهم: «أشهدكم أنى عزلت نفسي باسم الله. قولوا له يولى غيرى». ثم انصرف إلى داره. فلما أن انتهى إلى السلطان ما كان أنكر على منكوتمر تصرفه، ووجه إلى القاضى يعتذر إليه ويرجوه الحضور، لكن القاضى يتأبى، ويعتذر من عدم الطلوع إلى القلعة، ويبعث السلطان بمن يلحف فى الرجاء، فيقبل القاضى، ويستقبله السلطان بما يليق له من الإجلال» ويطلب إليه أن يجلس على مرتبته، فيتقدم ابن دقيق العيد ويبسط منديله، وكان خرقة بالية من الكتان، فوق المرتبة الحريرية! وجعل السلطان يتلطف له

كي يعدل عن اســتقالته، ومنكوتمر حاضر يشــهد. وقبل أن ينصرف القاضي يقول الســلطان: "يا سيدى هذا ولدك منكوتمر خاطرك معه. ادع له». فينظر القاضي إليه ســاعة، يفتح يده ويقبضها، وهو يقول: «منكوتمر لا يجيء منه شيء!» يكررها ثلاث مرات، ثم يقوم متجهًا إلى داره. وما يكاد يخرج حتى يبادر الســلطان فيتناول الخرقة التــي كان يجلس عليها تبركًا بها! ويمزقها الأمراء إربًا إربًا، يدخرون أجزاءها رجاء بركتها!!

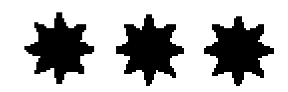
ولقد اســتطاع ســيف الدين قطز أن يهزم المغول فــي عين جالوت، لكن السلطان الناصر محمد بن قلاوون خسر المعركة في بداية الأمر، فلما أن عاد الجيش إلى الوطن بعد هزيمته في الشــام، أخذ المماليك في الاستعداد للعودة إلى ميدان القتال بالشام، فكتبوا إلى سائر جهات مصر لإرسال الخيل والجمال والرماح والسيوف، وأمروا صناع الأسلحة بالعمل الدائب لإنتاج أكبر قدر من السلاح. وكلف «المحتسب» أن يحصل من الفقهاء على فتوى تبيح للحكومة أن تأخذ المال من الرعية للإنفاق على الحرب.

وحضر المحتســب يحمل الفتوى القديمة لابن عبد الســلام- التي أشرنا إليهــا- وطلــب إلى ابن دقيق العيــد أن يوافق عليها، لكن ابــن دقيق العيد يرفض، فيرفع الأمر إلى الأمير ســلارت، فيســتدعي ابــن دقيق العيد، وفي حضرته بعض الأمراء، يشــكو إليهم نضــوب المال في خزانة الدولة، ويرجو الشــيخ أن يوافق على الفتــوى، وينبرى بعض الحاضرين لثني الشــيخ عن موقفه، فيرد ابن دقيق العيد: «إن تلك الفتوى لم يصدرها العالم الجليل ابن عبد السلام إلا بعد أن أحضر سائر الأمراء ما في ملكهم من ذهب وفضة وحلي نسائهم، وحلف كل منهم له أنه لا يملك سوى هذا القدر الذي أحضره، ولما كان ذلك المال غير كاف، أفتى بأخذ دينار من كل شخص، أما الآن فأنا أعلم

أن كلا مـن الأمراء له مال جزيل، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلئ، ومنهـم من يحمل الإناء الذى يستنجى به فى الخـلاء من فضة، ومنهم من يرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر».

وقد حدث موقف مشـابه إلى حد كبير فى عهد السلطان الأشرف قايتباى سـنة ١٤٦٨م حين جاءت الأنباء بتهديد شـاه سـوار ابن دلخـادر البلاد، وعقد المجلس بالقلعة وحضر الخليفة المستنجد بالله يوسف وقضاة المذاهب الأربعة، ومشايخ العلماء، وسائر الأمراء. وكان الرأى أن يؤخذ من الناس مال لتجهيز تجريدة عسكر تحمى البلاد، فليس فى بيت المال شىء، بل هو خاوٍ على عروشه. وإذ حضر شيخ الإسلام أمين الدين يحيى الأقصرائى الحنفى، بعد أن أرسل إليه الخليفة، إذ تأخر، اعترض وقال على رءوس الأشهاد: «لا يحل للسلطان أن يأخذ أموال الناس إلا بوجه شرعى، وإذا نفد جميع ما فى المال ينظر إلى ما فى أيدى الأمراء والجنود وحلى النساء فيأخذ منه ما يحتاج إليـه... وإذا لم يـف بالحاجة ففى ذلك ينظر فى المهم: إن كان ضروريًا فى المنع عن المسلمين حل ذلك بشرائط متعددة...

وهـذا هو دين الله تعـالى، إن سمعت أجرك الله على ذلك، وإن لم تفعل فافعل ما شـئت، فإنا نخشـى من الله تعالى أن يسـألنا يوم القيامة ويقول لنا: «لم لا نهيتموه عن ذلك، وأوضحتم له الحق؟» ولكن السـلطان إن أراد أن يفعل شـيئا يخالف الشرع فلا يجمعنا، ولكن بدعوة فقير صادق يكفيكم الله مؤنة هذا الأمر كله». ويعلق ابن إياس على ذلك فيقول: «وشـكر الأمراء الشـيخ أمين الديـن على ذلك، وغالب الناس، وكثـر الدعاء فى ذلك اليوم للشيخ أمين الدين».



# الأزهر إبان الحكم العثمانى
## (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)

عندما تولى السلطان الأول الخلافة بعد أبيه السلطان بايزيد الثانى (٨٨٦-٩١٨هـ/ ١٤٨١ - ١٥١٢م) خالف عن سنته، بل خالف عن سنة أسلافه من سلاطين الدولة العثمانية، وخالف عن دستورها، الذى حدد صراحة مناطق الحرب، ومناطق السلام، فمناطق الحرب هى ديار الكفر، ومناطق السلام هى ديار الإسلام. ذلك أنه بينما عضد بايزيد الثانى دولة المماليك فى مصر والشام والحجاز، فدعمها بالقادة والجند والسفن والسلاح، كى تثابر على جهادها البرتغاليين فى المحيط الهندى وخليج عدن والبحر الأحمر، كأنما أراد أن يبرهن على وحدة العالم الإسلامى تلقاء الأطماع الصليبية؛ فإن ابنه السلطان سليم لم يقنع بغزو فارس فى سنة ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م، وإنما اتجه إلى الحدود الشمالية لدولة المماليك.

ولقد عاب عقلاء المؤرخين العثمانيين ووزراءهم وقادتهم على السلطان سليم توجهاته الحربية، فهو بدلًا من أن يجاهد فى أوروبا يغزو الشرق الإسلامى، وأرجعوا هذا إلى خلق عدوانى تأصل فى نفسه، ونم عنه معظم أعماله. زد على هذا أنه لم يكن هناك أمر شرعى يعطى سليمًا الأول الحق فى غزو دولة المماليك، ذات المذاهب السنية الأربعة، والتابعة للخلافة العباسية، التى جاهدت الحملات الصليبية الأوروبية فى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، والمحيط الهندى، وخليج عدن.

لكل هذا كان السلطان سليم الأول عند علماء الأزهر «قائد الفئة المسلمة الباغية»، فأعملوا النص القرآني الكريم: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ ﴾ الحجرات الآية ٩. ولم يكن أمام علماء الأزهر سبيل لإصلاح ذات البين بين الفئتين، فخرجوا ومشايخ العلم يرافقون السلطان قنصوة الغورى، زاحفًا بقواته إلى حلب يدافع عن حدود دولته. وخرج معهم قضاة المذاهب الأربعة والوعاظ والأئمة ومشايخ القراء والمؤذنون، وانضم إليهم الخليفة العباسى المتوكل على الله، معتبرا نفسه من العلماء.

لكن الدوائر دارت على السلطان الغورى وصحبه فى موقعة «مرج دابق» الشهيرة بالشام سنة ٩٢٢هـ، وقتل فيها عدد هائل من العلماء والقضاة والأئمة والقادة والجنود المماليك، وعلى رأسهم السلطان الغورى. وكان فى الأسر قضاة المذاهب الثلاثة: الشافعى، والمالكى، والحنبلى، أما الحنفى فقد انسحب فيمن انسحبوا إلى الجنوب تجاه مصر. وواصل سليم الأول زحفه صوب مصر، وانتصر على المماليك فى موقعتى «غزة» و«الريدانية» المعروفة فى نفس السنة، فانفتحت تلقاءهم السبيل إلى القاهرة، فدخلوها فى المحرم سنة ٩٢٣هـ/ يناير ١٥١٧م.

ولعب علماء الأزهر دورا رئيسا فى تعبئة الشعب المصرى ضد الغزو العثمانى، فالعثمانيون هم «الفئة الباغية» التى ينبغى قتالها. وكان من أبرز علماء الأزهر الذين ألهبوا عواطف الجماهير الشيخ الإمام يحيى بن العداس خطيب جامع شيخو بالقاهرة، فأعلن بغى السلطان سليم وجنده، وأيد حق السلطان طومان باى، فهو الحاكم الشرعى، وتبعه خطباء مساجد القاهرة الكبرى وجوامعها.

وفى الحق كان السلطان طومان باى من أفضل من عرفت مصر من الحكام المماليك، وكان يحب مصر حبًا لا شـائبة فيه، وبادله المصريون حبًا بحب، فكانوا يدافعون عن وطنهم وعنه ضد بغى سليم الأول وعدوانه، وقاوموا مقاومة باسـلة بارعة رائعة، وانتصروا على البغاة فى معظم مناطق القاهرة، وتساقط مـن العثمانيين القتلى والجرحى، حتى أصبحت أزمة الأمور بيد المصريين، وأصبح العثمانيون مطلوبين، بعد أن كانوا طالبين»، على قول المؤرخ الحنفى فى ذلك الزمان ابن إياس.

لكن «الكثرة تغلب الشـجاعة»، كما تقول العامة فى مصر، فاسـتطاعت قوات سليم الأول بكثرتها الكاثرة، ومدافعها وبنادقها أن تقهر المقاومة بعد حين، واضطر السـلطان طومان باى أن يتقهقر بمن بقى من جنده إلى شرق النيل، وهنالك خاض سـت معارك ضد العثمانيـين الذين تابعوه، فانتصر فى خمس منها، لكنه هزم فى النهاية فى موقعة «أم دينار» فى ربيع الأول سـنة ٩٢٣هـ/ أبريل ١٥١٧م، وأسره وبعض كبار قادته العثمانيين. وكانت النهاية الحزينة الدرامية بشـنق السـلطان طومان بـاى وتعليق جثته على «باب زويلة».

وبهذا انتهى عصر دولة المماليك البحرية والشركسـية، التى حكمت مصر والشام والحجاز واليمن نحوًا من ٢٦٧ سنة ميلادية، وانفصمت عرى الوحدة بين مصر والشام، وولى شريف مكة وأميرها وجهه شطر الدولة العثمانية بدلًا من مصر. وأضحت مصر قلب العروبة التى كانت مقبرة للغزاة: تقهر ريتشارد قلب الأسد فى الشام وتستخلص بيت المقدس، وتأسر لويس التاسع الصليبى فـى المنصورة، وتبيد هولاكـو ومغوله فى عين جالوت، نعم، أضحت البطلة ولاية عثمانية!!

واتخذ العثمانيون سياسة الاستعلاء على الشعب المصرى، فلم يخالطوه أو يحاولـوا ربطه بالحضارة العثمانية، على النقيض من السياسـة التى اتخذها العـرب عنـد فتحهم مصر، منطلقين مـن جوف الجزيـرة العربية، رافعين راية الإسـلام، فتزوجوا المصريات، وانسـابت دماؤهم فى العروق المصرية، وتقاربت العادات والتقاليد، وانصهروا مع المصريين فى بوتقة واحدة: بوتقة الإسلام والعروبة، وكان من نتائجها أن دان أغلب الشعب المصرى بالإسلام، وأصبحـت اللغة العربيـة لغة مصر الرسمية والشـعبية مع لهجات ممتزجة بها. واكتفى العثمانيـون فى تعاملهم مع المصريين بورقة برهنت على كونها رابحة، هى «الوشـيجة الدينية» التى تربط العثمانيين والمصريين، مستغلين تغلغل الشعور الدينى فى نفوس المصريين.

ومن ثم جعلت الدولة العثمانية تظهر اهتمامًا بالغًا بالمحافظة على التقاليد الإسلامية وبالمساجد، وبإقامة الاحتفالات العامة فى المناسبات الدينية، مما جعل علماء الأزهر وشـعب مصر المتدين يسرع فى أن يأنس إليها. وهى تعلن أنها دولة من دول الخلافة الإسلامية، بل أكبرها وأقواها على الإطلاق، وهى سنية المذهب، تذب عن العالم الإسلامى وتذود عن حدوده أطماع الصليبيين، وترفع لواء الجهاد الإسلامى فى البر والبحر، وتعلى أركان الشريعة، وتحمى الحرمين الشـريفين، وتلبى مطالبهما ومطالب من جاورهما، وتدعمها وتعلى من شأنهما، وتشيد الجوامع والمدارس، وترصد لها الأوقاف، وتجل العلماء، بل وتقدمهم على الأمراء.

ولعل المرء يتساءل إن كانت الدولة العثمانية صادقة فعلًا فى كل مازعمته، نقية السـريرة فى كل ما تدعيه، فلم كان الاستعلاء والتنفش على المصريين؟ أو ليس من مبادئ الدين الإسـلامى، الذى تدعى رفع لوائه والمنافحة دونه:

«إن أكرمكم عند الله أتقاكم»؟! أو ليس منه: «لا فرق بين عربى وعجمى إلا بالتقوى»؟! أو ليس فيه «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»؟! أو لم يرد به: «الناس سواسية كأسنان المشط»؟!.

مهما يكن من شىء، لقد أفاد الأزهر من سياسة الحكم العثمانى، لجملة أسباب، منها كما ذكرنا ورقة "الوشيجة الدينية" فكان لزاما عليهم إظهار الاهتمام بالأزهر، ومنها أنهم كانوا من أشد أهل السنة تعصبًا لمذهبهم، فهم. على سبيل المثال- خاضوا حروبًا ضارية ضد الدولة الصفوية، التى أسسها إسماعيل الصفوى فى فارس، ومنها أن الأزهر- كجامعة- اجتذب إليه أفواجاً من الطلاب العثمانيين، نهلوا منه العلم ثم نقلوه إلى بلادهم، كما شد إليه جمهرة من أعلام العلماء العثمانيين، تصدروا الحلقات فى التفسير والحديث والنحو والبيان والفلسفة والمنطق، ومنها أنه كان من خصائص الحكم العثمانى قلة التدخل الحكومى، فلم يكن ينتظر من الحكومة العثمانية أن تتدخل فى شئون الأزهر، وإذا كانوا قد فرضوا اللغة التركية لغة رسمية، فى دواوين الحكومة، فهم لم يتجاسروا على فرض اللغة التركية لغة للدراسة بالأزهر، ولا هم حتى قرروا الدراسات التركية من لغويات، أو نحو، أو صرف، أو بلاغة، أو أدب، أو فقه لغة، أو حضارة، مواد دراسية بالأزهر، ومنها أنه كان من طبيعة السياسة العثمانية حكم البلاد حكمًا غير مباشر، وربما كان هذا مستمدًا من طبيعة الاستعلاء فى نفوس العثمانيين، فهم لم يتصلوا فى حكمهم- غالباً- بالجماهير اتصالاً مباشرًا، وإنما كان الملتزم في الريف هو حلقة الوصل بينهم وبين المصريين، وكان من هؤلاء الملتزمين بعض علماء الأزهر، ومنها كذلك أن السلطات العثمانية لم تنشئ معاهد أو مدارس لتعليم اللغة التركية، فلم تكن هناك معاهد أو مدارس بذرعها أن تنافس الأزهر فى نشر الثقافة الدينية أو اللغوية أو الأدبية، أو حتى تدانيه وتقاربه فيها.

كذلـك، لما تكن مدارس الإرسـاليات المسـيحية، التـى أقامتها البعثات التنصيرية قد أنشـئت فى مصـر، وصحيح أنه كانت هنـاك مدارس رفيعة المسـتوى تتوزع على أرجـاء مصر، تقوم فى رحاب المسـاجد الكبرى، لكن الدراسـة فيها لم تكن تضارع الدراسـة بالأزهر، وأشهر هذه المدارس ما كان موجودا فى طنطا ودسـوق والإسـكندرية ودمياط ورشـيد والمنصورة والمحلة الكبرى وقنا وطهطا وقوص وقفط، أسسـها ذوو البذل زلفى إلى الله، وجلس فيها للتدريس شـيوخ درسـوا بالأزهـر، ثم ثابوا إلى بلادهم، يعيشـون بين ذويهـم، ويرعون مصالحهـم. وكان طلاب هذه المـدارس النابهون يلتحقون بالأزهر من بعد لاسـتكمال دراسـتهم. أما فى القـرى والنجوع فكانت هناك الكتاتيب التى تعد صبيتها وفتيتها للدراسـة بالأزهر، أو لدراسـة أبسـط، قوامها حفظ أجزاء من القرآن الكريم وتعلمْ الإملاء، وأساسـيات الحسـاب. وكان يجلس فى صدر هذه الكتاتيب «سـيدنا» الذى قضى- غالبًا- شطرًا من حياته بالأزهر، يعاونه «العريف».

وقد أدى هذا إلى التحام الجماهير بالأزهر ورجاله التحامًا شديدًا، فقد كان علماؤه وطلبته والقائمون على أمره من الجماهير نفسها، يدينون بدينهم، بل هم الحافظـون لهذا الدين، ويتكلمون العربية لغتهم، بينما أصبحت التركية لغـة الدواوين الرسمية. وفى الوقت الذى كانت فيـه القيادة بيد العثمانيين والأمراء المماليك، الذين أبقى عليهم السـلطان سـليمان المشـرع ليكونوا قوة تضاف إلى قوته، ودعامة قوية من دعامات الحكم العثمانى.

ويرسـم الجبرتى صورة مضيئة لهذا الالتحام، وكيـف كان رجال الأزهر بمثابـة الملاذ أو الردء الأخير، الذى يفزع إليه الشـعب المصرى فى الملمات. فمـن مآذنـه كانت الدعوة إلى الثـورة، ودعوة التجار إلى إغـلاق حوانيتهم.

وكانـت الدراسـة به تتعطل تلقائيـاً عند وقوع أى ظلـم. ومنه كانت تخرج الحشـود الحاشدة يتقدمها شيخ الأزهر فى وسط علمائه راكبين البغال، ومن خلفهم ومن حولهم طلبتهم المجاورون يحفون بهم. وتولى هذه الجموع الكاثرة وجهها شـطر الحاكم الظالم، طالبة فى قوة رفع الظلم، فلا يسعه إلا النزول عند رغبة الشعب. وهكذا أصبح علماء الأزهر هم الزعماء الشعبيين.

وفى الحق فإن العثمانيين أنفسهم شاركوا فى تعظيم هذه الزعامة الشعبية لعلماء الأزهر. ذلك أنه بعيد الغزو العثمانى لمصر أسـس السـلطان سـليمان المشـرع ما يسمى بـ «ديوان الباشا» أو «الديوان العالى» أو «الديوان الكبير»، أو «ديـوان محروسـة مصر»، كما تطلـق عليه الوثائـق. وكان هذا الديوان يتألف من الباشـا أو كتخداه (نائبه) رئيسـا، كبار علماء الأزهر، والمفتين الأربعـة، وقادة فرق الحامية العثمانية، والأمـراء المماليك، وكبار الموظفين مثل الروزمانجى وأمير الحج، وقاضى القضاة وهو عثمانى– وحامل الأختام، وحامل الدواة أعضاء. وعلى الرغم من أن لغة المناقشات كانت التركية، فقد كان هناك مترجم إلى اللغة العربية. وكان علماء الأزهر فى هذه المناقشـات يمثلـون الجبهة المصرية بإزاء هذا الحشـد التركى. على أية حال كان هذا بدايـة إشـراك العنصر المصرى فـى إدارة البلاد، وقبل أن ينشـئ نابليون بونابرت «الديوان». وسـاعد علماء الأزهر على أداء دورهم الطليعى السمعة الطيبـة التى كان يتمتع بها أغلبهم. فقـد كان الورع والتقوى وسمو الخلق والزهد والبر والإيثار وطهارة اليد والترفع عن الصغائر وعدم السير فى ركاب الحكام صفات جلية فى أكثرهم.

زد على هذا أنه على الرغم من كونهم يمثلون «الأرسـتقراطية الفكرية» فى المجتمع المصرى آنذاك تلقاء الأرسـتقراطية العسـكرية والإدارية التى كانت

للعثمانيين والمماليك، فقد كان التواضع صفة أصلية فيهم. وقد نشـأ بعضهم فى فقر مدقع، لكن هذا الفقر كان شـرفًا لهم، فقد اسـتطاعوا على الرغم منه أن يتبوأوا أعلى المراكز الثقافية فى عصرهم، ولعل هذه النشأة قد رسمت فى أذهانهم «كرامة الإنسـان»، على النقيض مما يمكن أن توحى به أرستقراطية العثمانيين والمماليك العسكرية والإدارية.

زد على كل هذه الأسـباب سـببًا خطيرًا ظاهر الأزهر على أن يتبوأ تلك المنزلة الرفيعة، وهو الاستقلال المالى عن الحكومة. ذلك أن أهل البذل والعطاء قد حبسوا عليه بعض الأوقاف التى كانت دارَّة بالخير على علمائه وطلابه.

وبهذا عاش الأزهر بعيدًا عن الخضوع لنفوذ العثمانيين، بل لقد كان لعلماء الأزهـر الجرأة التى بلغت حد تهديد الحكام بتعطيل الدراسـة فى الأزهر، وتأليب الشـعب عليهم، إذا لم ينتصحوا أو لم يقبلوا وسـاطتهم. كما أن هذا أمكنهم من اختيار ما يدرسـونه اختيارًا مطلقًا سـواء كان ذلك متعلقًا بمواد الدراسـة والبحوث والموضوعات أم كان متعلقـا بالكتب والمراجع والمصادر، دون أيـة رقابة مـن الدولة التى لم تحاول أن تتدخل فى شـئون الدراسـة بالأزهر، كما ذكرنا من قبل.

وهناك مسـألة كثر فيها اللغط، يحدثنا عنها الدكتور عبد العزيز الشناوى فى مرجعه الكبير «الأزهر جامعًا وجامعة». وهى أن السلطان سليم الأول أمر بترحيل صفوة علماء الأزهر إلى اسـتانبول، وبلغت عدتهم نحوًا من ثمانمائة وألـف، وليس من شـك فى أن هذا الإجراء حرم الأزهـر من كوكبة من ألمع رجاله، بيد أن السـلطان سـليم قد توفى بعد هذا التصرف التعسـفى بثلاثة أعوام، فيقرر خلفه وابنه السلطان سليمان المشرع إعادة جميع المصريين الذين رحلهم أبوه من مصر إلى استانبول، بفرمان فى سنة ٩٢٧هـ/ ١٥٢١م، بل إن

بعض المصريين يتلكأ فى العودة، فيصدر سليمان المشرع فرمانا آخر بشنق كل ما يتباطأ فى العودة إلى مصر ا ! ويصف المؤرخ الكبير ابن إياس قرار سليمان المشرع بقوله: «يعد من جملة محاسنه وعدله وفعله الحسن».

وعلى الرغم من هذا الإجراء التعسفى الذى قام به سليمان الأول، فقد كان حريصاً على إظهار الاحترام للأزهر ورجاله. ففى أثناء تلك ثمانية الشهور التى قضاها بمصر بعد ان انتهى من عملياته العسكرية، كان يتردد على الأزهر بين الفينة والفينة متبركًا به،ويؤدى فى رحابه صلاة الجمعة، ويوزع الصدقات والخيرات على مجاوريه، كما يقول ابن إياس. ولما عزم سليم الأول على مغادرة مصر حرص على أن يؤدى صلاة الجمعة الأخيرة له بمصر فيه، وأمر بتوزيع الصدقات، ورحل عنها يوم الخميس التالى ٢٣ من شعبان سنة ٩٢٣هـ الموافق ١٠ سبتمبر سنة ١٥١٧م، وعلى قول ابن إياس «خرج على حين غفلة، فلم يشعر به أحد من الناس».

وتم إنشاء منصب شيخ الأزهر فى العصر العثمانى، وليس هناك تحديد مؤكد لتاريخ إنشاء هذا المنصب، والملابسات التى تم فيها. لكن هناك ما يشبه الإجماع على أن ذلك كان سنة ١٦٥٦م، وكان أول شيخ هو الشيخ محمد الخرشى. كان مالكى المذهب، تلقى العلم على يد علماء الأزهر وفيهم والده الشيخ عبد الله الخرشى، والشيخ إبراهيم اللقانى مدرس السيرة النبوية والتاريخ وعلوم اللغة والمنطق. وقد درس بالأزهر، ومن أشهر تلاميذه الشيخ عبد الباقى القلينى، الذى تولى مشيخة الأزهر من سنة ١٧٠٨م إلى سنة ١٧١٩م، وكان مالكى المذهب، والشيخ إبراهيم الفيومى، الذى أصبح أيضًا شيخا للأزهر من سنة ١٧٢١ إلى سنة ١٧٢٥، وكان هو أيضا مالكى المذهب. وقد عرف الشيخ الخرشى بالتواضع والزهد والتقشف. وأهم كتبه: فتح

الجليل فى الفقه المالكى، حاشية على إيسا غوجى فى المنطق، الأنوار القدسية فى التوحيد. وظل شيخًا للأزهر إلى أن توفى فى سنة ١٦٩٠م.

وينعته مؤرخنا الكبير الجبرتى بـ «الإمام العلامة، والحبر الفهامة، وشيخ الإسلام والمسلمين، ووارث علوم سيد المرسلين». وعبارة شيخ الإسلام ليست مرادفة لعبارة شيخ الأزهر، ذلك أن الجبرتى يصف كذلك الشيخ زكريا الأنصارى بأنه شيخ الإسلام، وليست هناك أية إشارة إلى أن الشيخ الأنصارى قد تولى مشيخة الأزهر.

نود أن نشير هنا إلى هذه الثقافة متعددة الأوجه والجوانب التى تمتع بها كثير من علماء الأزهر فى العصور الماضية. فها هو ذا الشيخ الخرشى يؤلف فى التوحيد والفقه والمنطق، وهذا هو ذا الشيخ إبراهيم الفيومى من علماء الحديث ومن المتبحرين فى اللغة وعلم الصرف، وأهم كتبه «شرح على العزية فى فن الصرف». وهذا هو ذا الشيخ عبد الله الشبراوى الذى ولى الأزهر بعد الشيخ الفيومى، كانت أهم كتبه: «مفاتح الألطاف» وهو ديوان شعر، «شرح العبور فى غزوة بدر» فى التاريخ، عروس الآداب فى تقويم الأخلاق ونصائح الحكام وتراجم الشعراء «مخطوطة». وولى بعده المشيخة الشيخ محمد الحفنى الذى ألف فى الحديث: «حاشية على الجامع للسيوطى»، فى أصول الفقه: «رسالة فى التقليد»، فى النحو: «حاشية على شرح الأشمونى»، فى التاريخ: «الثمرة البهية فى أسماء الصحابة البدرية». أما الشيخ أحمد الدمنهورى، وكانت ولايته للأزهر من سنة ١٧٦٨ إلى سنة ١٧٧٨م فقد تفقه فى المذاهب الأربعة، وأهم كتبه: «القول المفيد لمعانى درة التوحيد» فى التوحيد، «حلية اللب المصون» فى البلاغة، «الدرة اليتيمة فى الصنعة الكريمة» فى الكيمياء، «رسالة عين الحياة فى استنباط

المياه» فى الجيولوجيا، «القول الصريح فى علم التشريح» فى الطب، «عقد الفرائد» فى الهندسة. أما الشيخ أحمد العروسى، وهو شافعى المذهب، وتولى مشيخة الأزهر من بعد الشيخ الدمنهورى من سنة ١٧٧٨م إلى سنة ١٧٩٣م فقد درس التفسير على الشيخ الشبراوى، علومْ الفقه واللغة على الشيخ الصعيدى، التصوف على الشيخ مصطفى البكرى، الرياضيات على الشيخ حسن الجبرتى، وأهم كتبه «شرح على نظم التنوير فى إسقاط التدبير» فى التصوف، «حاشية على الملوى» فى البلاغة. أما الشيخ عبد الله الشرقاوى وتولى المشيخة من ١٧٩٣ إلى ١٨١٢- وسنتكلم عنه لاحقًا- وهو شافعى المذهب، فقد تخصص فى التوحيد والحديث والنحو والتاريخ، وأهم كتبه: «التحفة البهية فى طبقات الشافعية»، «فتح المبدى» فى الحديث، و«الجواهر السنية» فى التوحيد، «مختصر اللبيب» فى النحو، «تحفة الناظر فيمن ولى من الولاة والسلاطين» فى التاريخ.

وينعت الجبرتى منصب «شيخ الأزهر» بقوله «إنه أعظم مناصب العلماء». وكانت السلطات العثمانية شديدة الحذر فى التعامل مع شيوخ الأزهر، حتى تتحاشى إثارة مشاعر المصريين. ويلاحظ أنها لم تعين أبدًا فى هذا المنصب أى عالم عثمانى، بل إنها لم تتدخل أبدًا فى عملية اختيار الشيخ، لكنها تركت الأمور للعلماء يختارون من يرونه الأصلح. ويلاحظ كذلك أنها لم تشترط أن يكون الشيخ حنفى المذهب، مذهبها الرسمى. وربما كان من الغريب أنه لم يتقلد منصب الشيخ أى عالم حنفى طوال حكم الدولة العثمانية الفعلى لمصر، إذا اعتبرنا أن هذا الحكم الفعلى انتهى بالحملة الفرنسية على مصر، وإنما تقلب على المنصب شيوخ شافعيون أو مالكيون أو من لم يعرف لهم مذهب معين كالشيخ الدمنهورى.

وكان تعيين شـيخ الأزهر يتم- كما قلنا- باتفاق العلماء فيما بينهم، ويقام لهـذا حفل كبـير، أما إذا لم يتفقوا واحتدمت المنافسـة بين عالمين، تدخل الأمراء المماليك وقائد أقوى الفرق العسـكرية السـبع التى كانت تتألف منها الحاميـة العثمانية، وعضدوا العالم الذى يحظـى بتأييد الأغلبية من العلماء قبل أن تتطور الأمور وسنفصل ذلك فيما يستقبل من حديث.

وأولى الفتن كانت عقب وفاة الشـيخ محمد النشـرتى شيخ الأزهر فى ٢٨ مـن ذى الحجة سـنة ١١٢٠هـ/ ١٠ مـارس ١٧٠٩م، فتطلع إلى المشـيخة الشيخ عبد الباقى القلينى يظاهره المجاورون فى الكلية الاقبغاوية الذين كانوا يحضرون على الشـيخ النشرتى، وأرسلوا إليه يستحثونه على الحضور، كما تطلع الشيخ أحمد النفراوى إلى المشيخة، وإلى التدريس فى الكلية الاقبغاوية التـى كان يتـولى التدريـس فيها شـيخ الأزهر بحكم منصبـه، ويتنظر على الأوقاف المرصودة عليها. لكن الشيخ النفراوى أسرع فتصدر للتدريس بالكلية الآقبغاوية. لكن المجاورين المقيمين بالكلية أنصار الشـيخ القلينى منعوه عن التدريس، فحشد أنصاره ليلًا ببنادقهم وأسلحتهم، وهاجموا الجامع الأزهر، وأطلقوا النيران داخله، وطردوا أنصار الشـيخ القلينى من الجامع، ثم أغلقوا أبوابـه ثم وجهوا إلى الكلية الآقبغاوية، فحطموا بابها، وأجلسـوا شـيخهم النفراوى فى مقعد شـيخ الأزهر، لكن أنصار الشـيخ القلينى ومريديه هاجموا الجامع الأزهر عصر اليوم التالى فكان صدامًا مسـلحًا بين الفريقين، أسفر عن عشرة قتلى، وعدد ضخم من الجرحى. ومن دواعى الأسف أن نهبت خزائن الطلبة، وحطمت القناديل وأثاث المسـجد فى خلال الصدام. ولم تقم الصلاة بالجامع الأزهر فى ذلك اليوم. وفى اليوم التالى صعد الشيخ النفراوى فى اثنى عشر من أنصاره إلى القلعة، مقر الباشا العثمانى، حاملًا كشفًا بأسماء القتلى،

فأفرط الباشا في التجافي عنه، إذ كان رأيه أنه سبب الفتنة وإراقة الدماء، فأنصاره هم البادئون بإطلاق النيران. وكان من سوء طالع النفراوي أن حضر المقابلة نقيب الأشراف، الذي اتهم النفراوي وأنصاره بأنهم أوقدوا نيران الفتنة، وأن سلوكه بعيد عن خلق الإسلام. وانتهت المقابلة بأن أمر الباشا بتحديد إقامة الشيخ النفراوي، وإيداع الوفد المرافق له بالسجن، وترحيل الشيخ محمد شنن إلى بلدته وتحديد إقامته بها. وبهذا استقر الشيخ القليني في المشيخة والمدرسة الآقبغاوية.

أما الفتنة الثانية فقد وقعت بعد سبعين سنة ميلادية من الفتنة الأولى. ذلك أن الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشي الحنفي قد حدس أن شيخ الأزهر الشيخ أحمد الدمنهوري وقد اشتدت عليه وطأة المرض، سيلاقي ربه بعد أيام لن تطول، فسولت له نفسه أن يدعو جميع المشايخ بحضور شيخ البلد إبراهيم بك إلى اجتماع وأعلن فيهم أن الشيخ الدمنهوري قد أقامه وكيلًا عنه. وإن هي إلا أيام حتى انتقل الشيخ الدمنهوري إلى الرفيق الأعلى. وكان يناصر الشيخ العريشي الأمراء والمماليك وعلى رأسهم إبراهيم بك ومراد بك وكبار المشايخ وعلى رأسهم الشيخ محمد السادات. لكن شيوخ الشافعية ساورتهم الريب، فلم يكن تولى هذا المنصب حنفي أبدًا، وكان هذا أحد اعتراضاتهم في مذكرة.

وجاء اعتراضهم الثاني من منطلق أن الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشي «ليس من أهل البلد»، ذلك أنه ولد بقلعة العريش، وكانت آنذاك تتبع غزة إداريًا، التي بها نشأ العريشي وحفظ بعض المتون. عقد مشايخ الشافعية أولا اجتماعًا ضم الشيخ أحمد العروسي ورشحوا لمشيخة الأزهر الشيخ محمد الجوهري، لكنه اعتذر من عدم القبول، ووعد بنصرتهم. ينعته الجبرتي

بقوله: «إنه لم يعهد عليه أن دخل بيت أمير قط، أو أكل من طعام أحد قط إلا بعض أشياخه المتقدمين، وكانت شفاعته لا ترد عند الأمراء والأعيان، مع الشكيمة والصدع بالأمر، والمناصحة فى وجوههم إذا أتوا إليه، وهنا أجمع المشايخ على ترشيح الشيخ أحمد العروسى شيخا للأزهر، وبعثوا بوفد منهم فيه الشيخ محمد الجوهرى إلى دار الشيخ البكرى.

وجاء فى مذكرة أشياخ الشافعية أن من بين مشايخ الشافعية علماء أفذاذًا، أغزر علمًا، وأكبر سنًا من الشيخ العريشى، وأن الشيخ العريشى «رجل أفاق» ! ! وبعثوا بالمذكرة إلى إبراهيم بك ومراد بك. واستاء إبراهيم بك، وقال إذا قضى كبار القوم- قاصدًا نفسه والأمراء المماليك- فليس لصغارهم- يقصد كبار مشايخ الشافعية! أن ينقضوه أو حتى يناقشوه. وتساءل إبراهيم بك ساخرًا ما الأسباب التى تجعل أشياخ الحنفية لا يتسنمون مشيخة الأزهر، أو أن الأحناف ليسوا بمسلمين؟ ! !

ثم إن مذهب أبى حنيفة النعمان أعرق المذاهب، وهو مذهب الدولة العثمانية الرسمى، والسلطان والباشا العثمانى والأمراء وقاضى القضاة كلهم من الأحناف! وفى النهاية أعلن استمساكه بما قضى به، ورد المذكرة إلى أصحابها رافضًا إياها جملة وتفصيلاً.

وهنا رأى الشيخ الجوهرى أن يصعد الموقف ويحرج الأمراء المماليك، فركب جميع المشايخ بغالهم- وكانت هى وسيلة الانتقال لهم، لأنها تمشى الهوينى، مما يليق بوقارهم فى تصورهم- واتجه الركب إلى القرافة، وجلسوا على مقربة من قبر الإمام الشافعى، وقضوا ليلتهم وسط المقابر، حتى إذا ذهبت جموع كثيفة صباح الجمعة إلى المقابر لزيارة ذوى قرباها ولأداء صلاة الجمعة فى مسجد الإمام الشافعى، كالمعتاد، أدركت أن أمرًا جللًا

قد حدث، وسعوا إلى الوقوف عليه. نجحت الخطة، واستفاضت الأنباء، وتقاطرت جموع الشعب إلى المشايخ، وانتهت الأخبار إلى المماليك، وأن الشيخ الجوهرى يتزعم مشايخ الشافعية، وكان حسن السمعة كما ذكرنا. يقول الجبرتى: «كان للأمراء اعتقاد وميل له، وكذلك نساؤهم وأخواتهم بسبب تعففه عنهم وعدم دخول بيوتهم، ورد صلاتهم، وتميزه بذلك عن جميع المتعممين». وأوضح الأمراء المماليك لمراد بك مغبة مناصرته للشيخ العريشى رغمًا عن مشايخ الشافعية، وحذروه فتنة تصيب المماليك والمشايخ جميعًا، بينما ثابر على أغا كاتخدا الجاويشية على محاورة المشايخ، لكنه غادرهم وقد وقر فى ذهنه أنهم لا يريمون موقعهم من المشكلة. وانتقل مراد بك إلى المشايخ راجيًا أن يتزحزحوا عن موقفهم. فتصدى له الشيخ محمد الجوهرى قائلا: «إن مصر بلد الإمام الشافعى، وإن العلماء لم يزيدوا على أن جاءوا إلى الإمام»، «وهو يأمرك بذلك، وإن خالفت يخشى عليك!!» وطلب إليه أن يحضر الرداء الرسمى الذى يخلع على كبار الموظفين ليرتديه الشيخ العروسى إعلانًا بأنه قد عين شيخًا للأزهر، فصدع الأمير مراد بك بما سئل فيه.

لكن الشيخ العريشى لم يرضخ ولم يسلم، فذهب محتجًا إلى الشيخ محمد أبى الأنوار السادات، فألبسوه هو الآخر الرداء الرسمى، إيذانًا بتعيينه شيخًا للأزهر! أى إنه أصبح للأزهر شيخان!!

استغل الموقف للأسف الشديد فريقان: المجاورون الشوام ثم المجاورون المغاربة، الذين تمحكوا بقولهم إن شيخ طائفتهم أعلن تأييده للشيخ العريشى، فأثاروا الفتنة ولجأوا إلى الاستفزاز بمنعهم المشايخ والمجاورين الشافعية من دخول الجامع الأزهر.

ولم ييأس الشيخ الجوهرى، وجعل يسعى إلى مناصرة الشيخ العروسى لدى الأمراء المماليك، ولدى كبار المشايخ من أنصار الشيخ العريشى، لكن دون جدوى.

وظلت الأزمة قائمة قرابة سبعة أشهر إلى أن وقع صدام بين أنصار الشيخ العريشى: المجاورون الشوام، والمجاورون المغاربة! ولقى مجاور تركى مصرعه، وسقط جرحى فى الصدام. واشتكى الأتراك إلى الأمير إبراهيم بك، فاستدعى الشيخ العريشى، المتحدث باسم الشوام، اشتكى فقدم العريشى كشفا دون فيه أسماء المجاورين الشوام الذين تسببوا فى الفتنة وزعم أنهم اختفوا لإحساسهم بشناعة جرمهم. لكن إبراهيم بك اكتشف أن الشيخ كان يسخر منه، إذ كانت الأسماء كلها وهمية!! هنالك عقد اجتماعا دعا إليه جميع مشايخ الأزهر، والأمراء المماليك، لكن الشيخ العريشى لم يحضر، ولم يعتذر! وبعثوا فى طلبه فلم يعثر عليه. وهنا أصدر الأميران إبراهيم بك ومراد بك أمرًا بعزله من جميع مناصبه، وتثبيت الشيخ العروسى شيخا للأزهر، وعين الشيخ محمد الحريرى نقيبا للأحناف بدلًا منه، وتقرر ضرورة العثور عليه وإخراجه من مصر جميعًا!! وفر المجاورون الشوام، وأغلق رواقهم عدة أيام، وتقرر قطع مائة رغيف من جرايتهم لتعطى للمجاورين الأتراك كدية للمقتول. وتشفع الشيخ محمد السادات فى الشيخ العريشى، فأمروه بلزوم بيته، لا يتدخل فى أمر. ولم يلبث إلا قليلا بعد هذا القهر النفسى حتى قضى نحبه.

وجعلت الدولة العثمانية- كما قلنا- المذهب الحنفى مذهب مصر الرسمى، إذ كان المذهب فى استانبول. لكن الأزهر لم يتأثر بالتغيير من المذهب الشافعى الذى أقره الأيوبيون وحافظ عليه المماليك، فقد كانت المذاهب الأربعة تدرس بالأزهر، غاية الأمر أن بعض المشايخ والطلاب راودتهم الأحلام فى أن تكون دراستهم لهذا المذهب مدخلا إلى تبوئهم مناصب القضاء أو الافتاء. وفى الحق

إن العثمانيين أظهروا احترامًا كبيرًا للإمام الشافعي ومذهبه، وكان الباشوات العثمانيـون يحرصون على زيارة ضريح الإمام قبل أن يباشـروا مهام المنصب الجديـد، وكان بعضهم يعتقد فى كراماته كمـا يعتقد أكثر المصريين، الذين كانـوا يعتبرون أن «مصر هى بلد الإمام الشـافعى»، منذ أن وفد إليها سـنة ٥٩٩هـ/ ٨١٤- ٨١٥م، واتخذ من جامع عمرو بـن العاص مقامًا يلقى فيه شـروحه فى التفسـير والحديث والفقه وعلوم اللغة، بـل كانت حلقاته فى جامع عمرو أشد الحلقات ازدحامًا إلى ان انتقل إلى الرفيق الأعلى ليلة الجمعة ٢٩ من رجب سنة ٢٠٤هـ الموافق ٢ يناير سنة ٨٢٠م.

ثم شيء خطير وقع فى مستهل الحكم العثمانى لمصر، ألا وهو أن السلطان سـليمان المشرع أمر أن يطبق فى مصر «اليسق العثمانى»، أى قانون الأحوال الشخصية العثماني. وكان من مبادئه ألا يقع الطلاق إلا فى المحكمة وبحضور قاضٍ من قضاة المذاهب الأربعة، كما حدد اليسـق الرسـوم التى تقررت فى حالـة الزواج والطلاق، فجعل الرسـوم على عقد قران البكر ضعف الرسـوم المقررة فى حالة الثيب، كما رفع الرسوم المقررة على الطلاق.

وترامـت الأخبار ببعض نصـوص القانون إلى مسـامع الجماهير، فثارت ثائرتها، يقول ابن إياس «امتنع الزواج والطلاق، وبطلت سنة النكاح، والأمر لله فى ذلك». هنالك تحرك الأزهر، علماؤه ومجاوروه، احتجاجًا على تطبيق القانـون، ونظموا مسـيرة إلى نائب السـلطان فى مصر، يقودهـا كبار علماء المذاهـب الأربعة، معهم مائة مجاور، وخاضوا نقاشـاً طويلًا معه، موضحين أنهم يرون أن مبادئ اليسـق تناقض مبادئ الشـريعة الإسلامية، كما ألحوا على ارتفاع رسوم الزواج، قائلين إن الرسول الكريم قد عقد على خاتم فضة، وعلى ستة أنصاف فضة، بل وعلى آية من آيات الكتاب المنزل!! ثم عرجوا

على انتشـار موجات الفسـاد فى مصـر، أو كما يقول ابـن إياس: «ضعف الإسـلام فى هذه الأيام، وتجاهرت الناس بالمعاصى والمنكرات، وتزايد الأمر فـى ذلك»، وقالوا إنه كان أجدى أن تلتفـت الحكومة العثمانية إلى محاربة المفاسـد بدلا مـن بعثرة الجهد فى تطبيق قانون يخالف الشـرع. لكن نائب السـلطان صرح بأنه ليس من الأمر فى شـىء، وإنما هو منفذ لما أمر به، وهنا تهور أحد المجاورين قائلا: «هذا يسق الكفر»، فأمر نائب السلطان بتسليمه إلى والى القاهرة لعقابه، لولا أن تدخل بعض الأمراء اتقاء تدهور الموقف فأفرج عنه، وأخيرا قال خاير بك نائب السـلطان للشيخ شمس الدين اللقانى: «يا سـيدى الشـيخ أنا أخاف على رقبتى أكثر من رقابكم! ! امضوا باسم الله!». لكن أحد العلماء هدده بأنهم سيسـافرون إلى اسـتانبول ليطلعوا السلطان على حقيقـة الأوضاع فى مصر. وأغلق العلماء أبواب كل جوامع مصر ومسـاجدها وزواياها. وسـارع خاير بك إلى اسـترضائهم، وأرسل إلى الشيخ شمس الدين يعتذر إليه بأنـه لم يكن يعرفه، ويهديه مائتى دينار وأربع بقرات لتوزيعها على مجاورى الأزهر. ثم أرسـل بمثل هذا إلى مساجد الإمام الشافعى، الإمام الليث بن سعد، السيدة نفيسة، وغيرها، وإلى عدد من الزوايا والمزارات! !

لكن السلطان سليمان المشـرع تمادى، فجعل إجراءات الزواج والطلاق لا تتم إلا بعد موافقة قاضى القضاة العثمانى! وجر هذا موجات عارمة من سخط الجماهـير، يغذيها علماء الأزهر، لكن صوتهم جعـل يخبو رويدا رويدا فى النطـاق الرسمى. بيد أن أحد القضاة هو الشـيخ البدرى بدر الدين محمد بن محمد بن محمد بن الزيتونى أحد نواب الشافعية ألف زجلًا هاجم فيه اليسق العثمانـى، ورمى العثمانيين بالكفر وسماهم الكفار، واتهمهم بأنهم أفسـدوا الأخلاق، وقال بأن البغاء قد انتشـر يمـارس فى وضح النهار، وأقبل الناس

يتعاطون الحشـيش، ويشربون النبيذ والمسكرات، وأبرأ ذمة علماء الأزهر من اليسق العثماني، وقد نشر ابن إياس جزءًا من هذا الزجل في كتابه.

وثم حادث خطير آخر وقع في ربيع الأول سنة ١٢٠٢هـ/ يناير ١٧٨٨م، ذلك أنه بعد عودة حسـن باشـا الجزائرلي إلى استانبول، ونقض إبراهيم بك ومراد بك اتفاقهما معه، دعا الوالي العثماني عابدي باشـا إلى اجتماع لديوان القاهرة الكبير، ووجه الكلام إلى الشيخ أحمد العروسي، قائلا إن لديه فتوى من شيخ الإسلام في استانبول بجواز قتال الأمراء المماليك العصاة والمعتصمين بالصعيد، قاصدًا الأميرين إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما، وإنه يريد فتوى تشـبهها يصدرها علماء الأزهر، يخرج على أسـاس منها لمحاربتهم، باذلاً ماله ودمه في سـبيل اسـتئصال شـأفتهم. وبعد يومين عقد العلماء برئاسة شـيخهم أحمد العروسـي، وأصدروا الفتوى التي جاءت على صورة سـؤال متعـدد الجوانـب، وبإجابة في جملة واحدة. وفي ظـل هذه الفتوى أصدر الباشا فرمانًا ديوانيًا أذيع من الجامع الأزهر، وأعد تجريدة لمحاربة المماليك العصاة بالصعيد.

والواقـع أن الجامع الأزهر لقي اهتمامًا كبيرًا من جانب سـلاطين الدولة العثمانيـة، والباشـوات العثمانيين الذين حكموا مصـر، مثلما لقي في عصر دولتـي المماليـك البحرية والشركسـية، أو يـكاد. وكانوا يتعهـدون مبانيه بالإصلاح والتجديـد والزيادة، فضلا عن الأروقة التي بنوها، وما تطلبته من إنشـاء مرافق، وتقديم جراية. وظل الأزهـر لا تهدأ فيه الحركة طوال النهار وقطعـاً من الليل. ومن أعظم الإنشـاءات والتجديـدات والإضافات المعامرية التي شهدها الأزهر في العصر العثماني تلك التي قام بها الأمير عبد الرحمن كتخدا، بل شمل نشاطه عددًا آخر من أهم المساجد، فقد بنى مشاهد السيدة

زينب، والسيدة سكينة والسيدة فاطمة، والسيدة رقية، الإمام الحسين، وبلغ عدد المساجد التى أنشأها أو جددها وأقيمت فيها الخطبة ثمانية عشر مسجدًا، خلا الزوايا والسقايات والكتاتيب، والأحواض، والقناطر، والدور التى أقامها للسيدات الفقيرات والمنقطعات، وكل هذا يتضاءل إلى جوار ما قام به فى الجامع الأزهر! ! وامتد نشاطه المعمارى إلى بلاد الحجاز حين كان مجاورا هناك: فسمى «صاحب الخيرات والعمائر فى مصر والشام والروم».

يقول الجبرتى: «ولو لم يكن له- أى للأمير عبد الرحمن كتخدا- من المآثر إلا ما أنشأه بالجامع الأزهر من الزيادة والعمارة التى تقصر عنها هم هم الملوك، لكفاه ذلك».

وكان من مظاهر التقدير العثمانى لعلماء الأزهر حرص السلطة العثمانية على عدم المساس بنظام « الرزق الإحباسية»، وهى الأراضى الزراعية التى حبست أو وقفت للإنفاق من ريعها على المساجد والزوايا والمدارس، وغيرها من وجوه البر. وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب، وكان علماء الأزهر هم المتنظرين على معظمها.

وبالطبع كانت تدر عليهم دخلًا جيدًا. وظلت الأمور على ما هى عليه إلى أن تولى محمد على حكم مصر فجرد العلماء من هذا الامتياز، وكان هذا سببًا رئيسًا فى وقوع الصدام بينه وبينهم.

والواقع- كما يصف الجبرتى- أنه بقدر ما يكون الباشا التركى ملمًا بالثقافة العربية أو اللغوية أو الأدبية، كان التقارب بينه وبين علماء الأزهر. وكنموذج لمثل هذا الباشا المثقف كان عبد الله باشا الكيورلى زاده، الذى ولى مصر نائبًا عن السلطان من ١١٤٣- ١١٤٤هـ/ ١٧٣٠ - ١٧٣٢م. كان له ديوان شعر، واهتم بتنفيذ الشريعة، وأغلق محلات بيع الخمور وشربها،

وأوصد الأماكن التى كان النسـوة الساقطات يترددن عليها فى بولاق وباب اللوق ومصر القديمة وحى ابن طولون. وقد مدحه الشيخ عبد الله الشبراوى وبعض الشـعراء والمصريين، كما وطد علاقته مع الشيخ أحمد بن أحمد بن عيسى العماوى المالكى، الذى يصفه الجبرتي بأنه: «الإمام العالم العلامة، والعمدة الفهامة، أستاذ المحققين، وصدر المدرسين. تصدر للإقراء والإفادة فـى الجامع الأزهر، وكان كثير الاطلاع، مسـتحضرًا للأصـول والفروع، تلقى عنه غالب أشـياخ العصر، وحضروا دروسـه الفقهية والمعقولية». وقد قرأ الباشا على الشـيخ العماوى صحيح البخارى، ومسلم، والموطأ، وسنن أبـى داود، وابن ماجه، والترمذى، والمواهب، وألفية المصطلح. وقد منحه الشـيخ فى النهاية إجازة علمية مكتوبة بخط يده، نشرها الجبرتى كاملة. ويتضح من هذه الإجازة أن عبد الله باشـا كان له ميل طبيعى إلى التوحيد والحديـث والفقـه، وإلى علوم اللغة والبلاغة والمنطـق. وفى ختام الإجازة حرص الشـيخ العماوى على أن يسدى للباشـا النصح بالبر والتقوى، وأن يردد يوميا دعاء معينًا.

وكمـا كان الأزهر مقصد كبار العلماء فى عصـر المماليك مثل ابن خلدون، كان كذلـك فى عصر الدولـة العثمانية، فقصد إليه علامة المغرب شـهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الشـهير بالمقرى سنة ١٠٢٧هـ/ ١٦١٨م، وامتـدت حياته فى مصر إلى أن لقى ربه فى جمادى الآخر سـنة ١٠٤١هـ/ يناير ١٦٣٢م. وقد لازم التدريس فى الأزهر، وألقى معظم دروسه فـى الحديث، وأضاف على نفائس المخطوطات بمكتبة رواق المغاربة، التى تبلـغ عدتها نحـو ثمانية ألف مجلد حواشـى وتعليقات وشـروحًا عديدة وضافية. وأنتج فى مصر سـفريه الخالدين: «نفح الطيب من غصن الأندلس

الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب»، الذى يتألف من أربعة مجلدات ضخمة تناولت تاريخ وجغرافية الأندلس. ويعد أقيم المصادر العربية عن تاريخ الأندلس والأدب الأندلسى، «أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض»، وأثبت فيه بعض الوثائق المتعلقة بسقوط غرناطة والعرب المتنصرين ووضع المقرى إلى جانب هذين السفرين الهائلين عدة رسائل دينية وأدبية ألف معظمها فى القاهرة.

كما قدم مصر كذلك شيخ الإسلام فى الديار الشامية- كما تصفه بعض المصادر المعاصرة- عبد الغنى بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسى الدمشقى فى جمادى الأولى سنة ١١٠٥هـ/ أواخر ١٦٩٣م، وتوفى سنة ١١٤٣هـ عن ثلاث وتسعين سنة، كما يقول الجبرتى، الذى ذكره على رأس «أعيان العلماء والأكابر والعظماء الذين انتقلوا إلى رحاب الله»، وسجل انطباعاته عن زيارة الأزهر فى كتابه المخطوط. «الحقيقة والمجاز فى رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز».

وعالم ثالث هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسينى الزبيدى الحنفى. وفد إلى الأزهر سنة ١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م، وكان متبحرًا فى فقه اللغة العربية وفى الحديث. حضر دروس الشيوخ فى الأزهر، وأجازوه وشهدوا له بالعلم والفضل. ثم أنقلب أستاذا يلقى دروسه فى جامع شيخون بالصليبة، وفى مسجد الحنفى، وفى بيوت الأمراء والأعيان. ووضع أثناء إقامته بالقاهرة شرحه الشهير للقاموس المحيط وسماه: «تاج العروس من شرح جواهر القاموس»، وقد استغرق هذا العمل أعوامًا طوالًا. وشرح كذلك بعض أجزاء من «إحياء علوم الدين» للغزالى، كما ألف كتبًا ورسائل فى علم الأنساب والأسانيد، وتخاريج الأحاديث. وجهت إليه الحكومة العثمانية فى

اســتانبول الدعوة لزيارتها، لكنه اعتذر لكثــرة ارتباطاته العلمية، كما كاتبه حكام الحجاز واليمن وبغداد والبصرة والشــام والســودان والجزائر والمغرب، واعتقــد فيه المغاربة حتى إنه إذا مر أحدهم بمصر فى طريقه إلى الحجاز ولم يزره أو يصله بشــىء اعتبر حجه ناقصــاً!! ظل بالقاهرة إلى أن وافاه الأجل فى شعبان سنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م.

ثم رّحالة عربى أندلســى أقام بمصر زهاء ســبعة أشهر فى سنة ١٤٠٦ - ١٤٠٧هــ/ ١٦٣٦م. تــردد خلالها على الأزهر وتوطــدت صلاته بهم، فأعجب بعلمهم الوافر وأشــاد بفضائلهم، وضع فى القاهرة كتاب: «رحلة الصحــاب إلى لقاء الأحباب»، وله كتاب ثان هو: «ناصر الدين على القوم الكافرين، وهو الســيف الأشهر على كل من كفر». تكلم فيه باستفاضة عن العــالم الأزهرى الكبير الشــيخ نور الدين أبى الإرشــاد على بن محمد بن عبــد الرحمن الأجهورى، فوصفه بأنه من أكبر علماء المذهب المالكى، وأن شــهرته امتدت إلى البلاد الإسلامية. وهذا الرحالة هو الشيخ شهاب أحمد ابن قاسم الحجارى.

نود أن نشــير فى نهاية هذا الفصل إلى كتاب «دور الأزهر السياســى فى مصر إبان الحكم العثمانى» للدكتور عبد الجواد صابر إسماعيل، الذى عرض لقصة «اليسق العثمانى» التى أوردناها، كما عرض لمواقف وأحداث متعددة، ســنكتفى بتلخيص واحدة منها: لشــهرتها واســتفاضة الحديث عنها بين بعض الباحثين.

ذلــك أنه لما مــات إسماعيل بك شــيخ مصر فى طاعون ســنة ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م وتولى مشــيخة مصر الأمير عثمان بك طبل، تطلع إبراهيم بك ومراد بك إلى العودة إلى القاهرة بعد نفيهما عنها، وبعثا برســائلهما إلى علماء مصر

وباشــا مصر، وشــيخ مصر، وأظهروا التوبة والاســتغفار. واســتقر الرأى فى الديــوان العالى برئاســة محمد عزت باشــا على أن يكتبــوا إلى الأميرين بأن يرســلا مــا عليهما من المقــررات الأميرية للدولة، ويرجعــا إلى الأماكن التى حددها لهما السلطان، وأن يرسلا الأموال والغلال الأميرية. فإن فعلا، بعث باشــا مصر يطلب الإذن من السلطان بعودتهما إلى القاهرة. وكلف السيد عمر مكرم بإبلاغهما ونجح الســيد عمر مكرم فى مســعاه، وبعث السلطان برسالة تضمنت العفو عنهما.

لكنهما بعد سنتين عادا إلى سيرتهما الأولى! إذ أرادا تزويد جنودهما بدواب السفر لمهاجمة العربان المنتشرين فى الصحراء الشرقية والغربية. وهاجم مراد بك بجنوده عرب الصوالحة وقتل منهم نحوًا من خمســة وعشرين، ثم فرض على باقى القبائل فى أبى زعبل إتاوة، ولم يقبل شفاعة شيخ شيوخ القبائل، بل أمر ببطحه أرضًا، وضربه بالعصى!!

وفــى الوجــه البحرى قام جنود محمد بك الألفــى بأعمال نهب فى قرية كانت من التزام شــيخ الأزهر عبد الله الشبراوى، فاتجه أهلها مع أهل قرية أخــرى منهوبة إلى شــيخ الأزهر، فبعث الشــيخ إلى إبراهيم بــك ومراد بك ليعيــدا ما نهبه رجال محمد بك الألفى فلم يســتجيبا، فدعا الشــيخ الأهالى والطــلاب والتجــار إلى ثورة عارمــة، فأغلق الطلاب أبــواب الأزهر، وأغلق التجار متاجرهم، واحتشــد النــاس فى الجامع الأزهر، وقاد الشــيخ وكبار العلمــاء الجموع الهائلة، وعقدوا اجتماعا فى بيت الشــيخ أبى الأنوار محمد السادات وبعث إليهم إبراهيم بك أولا بأيوب بك، لكن الموقف لم يحل.

وعاد شيخ الأزهر وعلماؤه إلى الجامع الأزهر، وأمروا الجماهير بالبقاء حول الجامع وأدرك إبراهيم بك خطورة الموقف، فبعث إلى علماء الأزهر بأنه لا يقر

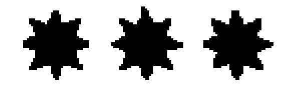
مـــا حدث، مثلهم، وأنه ليس له يـــد فيما حدث. وبعث إلى مراد بك يبصره بخطـــورة تصرفاته وعواقبها الوخيمة. وفي اليوم الثالث للثورة نزل والى مصر صالح باشـــا من القلعة إلى منزل إبراهيم شـــيخ مصر- بعد أن تخلى له عنها عثمان بك- وعقد مجلســـاً حضره كبار علماء الأزهر، وقاضى القضاة، وعدول محكمة الباب العالى ليسجلوا شروط الصلح. وتم إعداد وثيقة جاء فيها تعهد المماليك بصرف المرتبات والجرايات والعلوفات لأربابها، وتعهدهم بإعداد كل ما يتعلق بركب الحج وتســـييره على صفته القديمة، وتعهدهم بإرســـال غلال الحرمين الشـــريفين وأموالهما المقررة كل عام فى المواعيد المحددة، تعهدهم بتسليم الغلال الأميرية المستحقة للشون الأميرية فى مواعيدها، تعهدهم بإلغاء جميع المظالم والكاشـــفيات والمكوس الجارية فى البنادر والموارد والمقررة على المآكل، تعهدهم بعدم فرض مظالم جديدة زيادة على ما هو مسجل فى دفاتر الأمـــير محمد بك أبى الذهب المتوفى، تعهدهم بإزالة ما فرضه إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى من مظالم، تعهدهم بكف أيدى أغواتهم وكشافهم عن أخذ أموال الناس وأمتعتهـــم بالباطل، وعن المظالم التى دمروا بها القرى والبلدان وأفقـــروا أهلها، وتعهدهم بصرف المرتبات والجرايات المســـتحقة لطلبة العلم والعلماء والفقهاء والقراء، تعهدهم بإجراء النفقات المســـتحقة للجامع الأزهر، وأروقته وتجديد فرشـــه وأروقته والعناية بالمياه والإنارة فيه، وتعيين الخدم، وتزويـــد المطبخ بما يحتاج إليه من مأكولات، تعهدهم بترحيل البحارة الذين أقامهم إسماعيل بك فى سواحل بولاق لكف أذاهم عن الأهالى، تعهدهم بعدم التعرض لأشـــراف مصر، وما ينشأ من خلاف معهم يرد إلى نقيبهم، تعهدهم بعدم التعرض لنواب الشـــريعة الإسلامية والقضاة وعدم التدخل فى أعمالهم، وجميع أمورهم وأحوالهم تنتهى إلى قاضى القضاة، تعهدهم بتعمير الســـواقى

الســبع التى تدفــع بماء النيل فى مجرى العيون، لينتفــع بها أهل القلعة، تعهدهم بعدم بيع أى شيء من غلال مصر إلى الكفار أعداء الدولة العثمانية، تعهدهـم بمنـع أية مظلمة عــن العباد من الآن، وفيما يســتقبل من الزمان، وإعــلان الأمراء أنهم تابــوا عما اقترفوه من المظــالم، وتعهدهم بعدم مخالفة الجماعة وأنهم سيسيرون فى الناس سيرة حسنة، وسيشحذون هممهم لتنفيذ ما اشترطه العلماء عليهم.

وتم الاتفاق فى الوثيقة على أن أى أمير يخل ببنود هذا الصلح أو يتوقف عن صرف الحقوق إلى أربابها، أو يســعى إلى إبطال شــىء منها فإن سادتنا العلماء وأرباب الســجاجيد والأمراء يستخلصون منه هذه الحقوق، مهما كان منصبــه. وأخيرًا يقر الأميران إبراهيم بك ومراد بك بكل ما جاء بهذه الوثيقة ويتعهدان بتنفيذها بالطرق الشرعية.

ووقــع الأميران إبراهيم بك ومراد بك علــى الوثيقة وختماها بخاتميهما، واعتمدها والى مصر صالح باشــا. وأصدر منها فرمانًا، كما وقع عليها قاضى قضــاة مصر وعــدول (قضاة) محكمة الباب العالى، وكان ذلك فى شــهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩هـ/ يونيو ١٧٩٥م.

ويشــير الدكتور عبد العزيز الشناوى إلى إسراف بعض الباحثين فى تقييم هــذه الحجة ومقارنتها بوثيقة العهــد الأعظم الإنجليزية Magna Carta التى أصدرها الملك جون ســنة ١٢١٥م. أما الأســتاذ العقاد فيعلق عليها بما معناه إن وثيقــة كتلك الوثيقة التى حرص علمــاء الأزهر على أن يضمنوها الحقوق العامة وحقوق الإنسان لو جاءت فى تاريخ إحدى الدول الأوروبية لأقاموا لها احتفالًا فى كل عام.



# الأزهر والحملة الفرنسية على مصر
## (١٢١٣ - ١٢١٦هـ/ ١٧٩٨ - ١٨٠١م)

يقـول نابليون بونابرت فى مذكراته التى أملاها فى منفاه بجزيرة سـانت هيلانة إن الأزهر يقابل جامعة السـوربون، وإنه أشـهر جامعة فى الشـرق، ويفصح عن البواعث التى أملت عليه التقرب إلى المشايخ علماء الأزهر، فيقول إنهم زعماء الشـعب المصرى، وإنهم ظفروا بثقة ومودة سـكان مصر عن بكرة أبيهم، وإنه فى حكم الاستحالة أن يتطلع الفرنسيون إلى ممارسة نفوذ سريع على المصريين لأنهم أغراب عليهم، ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى وسطاء، ويقـول: «وقد فضلت العلماء ودكاترة الشـريعة لأنهم أولا، هم كذلك بطبيعة الحـال، وثانيًا لأنهم هم مفسـرو القـرآن، وإن أكبر العقبـات التى واجهتنا وسـوف تواجهنا أيضا إنما تنبثـق عن الأفكار الدينيـة، وثالثا: «لأن هؤلاء العلمـاء ذوو طباع هادئة، ويحبون العدالة، وعلى درجة من الثراء، وأصحاب مبادئ خلقية عالية، وهم بدون منازع أكثر الناس أمانة فى مصر، ولا يركبون الخيل، ولا يمارسون أعمالا عسكرية، ولا ينتظر منهم تزعم حركة مسلحة».

كما قال إنهم طاعنون فى السن وإن علمهم وعراقة أصولهم وكرم محتدهم، كل أولئك يحمل المرء على إبداء مزيد من الاحترام نحوهم.

وتطبيقًا لهذا فإنه عندما أنشأ الديوان الذى «سيحكم القاهرة» كما جاء فى البند الأول من قرار إنشـائه، كونه من تسـعة أعضاء كلهم من المشايخ علماء الأزهر، يختارون رئيسـهم، وأمينًا (كاتمًا للسر) من غيرهم. واستبقى للعلماء امتيازاتهم، وعلى رأسها حصصهم فى نظام الالتزام، وتنظرهم على الأوقاف.

وأمـر بأن يؤدى حرس الشـرف المرابطون بإزاء القيادة العامة الفرنسـية فى الأزبكية التحية العسـكرية بالسـلاح لهم إذا قدموا القيادة. فإذا دخلوا المقر خف لاسـتقبالهم رجـال الياوران والمترجمون، يرحبون بهـم ويقودونهم إلى الصالون الرئيسـى، وتقدم لهم المرطبات ثم القهوة، ثم يدخل عليهم نابليون فيرحـب بهم. وكان يناقشـهم فـى القرآن الكريم وفى تفسـير بعض آياته، ويحرص على إظهار الاحترام الشديد للنبى. وكان المسلمون والمسيحيون على السـواء يلتمسون عندهم الحماية. وكان نابليون يهتم بالأعياد الدينية كالمولد النبوى والمولد الحسينى، ويحضرها بنفسه فى احتفاء شديد بها.

لكـن على الرغـم من كل هذا اندلعت ثورة عارمة فـى القاهرة فى أكتوبر ١٧٩٨، قبل أن تنقضى شهور ثلاثة منذ دخل الفرنسيون مصر بزعامة الشيخ محمد السـادات، لها مجلس ثورة مقره الجامع الأزهر، ومن مآذن المسـاجد دعا المؤذنون المسلمين إلى الحفاظ على دينهم بالقيام على الفرنسيين، فكانت الصلاة تختلط مع الدعوة إلى الثورة.

وكانت هناك أسـباب للثورة: أولها أن الشـعب المصرى كان يمثل مجتمعا إسـلاميًا متزمتًا ينظر إلى الدولة العثمانية على رغم كل شـىء! باعتبارها دولة الإسلام الكبرى، سلطانها هو سلطان المسلمين. وأكد هذا الإحساس أنها اشتبكت فى حروب ضارية شنتها عليها الدول الأوروبية على امتداد القرن الثامن عشر، وانتصرت فيها على النمسـا وروسيا، كل أولئك جعل أفئدة المصريين تهوى إلى الدولة العثمانية. ثم إن بونابرت حاكم عسـكرى مسـيحى أجنبى استولى على بلادهم، وما برحت رواسـب الحروب الصليبية عالقـة بالذاكرة، تحجب أية إيجابيـات لأوروبـا. زد على هذا لم تكن هناك أية صـلات علمية- عن طريق المبعوثـين مثلًا- ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية بين مصر وأوروبا، فمسـتوى

المعيشة كان متدنيا فى مصر، والاقتصاد كان محليًا، ووسائل النقل بدائية لسفن تصنع من الأخشـاب، وتعتمد على الأشـرعة، والسـفر بهذه الكيفية محفوف بالمخاطر، وثقافة المصريين دينية بحتة بعيدة كل البعد عن ثقافة فرنسا.

ويعترف نابليون بأهمية الاختلاف الدينى، ويستشهد بآراء الرحالة فولنى الفرنسى بعد زيارته للشام ومصر. ويقول: إن المصريين لم يذعنوا إلا أمام القوة المادية، ولكنهم كمسلمين لا يخفون حسرتهم من انتصار غير المؤمنين عليهم، فدنس وجودهم مياه النيل، وكانوا يعتبرون من العار أن تسقط مصر التى تقع فى الطريق المؤدية إلى مكة والمدينة فى أيدى الفرنسيين.

وأضاف أن أئمة المسـاجد كانوا يتخيرون الآيات التى تحض على جهاد الكفـار، وأنه كان مـن الصعب على الجيش الفرنسـى أن يصمد فى حرب دينية.

لقد كان هناك اختلاف فى اللغة والزى والثقافة بشكل عام، فلقد عاشت العمامة ردحًا طويلًا من الزمن شـعارًا للإسـلام، ورمزًا للفضيلة، بينما كانت القبعة مرتبطة بلويس التاسع وذكريات الحروب الصليبية الكريهة.

وكان هناك منشـور السلطان العثمانى يصف الفرنسـيين بالكفار المنكرين لوجود الله، وأنهم لم يحضروا إلى مصر بالاتفاق معه، نقيض ما قاله نابليون بأن الفرنسيين «مسلمون مخلصون»!

ووصفـه للسـلطان بـ «محبنا دام بقاؤه!». ودعـا المصريين إلى الجهاد فى حرب مقدسة، ووعدهم بقوات تشد أزرهم. وفى ذات الوقت كان أحمد باشا الجـزار يبلغ المصريين بأن السـلطان قد عينه واليًا علـى مصر ويدعوهم إلى «القيام ضد الكفار»، وأنه سـيزحف بقوات هائلة لطردهم. وكان إبراهيم بك هو الآخر يدعوهم للثورة عن طريق منشوراته إلى علماء الأزهر.

وكانت هناك معركة أبى قير البحرية التى تحطم فيها الأسطول الفرنسى، وكانــت هناك ثورة المنصورة ودمياط وتكبيدهم الفرنســيين خســائر فادحة. وكانت هناك المسألة النسائية فقد اصطحب بعض الضباط الفرنسيين زوجاتهم أو عشيقاتهم، وكن نحو ٣٠٠ امرأة، فعشن فى مصر متحررات من كل قيد، ويتجولــن فى القاهرة بأزيائهن التــى ينكرها المصريون، ويداعبن العامة وهن راكبات الحمير، ويراقصن العامة فى الاحتفال بذكرى الجمهورية فى الأزبكية. إلى جانب خروج ســيدات شركســيات ويونانيات وأرمينيات وإماء ســود إلى حياة التحرر، شجعهن عليها الجو الاجتماعى الجديد، وقدم الفرنسيون لهن الملابس الأوروبية والجياد فركبنها، وكان هناك زواج الفرنسيين من مصريات مســلمات، بعد أن ينطق الفرنسى بالشهادتين، والذى اعتبره المصريون ضربا من الرذيلة، ويعلق الجبرتى: «ينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فســادها»!!. وكانت هناك العلاقات غير الشــرعية بين الفرنسيين وعدد من النســوة الأوربيات، نتيجة قلة عدد السيدات الأوروبيات فى مصر. وتعذرت إجابة طلب نابليون بأن ترسل فرنسا زوجات جميع رجال الحملة، وأعدادًا وفيرة من السيدات الفرنســيات بسبب الحصار الإنجليزى للشواطئ المصرية بعــد معركة أبى قير البحرية. وحوَّل بعض البيوت إلى أماكن عامة للمجون، ونيط إلى جدرانها لافتات بالفرنســية، وقدمت الخمر لروادها، وهيأت رقص المخاصرة مع الســيدات لمرتاديها. وأنشئت مشارب البيرة، وافتتحت محال عديدة للدعارة، وأقبل الفرنسيون عليها إقبالًا شديدًا.

ومن التصرفات التى جانب التوفيق فيها الفرنســيون تعيين يونانى شرس مــن العتــاة فى منصــب وكيل محافظة القاهــرة- بلغة زماننا هذا- يســمى «برتلمى»، وكانت العامة تســميه «فرط الرمان»، يقول الجبرتى عنه إنه من

سفلة اليونانيين.وكان يخرج أحيانًا إلى أطراف القاهرة وحوله وأمامه قوة تبلغ المائة من اليونانيين غلاظ القلوب، بحجة البحث عن الفارين أو البدو المتمردين، فإن لم يصادف أحدًا من هؤلاء أو أولئك قتل من صادفهم من الفلاحين فى طريق عودته إلى القاهرة!! يقول أحد المؤرخين الفرنسيين إن كل الآثام التى نسبت إلى الفرنسيين إنما تتجسد فى هذا الرجل اليونانى.

كما أثار ثائرة المصريين إعدام السيد محمد كريم حاكم الإسكندرية رميا بالرصاص فى الرميلة بالقاهرة فى ٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨م، وقطع الفرنسيون رأسه، ورفعوها على نبوت، وطافوا بها فى القاهرة، والمنادى ينادى: «هذا جزاء من يخالف الفرنسيس».

وأسرف نابليون فى فرض القروض الإجبارية على التجار والصناع ومن إليهم، ثم عمد إلى مصادرة الممتلكات، وابتزاز الأموال من نساء البكوات المماليك، فى الوقت الذى كانت البلاد تعانى فيه الكساد بسبب توقف قدوم القوافل التجارية من شمالى إفريقية والسودان، وتعطل التجارة الخارجية البحرية استيرادًا وتصديرًا.

وكان نابليون قد عهد إلى اقتصادى فرنسى تدبير موارد للمالية المصرية، ففرض ضرائب جديدة على التركات والعقارات والهبات والمبايعات والإشهارات، والسفر من مكان إلى آخر وعلى تسجيل المواليد. ولكى يضفى شرعية على هذه الإجراءات جمع فى العاصمة مجلساً سماه «الديوان العمومى»، واستصدر موافقة الديوان عليها.

تكونت لجنة من علماء الجامع الأزهر وأئمة المساجد وبعض المغاربة للإعداد للثورة برئاسة الشيخ محمد السادات كما ذكرنا، وكان عضوا بـ «الديوان» الذى أنشأه نابليون ليحكم القاهرة، أما باقى أعضاء اللجنة فلم

يكـــن أحدهم عضوا بالديوان. ولجأ «مجلس الثـــوار»- كما سماه نابليون- أو «ديـــوان المتمرديـــن»- كما سماه أحيانًا أخرى إلى تعبئة الشـــعور الدينى ضد الفرنســـيين، كما لجأ المجلس إلى حرب الشـــائعات، مثـــل أن نابليون قرر تنصير جميع مســـلمى القاهرة! وأن مراد بك دحر الفرنســـيس على أعقابهم إلى الجيزة، وأن الجزار باشا عين قائدًا للجيش الزاحف من الشام إلى مصر، وأنه قد وصل مع إبراهيم بك إلى بلبيس، وأن جيشًا عثمانيًا آخر سيصل إلى الشـــواطئ المصرية، وأن الفرنســـيس قد انهاروا بعد موقعة أبى قير البحرية، وأنهم يســـتعدون للفرار، ولهذا هدموا أبواب الأزقة اســـتعدادًا لنهب البيوت عند رحيلهم. كما لجأ المجلس إلى تشـــويه سمعـــه أعضاء الديوان، وصورهم بمظهر الخونة المارقين، حتى لا يســـتمع الشعب إليهم إن نصحوه بالإخلاد إلى السكينة.

وتـــولى المجلس توزيع العمل على الثوار، وأخرج الأســـلحة من مخابئها. ورد الفرنسيون على الشائعات بمنشور يقول بأن وصول أحمد باشا الجزار إلى بلبيس من نسج الخيال، أما نزع البوابات فهذا يخضع للوائح الشرطة، وأما تسليح القلعة فليس سوى استكمال لمنشآت عسكرية. ثم هددوا سكان القاهرة بتذكيرهـــم بما حل بالمماليك فى معركـــة إمبابة. يقول نابليون إن نتيجة هذا المنشـــور كانت ســـلبية، لأن دعاة الثورة استغلوه دليلًا على خوف الفرنسيين وانكسار شوكتهم، فازدادت ثقة المصريين، وازداد استخفافهم بالفرنسيس.

وفـــى الصباح الباكر من يـــوم الأحد ٢١ أكتوبر ســـنة ١٧٩٨ انطلق علماء الأزهر وطلابه فى شـــوارع منطقة الأزهر يتنادون إلى الثورة، ويلهبون مشـــاعر الأهلين بخطبهم الحماســـية، وغدت منطقة الأزهر تموج بحشـــود شعبية من الثوار حاملين البنادق والرماح والســـيوف والخناجر والنبابيت. وعلم الجنرال

ديبوى الحاكم العسكرى لمنطقة القاهرة بأنباء الحشود الشعبية. فأصدر الأوامر للقــوات فى بركة الفيل برفع الاســتعدادات إلى الدرجــة القصوى، وتحرك على رأس كتيبة من الفرســان متجهًا إلى الموســكى، فأحاط به الثوار فى تلك الشــوارع الضيقة وأمطروه وفرســانه بالحجارة. وانشــقت الأرض عن برتلمى أو فــرط الرمان، وأطلق عيــارًا ناريًا قتل أحد الثوار، فازداد هياجهم، وطعن أحدهم الجنرال ديبوى بالرمح فى ثديه الأيســر، فقتله. وازدادت حماستهم فقتلوا عددًا كبيرًا من كتيبة الجنرال. وانطلقوا إلى دار قائد سلاح المهندسين، وكانوا يكرهونه كرهًا شــديدًا، لأنه الذى باشــر هدم بعض المساجد والمقابر، وانتــزع أبواب الحارات، لكنــه كان بصحبة نابليون فــى جزيرة الروضة، ووجدوا خمســة أو ســتة من العلماء فى داره، فقتلوهم، وعلقوا رؤوسهم على باب الجامع الأزهر، وحطموا الأجهزة العلمية التى وجدوها بالدار. وأسرعت قوة فرنسية فحاصرت الدار وأطلقت النار على من وجدته فيها من المسلمين، كما يقول الجبرتى.

وكان عدد من الجنود الفرنســيين يســيرون فى شــوارع القاهرة عزلًا من السلاح، عادتهم، وفوجئوا بالثورة، وقتل الثوار عددًا كبيرًا منهم.

وكان بعض الفرنسيين قد أقام مطاعم ومقاهى وملاهى فى أطراف القاهرة، فقتلهم الثوار ونهبوا ممتلكاتهم. وســيطر الثــوار على كل القاهرة خلا ميدان الأزبكية وبركة الفيل وقلعة الجبل، حيث كان معظم القوات الفرنسية.

وأرســل الجنرال جونو رســولا يخبر بونابرت بالثورة، فعاد مســرعًا من ناحية بولاق، إذ أمطره الثوار وابلًا من الحجارة حين حاول الدخول من مصر القديمة. وعلم أن الأزهر مقر الثورة وأن به خمسة عشر ألف ثائر وأن الثوار قد أقاموا المتاريس والحواجز فى الطرقات والأزقة حول الجامع، وعين الجنرال

دومارتا خلفًا للجنرال ديبوى، وأمر بنصب المدافع على جبل المقطم، وتعزيز مدفعية القلعة مسلطة على الأزهر.

وأرسل الثوار إلى المواطنين فى سائر البلاد يستنهضونهم للدفاع عن حرمة الدين، فلبوا النداء، وحضروا مسلحين بالبنادق والرماح والسيوف والعصى، وكانوا مازالوا يسيطرون على بوابات القاهرة، ففتحوها لهم. لكن القوات الفرنسية نجحت فى صباح اليوم التالى فى صد حشود كثيرة من الأهالى كانوا فى طريقهم إلى القاهرة، فعزلت الثوار. وبدأت الدوائر تدور على الثوار، وهوت دعائم مسجد كان الثوار قد احتلوه.

وسعى رجال الديوان إلى مقابلة بونابرت، فأنحى عليهم باللائمة، وحدد شرط وقف القتال وأن يلقى الثوار أسلحتهم، فاتجهوا إلى الثوار، لكنهم لم يسمحوا لهم بمجرد عبور المتاريس!.

وأمر نابليون بقصف الجامع الأزهر وقتل الثوار واحتلال الجامع بالجنود، فحوصر الجامع وقصف بالنيران الثقيلة، وأحدثت المدفعية ثقوبًا فى جدرانه، حتى أوشك على التداعى، ولم يعد يرى إلا مبان محترقة، ودور منهارة، ودفنت عائلات بأكملها تحت الأنقاض ونفدت الذخيرة من الثوار، وزاد عدد قتلاهم زيادة مفزعة، فطلبوا التسليم. وعندئذ تقدم الفرنسيون وأزالوا المتاريس، واقتحموا الجامع مشاة وركبانًا وقتلوا من بقى فيه من الثوار.

يقول الجبرتى: «ثم دخلوا إلى الجامع الأزهر، وهم راكبون الخيول، بينهم المشاة كالوعول، وتفرقوا بصحنه ومقصوراته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة، والمجاورين والمكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأوانى، والقصاع والودائع، والمخبآت بالدواليب، والخزانات، ودشتوا الكتب والمصاحف،

وعلى الأرض طرحوها، وبأرجلهم ونعالهم داسـوها، وأحدثوا فيه وتغوطوا، وبالوا وتمخطوا، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه، وكسروها بصحنه ونواحيه، وكل من صادفوه عروه، ومن ثيابه أخرجوه..!!

وكان ذلك فى ليلة الثلاثاء ٢٢ - ٢٣ أكتوبر سنة ١٧٩٨م.

ويلاحـظ أن نابليون لم يشـر إلى هـذه الفظائع فى تقريـره الذى رفع إلى حكومة الديركتوار، كما أنه أصدر أمرًا يوم ٢٣ أكتوبر بهدم الجامع فى أثناء الليل، وذلك بتحطيم بعض أعمدته إن أمكن، ولعله تراجع عن أمره بعد أن هدأت ثائرته.

ثم اسـتقبل بونابرت أعضـاء الديوان، وخطبهم خطبـة طويلة، قرعهم فيها، لأن موقفهم اتسـم بالضعـف، لكنه أعلن العفو عن سـكان القاهرة، ثـم قال إن النبى كان يمقت نكران الجميل وإثارة الفتن مقتًا شـديدًا، وأكد أنـه لا يريد أن يمر يوم واحد دون أن تؤدى فيه الصلاة بالمسـاجد، وطلب إليهـم أن ينظفوا الجامع الأزهر بعد أن جـرت فيه الدماء أنهارًا، وقال إن ما حدث كان بالكتاب مسـطورًا! وطلب إليهم أسماء المتعممين الذين أثاروا الفتنة، لكن أحدًا لم يجبه. واسـتجاب لالتماس المشايخ بإخراج الجنود من الأزهر استجابة فورية، واستبقى قوة للطوارئ والمحافظة على الأمن قوامها سبعون جنديًا.

وأذاع العلماء على سـكان العاصمة بيانًا اسـتهلوه بهذه العبارة: «نصيحة من كافة علماء الإسلام بمصر المحروسة»، وقرروا فيه أن الفتنة قد انحسرت وسكنت لأن بونابرت «رجل كامل العقل، عنده رحمة وشفقة على المسلمين، ومحبة إلى الفقراء والمسـاكين، ولولاه لكانت العسكر أحرقت جميع المدينة، ونهبـت جميع الأموال، وقتلوا كامـل أهل مصر». ويقول المؤرخ عبد الرحمن

الرافعى عن هذه البيانات إن الشـيخ المهدى سكرتير الديوان كان يتولى تدبير سجعها وترصيعها بالآيات والأحاديث والحكم، كما ورد فى المراجع الفرنسية أن الشـيخ المهدى كان يتولى صياغة المنشورات التى يريد نابليون أن يذيعها على لسان الديوان. ولعل هذا هو السبب الذى جعل نابليون يمتدح المهدى، ويقول عنه فى مذكراته: «إنه أذكى علماء الأزهر، وأفصحهم لسانًا، وأكثرهم علمًا، وأصغرهم سنًا».

واسـتمر الفرنسـيون فى اقتحـام البيوت بحجة البحث عن الأسـلحة، فينهبونهـا، ويتعرضـون للمارة ويصادرون ما يجدون مـن مال، ويقتلون من يبدى أية مقاومة، واضطر سـكان حى الأزهـر والمناطق المجاورة إلى مغادرة بيوتهـم. وأصدر نابليون أمـرا فى ٢٣ أكتوبر بقطـع رءوس جميع المعتقلين الذين قبض عليهم وبحوزتهم أسـلحة، وأن تلقـى جثثهم بدون الرءوس فى النيـل ويقرر فى مذكراته أنهم ألقوا القبض على ثمانين شـخصًا من مائة هم أعضاء مجلس الثورة. وألقى الفرنسـيون القبض على خمسة من علماء الأزهر واعتقلوهـم فـى دار البكرى، ثم جـاءت قوة من الجنود، وطلبت الشـيوخ بحجـة أن بونابرت يريد الحديـث إليهم، وذهبوا بهم إلى دار حاكم القاهرة العسكرى، ثم عروهم من ثيابهم، ثم قتلوهم بالبنادق!! وكان أعضاء الديوان يترددون على بونابرت للإفراج عن المشـايخ، وهو يروغ منهم، ويستمهلهم، حتى تكشـفت الحقيقة! ويقول الشيخ عبد الله الشرقاوى إن الفرنسيين قتلوا من علماء الأزهر نحوًا من ثلاثة عشـر عالمًا، وترجم الجبرتى لخمسة منهم، وكانوا جميعًا قممًا علمية رفيعة.

وكان نابليون حريصا على التودد إلى الشيخ السادات، وكان يكن له تقديرًا وإجلالًا عميقين، وقد أصدر أمرًا بتشـكيل لجنة برياسـة الشـيخ السادات

وعضوية قنصل النمسا العام وأحد جنرالات فرنسا، للنظر فى الظلامات التى يتقدم بها الأفراد فى مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم، ورفض الشيخ عضوية اللجنة. كذلك أصدر نابليون أمرًا إلى مدير الشئون المالية بالجيش يوصيه خيرًا بالشيخ، ويطلب إليه الإبقاء على جميع امتيازاته، ومنها القرى الداخلة فى التزامه، والأراضى الزراعية، والمرتبات المقررة له من قبل الديوان، وعلى الرغم من كل هذا، لبث الشيخ على مبدئه فرأس لجنة الثورة فى أكتوبر ١٧٩٨.

ولما تم إخماد الثورة، واستجوب الشيخ نفى أنه حرض عليها، وقال إنه كان ملازماً فراش المرض، ولم يصدقه نابليون، وأزمع على معاقبته، لكنه عدل عن ذلك لعلمه أن عواقب عقابه الوخيمة أشد من نفعه، كما جاء فى محاورته مع كليبر، الذى تساءل لماذا لا يعدم الشيخ؟!

لكن الأمور ما لبثت أن تأزمت مرة أخرى بين نابليون وبين الشيخ، حين أمر نابليون باعتقال ابن القاضى العثمانى الذى غادر مصر مع وكيل الباشا، واعترض الشيخ على أساس أنه «لا تزر وازرة وزر أخرى»، وأن هذا سيكذب الزعم بأن الفرنسيس أصدقاء العثمانيين، ويسىء إلى صورتهم فى أذهان المصريين. وغضب نابليون غضبًا شديدًا، وأمر بإحضار الشيخ وأنبه، واحتجزه إلى ساعة متأخرة من الليل إلى أن تدخل الشيخ المهدى، والمندوب الفرنسى بديوان القاهرة. وثابر الشيخ على موقفه من الاحتلال الفرنسى، وكان من زعماء ثورة القاهرة الثانية.

وتطورت الأمور فى فرنسا، فكان لزامًا على نابليون أن يعود إليها، فتسلل فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ من بقعة مهجورة على شاطئ سيدى بشر خوف الوقوع فى قبضة الإنجليز، وترك رسالة ضافية إلى كليبر الذى عينه

قائدًا للحملة جاء فيها: «..وإذا حصلتم على ثقة كبار مشايخ القاهرة كسبتم الرأى العام فى مصر كلها، ومن بين الزعماء الذين يمكن أن يتخذهم هذا الشعب قادة له، ليس هناك من هم أقل خطرًا من المشايخ، الذين هم قوم هيابون، لا يعرفون القتال، ولكنهم شأنهم فى ذلك شأن القسيسين، يوحون بالتعصب، دون أن يكونوا هم أنفسهم متعصبين». وفى ذات اليوم وجه رسالة من الإسكندرية إلى أعضاء ديوان القاهرة استهلها بـ «إلى ديوان القاهرة المختار من أكثر الناس استنارة، وأكثرهم تعقلا»، وأوضح لهم أسباب سفره كما يريد هو، وقرر أنه ترك القيادة للجنرال كليبر، «وهو رجل ذو صفات ممتازة، وقد أوصيته أن يحفظ للعلماء ما كنت أحفظه لهم من المحبة والود، فبذلوا ما فى وسعكم ليثق به الشعب المصرى ثقته بى، ولدى عودتى بعد شهرين أو ثلاثة أكون راضيًا عن الشعب المصرى. ولا أحمل للمشايخ إلا المديح وحسن الجزاء».

لكن كليبر لم يكن هو الاختيار الأوفق، كان عسكريًا صارمًا، لكن دون أن يحظى بأى قدر من الدبلوماسية، وكان مغرورًا، ميالًا إلى البطش والتنكيل، بل إلى إهانة العلماء. وعندما ذهب منهم وفد للسلام عليه بمناسبة تقلده القيادة، أرجأهم لليوم التالى، فلما أن استقبلهم لم يبدلهم أى نوع من الترحيب أو البشاشة، نقيض نابليون ذى الوجه الطلق البشوش، الذى كان يتبسط مع جلسائه، ويضحك معهم. وكان كليبر شغوفًا بالمظاهر الخارجية من أبهة وجبروت، كآية من آيات التكريم والإجلال. وكان كثيرًا ما يخرج ممتطيًا صهوة جواده فى موكب حافل، به نحو خمسمائة من القواسة، يأمرون الناس بالوقوف على الأقدام عند مروره، وبه كذلك خيالة من الإفرنج، ويسعى معه الأغا والوالى و«قرط الرمان».

اندلعـت ثورة القاهرة الثانية فى حى بولاق فى ١٦ شـوال ١٢١٤هـ/ ٢٠ مارس ١٨٠٠م، وامتدت إلى سـائر أطراف القاهـرة على مدى ثلاثة وثلاثين يومًا، اشترك فيها مع المصريين الأمراء المماليك والعثمانيون. الذين عادوا إلى مصر بعد التوقيع على معاهدة العريش التى نصت على جلاء الفرنسـيين عن مصر وانتصر الفرنسـيون، لكن بعض العثمانيين والمماليك تسـللوا إلى مصر، وحرضـوا المصريين على الثورة، ولم تكن مسـاهمة الأزهـر فيها كبيرة، وإن اشترك فيها السيد عمر مكرم، والشيخ محمد الجوهرى.

ولما أن تفاقمت الأمور باتساع نيران الثورة واستبسال المصريين طلب كليبر وفدًا من علماء الأزهر ليسـفر بينه وبين الجماهير الثائرة، وحضر إليه الشيخ الشـرقاوى شـيخ الجامع الأزهر، والشـيخ محمد المهدى، وغيرهم، وعرض عليهم كليبر إنهاء الثورة مقابل «أمان واف شاف» يعطيه أهل القاهرة، بشرط أن يخرج ناصف باشـا وجنده العثمانيون والمماليك. وقال كليبر: «إذا قبلت شروطنا اجتمعنا بكم وبهم (العثمانيين والمماليك) وعقدنا صلحًا، ولن نطالبكم بشـىء، والذى قتل منـا فهو بمن قتل منكم». ولم يقبـل العثمانيون وزعماء الثوار بالشروط. وأرجع الجبرتى هذا الإخفاق إلى غلبة الجهلاء على العقلاء، وعلو صيحة الفتنة على صوت الحكمة والعقل.

وهنا أنذر كليبر العاصمة بالاستسـلام، فلم يـزدد الزعماء إلا إصرارًا على موقفهـم، فأمر كليـبر بالهجوم العام على سـائر أنحاء القاهـرة، والضرب بالمدفعية، وإشـعال النيران فـى البيوت والمتاجر والوكالات، ودفنت أسـر تحت الأنقاض أو احترقت.

واستأنف علماء الأزهر مساعيهم بعد أن حاقت بالثوار الهوائل، وانتهت مفاوضات التسـليم فـى ٢٦ من ذى القعدة ١٢١٤هـ/ ٢١ إبريل ١٨٠٠م،

وتعهــد العثمانيــون والمماليك بالجلاء عــن القاهرة فى أربعــة أيام حاملين أسلحتهم خلا المدافع، وأن يواصلوا الجلاء حتى حدود سورية، وفى المقابل تعهد كليبر بالعفو التام عن جميع الثوار المصريين بشرط ألا يغادر أحد منهم مصر للحاق بالعثمانيين.

أقام كليبر عرضًا عســكريًا كمــا أقام الزينات ابتهاجــاً بالانتصار، وأولم للمشــايخ، وطلب إليهم أن يقابلوه. واســتقبلهم اســتقبالا عاصفًا، واتهمهم بأنهــم يفضلون العثمانيين والمماليك على الفرنســيين، وهددهم بالقتل وحرق بلدهم وســبى حريمهم وأولادهم، ودافعوا هم عن أنفسهم بأنهم نصحوا للثوار بالإخلاد إلى الســكينة، وتوســطوا فى إبرام الاتفاق، وبأن الفرنسيين أذاعوا علــى المصريــين معاهدة العريش، التــى نصت على جلاء الفرنســيين، وأن البلاد والأموال صارت للعثمانيين. وأنهى كليبر المقابلة بقوله: إن الفرنسيين يصدقون الناس وعودهم، ولهذا فلن ينقضوا الأمان الذى أعطوه، لكنه يفرض ١٢ مليــون فرنك غرامــة حربية على أهل القاهــرة!!! وخص علماء الأزهر وعلى رأســهم الشيخ الســادات بنصيب كبير من هذه الغرامة. ومنع الشيوخ عــن مغــادرة المكان، وحيل بينهــم وبين صلاة الجمعــة، وكان العالم الذى لديــه مدخرات يهب إلى ذويه لإحضار قيمة الغرامة، محاطًا بجند مدججى السلاح، أما غير القادر ماديًا فلبث معتقلا تمتهن كرامته.

أما الشيخ السادات فقد أضيفت إلى غرامته غرامة الشيخ العنانى الهارب!. وســيق الشيخ إلى معتقله بالقلعة، وكان هذا الشيخ الطاعن فى السن ينام على التراب، ويتوســد الحجارة، وأمر كليبر بضربه خمس عشــرة مرة بالعصا فى الصباح، ومثلها فى المساء من كل يوم. وأحضر لهم تسعة آلاف ريال معاملة، ثم قوموا ما وجدوه من المصاغ والفضيات والفراوى والملابس وسوى ذلك بأبخس

الأثمان، وهو لا يترك إلى حريمه. وظلوا على ضربهم إياه، وطلبوا زوجته وابنه فلم يجدوهما، فأحضروا تابعه، وجعلوا يضربونه حتى عاين الموت، فدل على مكانهما، فقبضوا عليهما، وحبسوا زوجته معه، وظلوا يضربونه بحضرتها، وهي تبكي وتولول، ثم تشفع المشايخ الشرقاوي والفيومي والمهدي وغيرهم حتى نقلوها إلى بيت الشيخ الفيومي، وظل الشيخ على حاله.

وقد انتقد بونابرت الإسراف في تعذيب الشيخ السادات وإهانته، وأنهم تناسوا أنه ينتمي إلى الأسرة الشريفة، وتغافلوا عن مركزه الممتاز، فكان لهذا صدى أليم في نفوس الشعب عامة، والأزهر خاصة، وكان سببًا غير مباشر في قتل كليبر.

واعتقل الشيخ السادات للمرة الرابعة في أوائل مارس ١٨٠١ عقب وصول الحملة الإنجليزية على مصر بقيادة أدميرال لورد كايث، خوفًا من استغلاله للموقف وتأليب الجماهير. وتوفي ابنه وهو معتقل، فلم يفرج عنه، بل سمحوا له فقط بالاشتراك في جنازته. ونقل الشيخ إلى مسجد سارية في القلعة، فوجد الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر، ورئيس ديوان القاهرة، ومعه المشايخ المهدي والفيومي والصاوي معتقلين، ثم لحق بهم الشيخ الأمير!! ولبثوا في المعتقل مائة يوم!!

وعندما اغتيل كليبر في ١٤ يونيو ١٨٠٠ فتش الفرنسيون الأزهر، إذ ثبت من التحقيق أن سليمان الحلبي قاتل كليبر كان طالبًا بالأزهر ثلاث سنين، وسافر إلى موطنه غزة، ثم عاد ونزل بنفس رواق الشوام نحوًا من ثلاثين يوماً قبل قتله كليبر، وأنه أفضى بما صح عليه عزمه إلى أربعة من الطلاب. وحاول التحقيق أن يتصيد الأدلة والقرائن على معرفة الشيخين الشرقاوي والعريشي المسبقة بالجريمة، لكن دون جدوى. لكن الفرنسيين

باتــوا واثقين بأن الأزهر هو البيئة الصالحة لتدبــير المؤامرات والاغتيالات لهــم، مما حــدا بالجنرال مينو خليفة كليبر على إجراءات اســتفزازية فى الجامــع مثل الحفر فيه بحجة البحث عن أســلحة، والأمر بألا يبيت به أحــد من الغرباء، وإخراج الطلاب الشــوام والعثمانيين منه. ورأى الشــيخ الشــرقاوى أنه من الأفضل فى مثل هذه الظروف أن يغلق الجامع الأزهر، مما ترتب عليه إيقاف الدراســة وتعطيل الصلاة، فذهب المشايخ الشرقاوى والمهدى والصاوى إلى مينو، وطلبوا السماح بإغلاق الجامع وأبانوا عن وجهة نظرهم، وكان هذا موافقًا لهوى الجنرال، فوافق. وأغلق كذلك جامع محمد بــك أبى الذهب المواجــه للجامع الأزهر، وأخرج من المدرســة القائمة فيه الطلاب الأتراك. وظل الأزهر مغلقًا زهاء عام.

وفــى النهاية فإننا نقول إن أغلب علماء الأزهر المتعاونين مع الفرنســيين كانــوا مضطرين إلى هذا التعــاون، وإن رغمت أنوفهم، فلم يكونوا يرون فيهم إلا مغتصبــين أجانب، ظاهرهم المســيحية، وباطنهــم الإلحاد، زد على هذا طبائعهــم الإباحية. أما عن الديوان الذى لم يكن له أية ســلطة فعلية فكانوا يشعرون بالحرج من عضويته.

وكان الضباط الفرنسيون والجنود غير راضين عن سياسة نابليون المتسامحة مع الشــيخ السادات، ويصفون الشــيوخ بأنهم «أس البلاء»، وأنهم «عواجيز منافقــون» وآية ذلك أنهم لم يخبروا نابليون بمنشــورات الســلطان العثمانى وأحمد باشا الجزار، وإبراهيم بك قبيل ثورة القاهرة الأولى، كذلك ابتهاجهم بقتل قائد القوات الفرنســية فى أبى قير حين هاجمت حملة عثمانية البلدة فــى ١٤ يوليــو ١٧٩٩، وأنهــم كانوا يطلبــون إلى الصدر الأعظــم أن يوضح للسلطان أنهم مضطرون إلى مداراة الفرنسيين، لكنهم معه قلبًا وقالبًا، وأرسل

بوسيلج الذى عينه نابليون لمراقبة المشايخ إليه فقال إن معظمهم خونة أو متعصبون. أما مينو فقال إنهم كانوا يتجاوزون اختصاصاتهم ويسيئون استغلال سلطاتهم، ويصطدمون كثيرًا برؤساء الشرطة من أجل إطلاق سراح مذنب مسلم، ويعمدون إلى تخفيض الضرائب المقررة على مشايخ البلاد. وفى كل مناسبة كانت تبدو فيهم روح تتسم بالعداء للفرنسيين. وفى الحق لقد قابل العلماء انتكاسة العثمانيين فى موقعة أبى قير البرية فى ٢٥ يوليو ١٧٩٩ بوجوم شديد. ووقف نابليون على حقيقة مشاعر العلماء، كما أوضحها له بوسيلج فى تقاريره. وواجههم بذلك عند حضورهم للسلام عليه، كما يقضى بذلك الواجب على أعضاء الديوان. وخص الشيخين المهدى- الذى كان يصانعهم!- والصاوى بقدر أوفر من قوارص الكلم! وقال لهم إنه كان يظن أن المصريين يفرحون لانتصاره، ويتألمون لهزيمته، ولكنه لمس عكس ذلك تمامًا! وإنه قدم لهم كل مظاهر الحب، وإنه أكد لهم مرارًا أنه يحب النبى لأنه بطل صنديد، قاد غزوات حربية ناجحة، «وسوف يأتى اليوم الذى تنبشون فيه الأرض بحثًا عن عظام الفرنسيين، وتسقونها بدموعكم».

بقيت نقطة أخيرة نود أن نشير إليها، وهى أن الحملة الفرنسية لم تكن شرًا محضًا ذلك أنها حملت إلى مصر قدرًا من العلم التجريبى والمخترعات والآلات المبنية عليه كالمطبعة، كان بالنسبة لعلمائنا شيئا عجبًا. صحيح أن العهد لم يكن قد بعد بنا كثيرًا عن الشيخ أحمد الدمنهورى الذى ألف فى الكيمياء والجيولوجيا والطب والهندسة، وأضرابه، لكن ما أتت به الحملة الفرنسية كان جديدًا. ويحدثنا الجبرتى واصفًا أجهزة العلوم الطبيعية وتجربها فيقول فى معمل الكيمياء: «ومن أغرب ما رأيته فى هذا المكان (يقصد بذلك المجمع العلمى بمنزل حسن كاشف) أن بعض المتقيدين لذلك

أخــذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المســتخرجة، فصب منها شــيئًا فى كأس ثم صب عليها شــيئًا من زجاجة أخرى، فعلا الماءان، وصعــد منه دخان بلــون.. حتى انقطع وجف ما فى الــكأس، وصار حجرا أصفر، فغلبه على البرجات حجراً يابسًا أخذناه بأيدينا ونظرناه...».

***

# الأزهر فى عصر محمد على

بعد سلسلة من الولاة الذين تولوا مصر، وآخرهم على برغل باشا الذى قتل، تم اتفاق بين محمد على قائد الجنود الألبان فى مصر، وأحمد خورشيد باشا حاكم الإسكندرية على أن يتولى خورشيد ولاية مصر بفرمان مزور ينسبانه إلى السلطان. وأراد السلطان أولا أن يتولى أحمد باشا الجزار والى عكا ولاية مصر، لكن الجزار لقى ربه فجأة، فأقر السلطان سليم الثالث خورشيد باشا واليا على مصر. وأساء خورشيد باشا السيرة فى مصر، وكانت الخزائن خاوية، فاستقدم جنودا أشداء من الأكراد يقال لهم «الدلاة»، وهى كلمة كردية معناها المجانين، أو المتهورون إلى درجة الجنون، وفرض الضرائب الجزافية بالقسر والعنف.

وكان لجوء التجار وأرباب الحرف- كالمعتاد- إلى علماء الأزهر، وقام الأغا والوالى- أى المحافظ ورئيس الشرطة- بجولة يأمران التجار بفتح محالهم، وأرباب الحرف بمزاولة نشاطهم، دون أن يستجيب لهما أحد. وفى يوم ٢٩ مايو ١٨٠٤، غدت القاهرة كمرجل يغلى بالثورة، وصعد خورشيد باشا إلى قلعته، تحسبا لما قد تجىء به الأيام. واستنجد خورشيد باشا بعمر مكرم، وأرسل إليه يقول: إن الحكومة قررت إعفاء الفقراء من الضرائب ويرد عمر مكرم بأن التجار وأرباب الحرف يعتبرون فى عداد الفقراء بعد حالة الكساد التى أخذت بخناق الناس، فلا يجوز أن يتحملوا الإسهام فى مرتبات الجنود وتكاليف محاربة المماليك. ورابط الجنود الدلاة فى مصر القديمة ثم بدأوا يهاجمون البيوت ويرتكبون الفواحش والآثام والقتل والسلب والنهب بعد أن

تأخرت مرتباتهم ثلاثة أشـــهر. وهنا تدخل علماء الأزهر وطلبوا إلى الطلاب أن يذيعـوا فى النـاس أنباء هذه الفواحش. وتهيج النـاس، وأغلقت الحوانيت، وطلبوا السماح لهم بالانقضاض على الجنود فى مصر القديمة. وحاول خورشيد أن يتفـادى تفاقم الأمر، فبعث بوكيله ومعه قوة من الجند إلى الجامع الأزهر، لكنهـم قوبلوا بوابل من الطوب من أسـطح المنازل فعـادوا أدراجهم، واحتج علماء الأزهر لدى خورشيد فى القلعة على ما يمارسه هؤلاء المجرمون المسمون بالـدلاة، فأصدر إليهم أمره بالهدوء فلم يمتثلـوا. وخاطبوه مرة ثانية فماطلهم بقوله إنهم مسـافرون بعد ثلاثة أيام. وقرر المشـايخ وقف الدراسة فى الجامع الأزهر صباح الخميس ٢ مايو ١٨٠٥. وأرسل خورشيد وكيله إلى الجامع الأزهر فلم يجد أحدا، فذهب إلى دار الشـيخ عبد الله الشـرقاوى شيخ الأزهر، وعقد اجتماعا شـهده العلماء ونقيب الأشـراف عمر مكرم، فاشترطوا عليه أن يطهر القاهـرة من الـدلاة فى ثلاثة أيـام. وعلى الرغم من الهدنـة ظلت الحوانيت مغلقة والدراسـة بالأزهر معطلة. لكن خورشـيد بحماقته زاد الموقف اشـتعالا بفرض ضرائب جديدة لدفع مرتبات الجند! واتفق العلماء على اختصام الباشا فى مجلس شـرعي يرأسـه القاضى، وأعلنوا مندوبى الباشا أن أحدا لن يدفع الضرائب التى قررها الباشـا، وأنهم لن يعترفوا به كوال إلا أن يعيد الاستقرار إلى البـلاد، ويكف أيدى الدلاة المجرمين، ويمنع دخـول الجنود إلى القاهرة حاملى سلاحهم، وضرورة انتقالهم إلى الجيزة، وأن يعيد المواصلات بين القاهرة والوجـه القبلى، وألا يفرض ضرائب إلا بموافقـة علماء الأزهر، وأن يخصص جزيرة الروضة لإنشـاء المحال والحوانيت للترفيه عن الجنود. وفى الحق كان موقف خورشيد باشـا حرجا، فلم يكن لديه الأموال ليدفع للجنود مرتباتهم، وكان الأمير المملوك محمد بك الألفى يرابط بالمنصورية، مما يبعث على الشـك

فى نواياه، وتناثرت الشائعات بأن محمد على قد اتفق والمماليك على الإطاحة بخورشـيد، وأنه يعمل جاهدا على كسـب ود علماء الأزهـر وتأييدهم. وطلب خورشـيد أن يحضر القاضى مع العلماء إليه فى القلعة، لكن حضر إليهم من أبلغهم أنه أعد لهم من يغتالهم فى الطريق، ويتعلل بعدها بأن الأوباش فعلوها مـن تلقاء أنفسـهم، فلم يذهب إليـه أحد! وبالتالى رفض هعو مطالبهم جملة وتفصيـلا! وهنا اتفق العلماء على عزل خورشـيد وجاهـروا بتولية محمد على وتعـالى هتاف الجماهير فى ١٣ مايو ١٨٠٥، وكانـت بالطبع تولية بالنيابة، حتى يصدر السلطان فرمانا بتثبيته. وتظاهر محمد على أولا بالاعتذار ثم قبل! ويرسـم الجبرتى صورة لما كان يتم مـن اجتماعات بين عمر مكرم ومحمد على فى غسـق الليل، أنه تعهد لعمر مكرم أن يعدل ويقيم الأحكام والشـرائع، ولا يبرم أمرا إلا بعد مشورة العلماء، وأنه إذا خالف عن ذلك عزلوه، وهم قادرون على ذلك، وعقد الإيمان، ودعا عمر مكرم العلماء إلى بيت محمد على، وقام هو والشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر بإلباسه كسوة التشريفة، وهى شارة الحكم.

ويضيق المقام هنا عن ذكر تفصيل ما حدث من تحدى خورشيد، واتخاذه وسائل عسكرية، وقوله «إنه ولى من طرف السلطنة فلا يعزل بأمر الفلاحين»، وفشـلت وسـائل علماء الأزهر السـلمية فى احتواء الموقف، ثم كيف وصلت بارجة بحرية عثمانية إلى الإسكندرية لتعيين محمد على واليا على سالونيك. وكان عمر مكرم خصما شريفا فاستضاف خورشيد فى داره رفقا عليه من بطش الجماهير، وفى نفس الوقت كان حريصا على الشعب من انتقام الجنود فأطلق المنادين حتى يتوخى الناس الحذر، «فإن القوم لا أمان لهم».

لكن فى ٣ يونيو سـنة ١٨٠٦ أصدر السـلطان سـليم الثالث فرمانا بنقل محمـد على من مصر إلى ولاية سـالونيك، كما أصـدر فرمانا آخر بالعفو عن

الأمراء المماليك، والسماح لهم باسترجاع نفوذهم فى مصر بزعامة محمد بك الألفي، وتعيينه شيخا للبلد، وفرمانا ثالثا بنقل موسى باشا والى سالونيك واليا على مصر. وأمر السلطان بإرسال أسطول من اثنتى عشرة قطعة للإشراف على نقل السلطة فى مصر (!)، واشترط أن يكون علماء الأزهر ضامنين لأن تسير الأمور أحسن سير. لكن محمد على قال: «إنى قد استحوذت على مصر بحد السيف ولن أسلمها إلا بحد السيف!» وصرح بأنه يعرف أسلوب التعامل مع العثمانيين وهو رشوتهم!! وأنه لا يخشى إلا تدخل الإنجليز، وعندئذ سيطلب الفرنسيين ويسلمهم مصر!!!

واتجه إلى الاستعانة بعلماء الأزهر. ثم وصل الأسطول العثمانى إلى الإسكندرية، وصعد الشيخ محمد المنسيرى كبير علماء الإسكندرية فى وفد من العلماء إلى بارجة القيادة للسلام على القبطان صالح باشا، وطلب القبطان إلى المسيرى أن يكتب إلى علماء الأزهر بالقاهرة للتعاون مع الوالى الجديد، وآثر المسيرى الحيطة، فعهد إلى زوج ابنته الشيخ إبراهيم عبد الله أن يرسل خطاب القبطان إلى السيد عمر مكرم. فيطلب إلى الأهالى والعلماء حمل السلاح فى وجه محمد على وجنوده الألبان إذا رفضوا الجلاء عن القاهرة بسلام، وأرسل القبطان إلى محمد على يبلغه بالفرمانات، لكنه أخذ يتمحل المعاذير، فعليه أولا أن يدفع رواتب الجند المتأخرة، وموارد الحكومة لا تحتمل هذا فى الوقت الراهن، وأخذ يجتمع مع السيد عمر مكرم والعلماء ورؤساء الجند، ولما استوثق من مواقفهم شرع يجمع الحدادين والنجارين لعمل المدافع والقنابل والعربات، واستولى على الأخشاب من الأسواق، وطلب قوة من فرسان الدلاة من الشام، ونقل المواد التموينية إلى القلعة خوف الحصار. وطلب إلى السيد عمر مكرم والعلماء أن يكتبوا مذكرة إلى السلطان يرجون فيها الإبقاء على

محمد على استنادا إلى أن الأمراء المماليك لا يركن إليهم، وأنهم سيعيثون فى الأرض فسادا. وهنا بعث صالح باشا إلى العلماء برسائل يطلب إليهم الضغط على محمد على لتنفيذ أوامر السلطان، لكنهم يجتمعون ويركبون إلى محمد على فيسألهم هل وصلت إليهم رسائل صالح باشا وعن رأيهم، فيرد الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر: «ليس لنا رأى والرأى ما تراه، ونحن نجمع على رأيك!!!». فيعقب محمد على. «فى غد أبعث إليكم صورة تكتبونها فى رد الجواب». ويرسل صورة مذكرة يرسلها عمر مكرم وعلماء الأزهر إلى صالح باشا يلتمسون فيها المعاذير لبقاء محمد على، وفيها أن الجنود قد لا يطيعون أوامر الخروج، بل وقد يرتكبون الآثام، فيرد صالح باشا فى ٢١ يوليو ١٨٠٦ بأنه لا يقبل هذه الأعذار. وحاول محمد على توسيع شقة الخلاف بين محمد بك الألفى الذى يحاصر دمنهور، وبين سائر المماليك بوسائله الملتوية، وكان القبطان يعلق آمالا كبارا على جبهة المماليك المتحدة ضد محمد على. ووصل موسى باشا إلى الإسكندرية فى قوة ضئيلة، مسلحة تسليحا رديئا، زد على هذا أن محمد على بذل الأموال فى استانبول ولصالح باشا المعروف بنهمه للمال! وتراجع الباب العالى وبعث يقول إن الحكومة قد أصبحت أكثر تنورا بشأن حقيقة الموقف فى مصر، وأنها تترك للقبطان الحرية فى تعديل أو سحب الفرمانات الصادرة فى ٣ يونيو ١٨٠٦ (!) والحق أن موقف الباب العالى كان حرجا فقد اتضح عجز الألفى بك عما تعهد به، وكذلك صالح باشا عن تنحية محمد على، لقلة القوات تحت إمرتهما، وتناحر المماليك. زد على هذا تدهور علاقة الدولة العثمانية مع روسيا، وخوفها من تعرضها لعمل عسكرى منها. واشترط صالح باشا حتى يقر محمد على واليا على مصر أن يكتب علماء الأزهر مذكرة جديدة ثالثة يكررون فيها مطالبهم السابقة، وأن

يدفع محمد على عشـرين ألف جنيه، وأن يبقى إبراهيم بك ابنه رهينة فى استانبول حتى يتم الدفع.

ومن المفارقات أن محمد على أصدر قراراً بتحديد إقامة الشـيخ الشرقاوى شـيخ الأزهر فى داره، لا يفارقها ولو إلى صلاة الجمعة!! ولربما وشـى به أحد عند محمد على أو قال إنه لم يكن من المتحمسـين لكتابة المذكرة الثالثة وتناسـى محمد على كل ما أسـداه إليـه، صفة الجحود التى نلمسـها فيه واضحة. وأصدر قرارا آخر بتقرير دفع أربعة وعشرين ألف جنيه كسلفة– لم ترد!– على البلاد والقرى والتجار والأقباط ونصارى الأروام والشوام ومساتير الناس، ونساء الأعيان والملتزمين وغيرهم.

وفى مسـاء الأحد ٢١ سبتمبر ١٨٠٦م وصل إلى ساحل بولاق وكيل صالح باشا يحمل تبليغا مشروطا لبقاء محمد على حاكما لمصر، وأعد له محمد على استقبالا حافلا شارك فيه ابنه إبراهيم.

وفـى ٢٩ اكتوبر وصل إلى القاهرة مندوب السـلطان واتجه إلى محمد على بالأزبكيـة، وقرئ فـى الاجتماع فرمانان أولهما يتضمن «تقرير الباشـا على ولاية مصر بقبول شـفاعة أهل البلد، والمشـايخ والأشـراف»، والثانى ينص على «إجراء لوازم الحرمين وطلوع الحج، وإرسـال غلال الحرمين، والوصية بالرعيـة، وتسـهيل غلال قدرها سـتة آلاف أردب، وتسـفيرها على طريق الشام، معونة للعساكر المتوجهين إلى الحجاز، وعدم التعرض للأمراء المصريين وراحتهم وعدم محاربتهم لأنه تقدم العفو عنهم».

والحق أن محمد على نجح نجاحا بعيدا فى اسـتمالة علماء الأزهر الذين آزروه ولعبوا الدور الأساسـى فى بقائه حاكما لمصر، لأسـباب منها أنه وزع القـرى التى كانت بحـوزة الأمراء المماليك بعد طردهم مـن القاهرة، وأصبح

للعلماء حصص التزام تساهم في المعيشة، واستكثر لهم هذه الميزة بعد أن نادوا بـه واليـا على مصر، كما أنهم تصوروا أنه لن ينكث عهده باستمرارهم في مشاركته بتصريف أمور الحكم لصالح المسلمين، وخاصة ما تعلق بالضرائب أو القروض، التى لم يكن يعتزم أبدا ردها! وكانوا يتطلعون إلى حكومة يرأسـها محمد على، لكن لها طابعها الإسلامى. زد على هذا طيبتهم المتناهية التى بلغت- ربما- مبلغ السذاجة فى التعامل مع هذا الثعلب الغادر!

كان الخلاف بين محمد على وبين علماء الأزهر على مبدأ: فهم يرون أنهم الذين أتوا به واليا شريطة أن يرجع إليهم فى كبريات الأمور، لا يقطعها دونهم، وهو يرى أنه الحاكم، يرسى دعائم حكمه، بعيدا عن أى تدخل أو تهديد. وكان قد خرج من كل أزماته- أو أكثرها- فقد تخلص من نقله إلى سالونيك، وقد تم جلاء حملة فريزر الإنجليزية- التى سنتناولها فيما بعد- عن مصر، وتغلب على ما عرف بـ «أزمة تطويع الجند، ثم إنه يملك جيشا قويا. وكان أول احتكاك بين محمد على وعلماء الأزهر حين لـوح بتجريدهم من بعض امتيازاتهم المالية، حين فرض ضرائب قدرها أربعة فى المائة على كافة أنواع الحبوب والمأكولات. فلما تدخل العلماء، وقال الشيخ الشرقاوى: «ينبغى أن ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم»، ثار محمد على، وأراد أن يتخلص من عمر مكرم، فكان لا يقابله إلا لماما فى المناسبات الرسمية بصفته نقيبا للأشراف. ولم يدرك عمر مكرم فيما يبدو أبعاد الموقف الجديد، فمحمد على قد اجتاز أكثر أزماته فلم يعد بحاجة إليه فى جمع الضرائب، كما أنه غفل عن أن علماء الأزهر لحقدهم عليه لن يقفوا إلى جانبه إذا ما شجر النزاع بينه وبين الباشا. وأخطأ أيضا حين حاول أن ينقذ أفاقا ضالاً مضلا أدعى الصوفية هو سليمان البنهاوى من

قبضة محمد على، فحاول أن يخدع موظفى الحكومة بإعطائهم معلومات غير صحيحة عن مكانه، ابتغاء تصعيد الموقف وبالتالى إثارة المتاعب أمام حكومة الباشا.

وأراد محمد على إلى أن يوقع بين الزعامة الأزهرية وبين الجماهير، فدعا إلى جلسة فى ٢٨ فبراير ١٨٠٨ حضرها ابنه إبراهيم وعمر مكرم نقيب الأشراف ومشايخ الأزهر والمعلم غالى، وأشار إلى الفرمان الرابع الذى حضره بيانجى بك مندوب السلطان من استانبول، والخاص بإنفاذ حملة لمحاربة الوهابيين، وطلب مائة وعشرين ألف جنيه. واضطرب الناس، ثم اتفقوا على كتابة «عرضحال» يأخذه مندوب السلطان. ولم يعط محمد على المندوب وعدا صريحا بإنفاذ الحملة، بل أعطاه الرد فى صورة «عرضحال» يحمل معنى التسويف. وبهذا نجح محمد على فى تغطية موقفه لأن العرضحال نمقه علماء الأزهر ومعهم عمر مكرم، ومعنى هذا موافقتهم على ما جاء فيه مع المختصين بالشئون المالية فى الحكومة وهما الدفتردار والمعلم غالى، ونجح ثانيا فى إيهام الجماهير بأنه عرض المسألة على الزعامة الأزهرية ولم يتخذ أفرادها خطوة تنفيذية لاستخلاص الحرمين الشريفيين من الوهابيين، ونجح ثالثا فى الاستناد إلى هذه الذرائع فمضى فى سياسته الضريبية الجائرة واستنضاح الأموال، ونجح رابعا حين وقفت الزعامة الأزهرية موقفا سلبيا من سياسته الضريبية المتعسفة، حين فرض ضرائب ابتكارية مثل كلفة الذخيرة، وحين غير وزن نسبة المعادن الثمينة فى العملة الذهبية والفضية وحين احتكر تجارة التبغ مقلدا الحكومة الفرنسية.

وكان محمد على يلجأ إلى حيل غير كريمة، فهو يدعى الحدب والاشفاق على الفقراء ويأمر التجار بتخفيض الأسعار إلى النصف لصالح الفقراء، فلا

يمكنهـــم فيقبض عليهم، ولا يفـــرج عنهم إلا بعد أن يدفعوا مال «المصالحة». فـــإذا ما خرجوا أضافـــوا هذا المال إلى ثمن الســـلعة، أى إن الفقراء هم الذين يتحملون مال المصالحة! ولا يحرك محمد على ساكنا!!

كما استرعى نظره حياة المباشرين- وهم الأقباط أصحاب الحول والطول- المترفة،وســيق المعلم غالى والمعلم جرجس الجوهرى، والمعلم جرجس الطويل وأخـــوه، وفلتاؤس وغيرهـــم فى حالة منكرة إلى معتقلات القلعة، وحوســـبوا حســـابا عسيرا، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن دفعوا مبالغ ضخمة مصالحة على أنفسهم، وفى مقابل رضائه عنهم.

وفى الحق فإن الزعامة الأزهرية تحركت جديا بعد أن شرع محمد على فى ٢٨ يونيو ١٨٠٩ فى اتخاذ اجراءات تهدد أسباب حياتهم وحياة المسلمين.

كان- أولاً- مشـــاركة محمد على للملتزمين، وكان بعض علماء الأزهر من الملتزميـــن- فى نصـــف الفائض، كما فرض ضرائب على أراضى الوســـية، وكان الملتزمـــون يحتفظون بهذه الأراضى ويزرعهـــا لهم الفلاحون المقيمون فى دائرة الالتزام.

وكان- ثانيا- الرزق الإحباســـية، أى الأراضى الزراعية والعقارات المبنية التى حبست للإنفاق من إيرادها على المساجد والمدارس والتكايا وطلبة الأزهر واليتامـــى والأرامل، وغيرها من وجوه البر، وكانت معفاة من الضرائب، ولا يستطيع الوارث أن يتصرف فيها على أى نحو من الأنحاء. وبدأ محمد على يفرض عليها الضرائب، ثم استولى عليها دون أن يمس نظام الوقف، فيتولى هو تحصيـــل إيرادها والصرف منه فى الأوجه التى خصصها الواقف، ويضم الباقى إلى خزانة الحكومة. وكانت هذه الأرزاق الإحباسية مصدراً هاماً جداً من مصادر الإيراد لعلماء الأزهر.

بعد جملة تجاوزات وجه العلماء إلى السيد عمر مكرم فأتى، واتفقوا على أن ينبذوا خلافاتهم الشخصية، وعلى الامتناع تماماً عن الذهاب إليه، وقرروا كتابة مذكرة ترسل إليه. وأعلن بعضهم أنهم يكتبون إلى الباب العالى إن لم يستجب الباشا لهم، وأن يثيروا الشعب على هذا «الطاغية الجديد» ، وأن يخلعوه من العرش الذى أجلسوه عليه.

ووقف محمد على على ما دار فى مناقشاتهم، فأرسل إليهم سكرتير الديوان الذى رمى الباشا بأنه شاب جاهل مغرور متهور نزاع إلى الظلم وغشوم، بعد أن حمل إليهم تحياته ! ! ونصح لهم بمخاطبته مشافهة، فلربما حمله غروره إلى إضراره بهم! لكنهم رفضوا قائلين إنهم بايعوه على العدل وليس على الظلم، ووعدوا ألا يؤلبوا الشعب عليه، فانصرف ومعه عريضتهم، ووعد بالرد.

وبعد خمسة أيام ذهب الشيخان محمد المهدى ومحمد الدواخلى إلى محمد أفندى طبل ناظر المهمات العسكرية ثم عادا إلى عمر مكرم وأبلغاه أن محمد طبل نفى تماماً الضرائب الابتكارية، وأنهم إذا ذهبوا إلى الباشا حصل المراد! ورفض عمر مكرم وقال إنهم أحرار فى نقض العهد والأيمان، وأعادا الكرة معه حتى أفلحا، وطلبا الشيخ محمد الأمير فاعتذر بالتوعك، وصعدا مع سكرتير الديوان والمترجم إلى الباشا فى قلعته.

رحب الباشا بهما، وأكد الدواخلى أنه حاضر عن نفسه وعن الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر. وقال الباشا إنه يرفض تماماً الاجتماعات العامة فى الأزهر وإثارة الأهلين، لأنه لا طائل من ورائها، ولأنها لا تخيفه ولا تزعجه، ولأنها إذا حدثت فليس لديه إلا السيوف لقطع الرقاب! ! وقال إن بعضهم تحدث فى الأزهر عن تحريك الثورة يوم أول يوليو، ونفى المهدى

والدواخلى هذا تماما. ثم جعل محمد على يلوم عمر مكرم بسبب تعنته وعدم حضوره!! وسأل محمد على عن سبب اجتماع ١ يوليو وعن أسماء العلماء الذين هاجموه، ثم انصرف الشيخان وأفضيا بجزء مما دار فى حوارهما مع الباشا إلى عمر مكرم وأضافا أنه وعد بإلغاء ضريبة التمغة على المصوغات الذهبية والفضية، كما وعد بتخفيض نصيبه من الفائض إلى الربع، كما أنكر الطلب بضرائب أطيان الأوسية والضريبة التى قررها على إقليم البحيرة وانصرف الشيخان دون أن ينجحا فى ضمه إليهما.

- ثم أوفد محمد على سكرتير الديوان مرة أخرى إلى عمر مكرم، مع الزعماء العلماء محاولين أن يستميلوه إلى مقابلة الباشا، وانفجر عمر مكرم مستنكراً، ومذكراً لهم بالعهد والقسم بالتضامن، وقال كلاماً نارياً، مثل «وكما أصعدته على الحكم، فإنى قدير على إنزاله منه» !!

وتألف وفد من المشايخ الشرقاوى والمهدى والدواخلى والفيومى وأرسلوا إلى الشيخ الأمير فاعتذر ثانية بتوعكه، وقابلوا الباشا، وصرح لهم بأنه ينوى إلغاء ضرائب التمغة وضريبة الأطيان على الأراضى الأوسية، وتخفيض ضريبة الفائض إلى الربع. وثاب العلماء إلى عمر مكرم وأخبروه، فسألهم: وهل اقتنعتم؟! وقال إن لديه مستندات تثبت أنه شرع يجمع ضريبة الأوسية من مديرية البحيرة، فقال الزعماء إنهم أثاروا هذا مع الباشا فأنكره أولاً ثم اعترف به عندما أخبروه أن عمر مكرم لديه المستندات!! وبرر هذه الضريبة بأنها عقاب لأهل البحيرة لتدليسهم على موظفى الحكومة، فهم يقدمون معلومات مزورة. ورفض عمر مكرم تخفيض ضريبة الفائض إلى الربع، وأبى إلا إلغاءها تماماً.

وتوهم محمد على أنه يستطيع أن يرشو عمر مكرم، فبعث إليه بنائبه يعرض عليه خمسة جنيهات يتناولها فى كل يوم، وأن يقدم له عطاء

معجــلاً آخــر قدره ألف وخمســمائة جنيه ! ! وأعلن عمر مكــرم أن مطلبه الوحيد إلغاء كافة الضرائب المســتحدثة فــوراً. ولم يكن محمد على ليقبل بهذا لأنه كان بصدد مشــروعات كبرى، وظن أن عمر مكرم يبغى مشاركته فى الحكم، وهو مالم يمكنه أن يقبله، فقد جبل على الاستئثار، وتطلع إلى حكم أسرته لمصر.

وأوفدت حكومة إســتانبول رسولاً يطلب عشرين ألف جنيه كانت متبقية علــى مصر من المبلغ المقرر أثناء أزمة ســالونيك، وأراد محمد على التنصل من الدفع، فعقد اجتماعاً حضره الزعماء العلماء خلا عمر مكرم، ووضعت فى الاجتماع مذكرة مليئة بالأكاذيب، وادعى أن الخزانة فارغة نتيجة اعتمادات مالية لمشروعات مثل سد الفرعونية، وأن ضريبة الأطيان قد انخفضت نتيجة انخفــاض الفيضــان. ولم يوقع اغلب العلماء على المذكــرة. وحمل المندوب المذكرة إلى عمر مكرم لتوقيعها بصفته نقيب الأشراف، فلم يمتنع فحسب، بــل اتهم محمد علــى بالاختلاس والتزوير، وقال إنه جمع من البلاد أضعافا مضاعفة لما صرفه على سد الفرعونية، وما عدا ذلك فكله كذب!

واستشــاط محمد على غضبا، وأرســل المذكرة بدون توقيع عمر مكرم، لكنــه طلب مقابلته، فاشــترط عمر مكرم أن يلغــى محمد على فوراً جميع الضرائب المســتحدثة. ولما ألح محمد على فى التراســل اشترط عمر مكرم أن يكون الاجتماع فى منزل الشــيخ الســادات. لتكون المقابلة على سواء، فعقــب محمد على: «إنه بلغ به أن يزدرينــى ويرذلنى، ويأمرنى بالنزول من محل حكمى إلى بيوت الناس!» ، واعتزم الثأر. ونزل الباشــا إلى دار ابنه إبراهيم بالأزبكية وطلب القاضى والشــيخ السادات والشيخ الشرقاوى وسائر العلماء المتصدرين لعقد مجلس شرع، وأرسل مندوبين إلى عمر مكرم

أحدهما من طرف الباشا والآخر من طرف القاضي، وأدرك عمر مكرم عبث الذهاب، فاعتذر بأنه شـرب دواء وليـس بمكنته الحضور. وأثبت القاضى امتناع عمر مكرم، وألبس محمد على الشيخ السادات خلعة نقابة الأشراف. وأصـدر فى التو فرماناً بنفى عمر مكرم إلى دمياط. وأظهر بعض المشـايخ العطف على عمر مكرم فرجوا الباشـا أن يمهله ثلاثة أيام فقبل ثم سـألوه أن ينفى إلى أسـيوط مسقط رأسـه فأبى. وطلب عمر مكرم أن يكون النفى إلى بلد لا يكون تحت حكمه، ورفض الباشـا. وهنا بدت لمسـة إنسانية من السيد محمد المحروقى ابن كبير التجار فذهب إلى محمد على وأخبره أن عمر مكرم قد أقامه وكيلاً على أهله وكل متعلقاته «فأجازه بذلك، وقال هو آمن من كل شـىء، وأنا لم أزل أرعى خاطـره، ولا أخونه»، كما ذكر الجبرتي، وحدد أول رجب ١٢٢٤ هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٠٩ موعداً لترحيله إلى دمياط.

ومن المؤسف أن الجماهير كانت سلبية إلى حد بعيد! صحيح أنهم اغتموا وبكـوا، لكنهم لـم يتحركوا إلى ثورة أو انتفاضة. ذلك أن صورة هذه الزعامة كانت اهتزت فى أذهانهم.

وخشى محمد على أن يرفع عمر مكرم التماساً للباب العالى، فقرر إرسال «عرضحـال» إلى اسـتانبول، يبرر فيه تصرفاته، وأمـر بعض المقربين منه بتنميقه، فحشـوه بالأكاذيب، فقرروا أن عمر مكرم قد أدرج فى سـجلات الأشـراف أقباطاً ويهودا قد أسـلموا!! وأنه اسـتبعد أشـرافاً حقيقيين من السـجلات، ومنعهم عن صرف مسـتحقاتهم من الأوقاف. بل إنه أدرج فى السـجلات بعض أشـرار الناس، وأنه أغرى المماليك باسـتدراج على باشا الجزائرلى الوالى العثمانى من الإسـكندرية وقتله فى صحراء الشرقية، وأنه

تقاضى رشا من محمد بك الألفى قبل وفاته لتمكينه من احتلال القاهرة أثناء ولاية خورشـيد باشا، وأنه تواطأ مع المماليك ليدخلوا القاهرة على غرة يوم الاحتفـال بوفاء النيل، كما أنه كان يسـعى لتدبير انقلاب على محمد على ليولى أحداً سـواه، وأنه قام باتصالات سياسية عرضت أمن الدولة للخطر، إذ تخابـر مع أعداء الدولة أثناء حملة فريزر على مصر، وأنه كوّن عصابات من أهل الصعيد من المغاربة والعامة ليكونوا عدته، وانتهوا إلى أنه سـبب خراب مصر وإثارة الفتنة ! !

ولعلنا نذكر شيئاً عن الشيخ المهدى فهو من أسرة قاهرية، وكان أبوه من الكتاب الحاسـبين اسـمه فضل الله، فلما بلغ الثالثة عشرة ودخل الأزهر، ومازال به حتى أتقن العلوم الإسـلامية، وتتلمذ للشيخ الحفناوى الكبير، ثم لازم كبار المشـايخ كالشـيخ الدردير، حتى صار من العلمـاء الموثوق بهم، فتصـدر للتدريس، وكان أكثر المصريين ترقبا للفرنسـيين عندما غزوا مصر. وحكى العالم مارسـل الذى صحب الحملة أنه كان يكثر من زيارته، ويصفه بأنه عميق الفكر، حسن الفكاهة، طيب القلب.

وتطلـع المهدى إلى منصب شيخ الجامع الأزهر وترك الباشـا الاختيار للمشـايخ على أن يكون المختار «شـخصاً خالياً من الأغراض» . وكان هناك مرشحان: الشيخ الشـنوانى والشيخ المهدى ومرشحون آخرون. وجمع كبير القضاة- بناء على أمر محمد على- علماء الأزهر للاختيار.

وتغيب الشـنوانى فيمن تغيبوا عن الاجتماع، وسأل القاضى عنهم، فقيل إن الشـنوانى اختفـى فى مصر القديمة من ثلاثـة أيام خلت وترك عند أهله ورقة. وأمر القاضى بالورقة فإذا بها اعتذار الشـنوانى من قبوله منصب شيخ الأزهـر، وتنازله للشـيخ الهيثمى. واعترض الحاضرون لأنه لم يعين شـيخاً

حتـــى يتنــازل، وقالوا لا يكون شــيخاً إلا من يدرس العلــوم ويفيد الطلبة، وكان أنصار المهدى أكثر عدداً وأعلى صوتاً، وأحدثوا هرجاً ومرجاً، فاختير المهدى شيخاً للأزهر، وتلقى التهانى، وشربوا «الشربات» . وبعد ثلاثة أيام أصدر محمد على قراراً بتعيين الشيخ محمد الشنوانى شيخاً للأزهر! !

أما الشيخ محمد أبو الأنوار السادات فقد عينه محمد على نقيباً للأشراف خلفاً للســيد عمر مكرم كما ذكرنا- ويبدو أن الأمر كان متفقاً عليه من قبل، الذى كان أحضر معه خلعة النقابة. وكان يصرح بأن نقابة الأشراف محصورة فى أسرته. وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر الجبرتى نزعته الإسلامية العميقة، ومواقفه النبيلة المتمثلة فى شــجاعته فى مواجهة الأميرين ابراهيم بك ومراد بــك، ودوره فـــى ثورتى القاهــرة الأولى والثانية، واعتقالــه أربع مرات فى القلعة.

أما محمد على فقد أبدى رأيه فيه بصراحة جارحة بعد وفاته. أمر بالتحفظ على دار الشــيخ، فاقتحمت قوة عســكرية داره يصحبها عدد من موظفى بيت المــال، ووضعوا الأختام علـــى خزائنه وحجراته، وألقــوا القبض على كاتب حســاباته، وعلى أحد سعاة النقابة. وذهب إليه العلماء وتحدثوا معه فى رفع التحفظ، فلم تجر العادة بالختم على أماكن الأشياخ. لكنه ادعى كذبا بقوله إن المتوفى كان طماعاً وجماعاً للمال.

ولــم يحتــرم محمد على وصية الشــيخ الســادات بأن يخلفــه ابن أخيه الشــيخ أحمد يوســف فى نظارة أوقاف المشهد الحسينى ومشيخة السادات ونظارة الأوقاف، فاســتبقى فقط مشيخة السادات فى ابن أخيه، وقلد السيد المحروقى نظارة أوقاف المشــهد الحســينى، وعين الشيخ محمد الدواخلى نقيباً للأشراف.

أما الشـيخ محمـد الدواخلى فقد بـدأ حياته على عادة العصـر بالتعلم في الأزهر، ثم لازم كبار العلماء، واختص بالشـيخ الشـرقاوى إلى أن أصبح مؤهلاً للتدريس. ولما وطئ الفرنسـيون أرض مصر لم يظهروا له إلا الود، وأقبلوا عليه. وصار شيخه الشرقاوى رئيسـاً للديوان، فزاد الود بينهما. لكنه أصبح يتجسس على الفرنسيين فى آخر أيامهم، ويرسلها إلى السيد أحمد المحروقى الذى كان مهاجراً مع السيد عمر مكرم وملازماً للجيش التركى بالشام! فلما جلا الفرنسيون عن أرض مصر قدمه المحروقى إلى القائد التركى يوسف باشا، وأعلى من ذكره عند الدولة، وأصبح من الظاهرين فى الحركات السياسية.

لكن لم يكد يمر عليه أربعة عشر شهراً فى وضعه الجديد، حتى فجع فى ابنه، ولم يكن له من الأولاد الذكور سـواه، فاهتز أشد اهتزاز، وجعل يتفوه بعبارات أنكرها عليه الناس، وبنى لابنه مقاماً وأقام مقصورة. وضاق الباشـا بـه ذرعاً، وخاصة عندما أكثر من تعرضه للقاضى فى أحكامه، فعرض على السيد المحروقى نقابة الأشراف، فاعتذر واقترح إسنادها إلى الشيخ البكرى. وتـم ذلك عقـب اجتماع لم يدع إليه الدواخلى. وعقب الاجتماع أمر الباشـا بنفيه إلى دسوق.

وقضى الدواخلى شـهراً بمنفاه، ثم نقل بشـفاعة السـيد المحروقى إلى المحلة الكبرى، وجعل يكتب إلى المحروقى متوسلاً إليه أن يتدخل لإصدار قرار بالعفو عنه، متعللاً بأنه يريد أداء فريضة الحج، وأحياناً باشـتداد وطأة المـرض عليه، ورغبته فـى أن يموت بين أهله، ولم يسـتجب محمد على لتوسلاته، إلى أن قضى نحبه بمنفاه.

أما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد تلقى العلم فى رحاب الأزهر على صدور الشـيوخ، ونشأ فى شـظف من العيش. وكان فى مطلع حياته يحضر المآتم

وليالى الجمعة والإنشاد الدينى فى بيوت الكبراء. ثم عرفه الناس واشتهر أمره وواصله بعض التجار الشوام بالهدايا وأموال الزكاة، ثم اشتغل بالتدريس فى الأزهر ومدرسة السنانية والمدرسة الطيبرسية، وأفتى فى المذهب الشافعي. وتميز فى الإلقاء والكتابة عن علم متجر، وراجت حاله، فاشترى داراً، وترك الذهاب إلى البيوت إلا فيما ندر. وبتقلده مشيخة الأزهر زاد فى تكبير عمامته! ومن حسناته أنه قاد الانتفاضة الشعبية الهائلة فى ١٧ يوليو ١٧٩٥ ضد إبراهيم بك ومراد بك حين أسرف محمد بك الألفى فى فرض ضرائب جزافية على إحدى قرى بلبيس، وأمر بإغلاق الجامع الأزهر، وكان نتيجة الانتفاضة صدور وثيقة سياسية هامة، كما أنشأ- وإن كان بطريقة تعسفية- رواق الشرقاوية بالجامع الأزهر.

وكان من أبرز الشخصيات المصرية إبان الحملة الفرنسية، فقد كان رئيس ديوان القاهرة، ثم رئيس الديوانين العمومى والخصوصى، إلى رئاسته للجامع الأزهر، وتعددت موارد إيراداته من مرتبه، ومما كان يحصله من القضايا والشفاعات، فاشترى الحوانيت والخانات والحمامات وداراً بمنطقة الأزهر، وعهد إلى زوجته بإدارة أملاكه وأمواله. وفى ثورة القاهرة الأولى تدخل لتلطيف الجو السياسى الملتهب، ونجح فى إجلاء الفرنسيين عن الجامع الأزهر.

وكان أحد اثنين ألبسا محمد على خلعة الولاية، وكان أحد الموقعين على العرائض الثلاث التى كتبها بعض العلماء إبان أزمة سالونيك، وأقر السياسة الضريبية التى انتهجها محمد على، ووقف إلى جانبه وأحسن الظن به. واشترك فى التوقيع على المذكرة التى وضعها عمر مكرم وعلماء الأزهر بأمر محمد على لتبرير تأخره فى إرسال الحملة على الوهابيين. وعندما عزم الباشا

على التخلص من عمر مكرم كان الشيخ يراوح بين الموافقة الصريحة والتردد! فقـد تخلف عن حضور اجتماعـات المؤامرة أولاً، ثم أناب عنه، ثم حضرها مرات. ولكن كل هذا لم يكن كافياً للباشا، بل أحفظ عليه! وحدد مدة إقامته فى داره، لا يفارقها ولو إلى صلاة الجمعة!

ولما بدت خسـة محمد على فى مذبحة المماليك وغدره، عقد الشـرقاوى اجتماعـاً بالجامـع الأزهـر، وتقرر فـى الاجتماع الذهاب إلـى محمد على «لملاقاته والسلام عليه والتهنئة بالظفر»!!!

ولما علم محمد على بنيتهم، وكان يطوف بالقاهرة لإيقاف عمليات السلب والنهب واقتحام البيوت وهتك الأعراض بعد المذبحة، قال أنا أذهب إليهم، وسار إلى بيت الشرقاوى وجلس عنده ساعة.

ونروى حادثة تدل على قدر الشيخ الشرقاوى عند محمد على: التجأ اثنان من الكشـاف المماليك إلى بيت الشرقاوى، وتشفع فيهما الشيخ لدى الباشا حتـى يمنحهما الأمـان ولا يقتلهما. وقال له: «لا تفضح شـيبتى يا ولدى، واقبل شفاعتى وأعطهما محرمة الأمان».

وأظهـر الباشـا موافقتـه، ووعد بأن يرسـل عند عودته كتابـاً يؤمنهما. وانصرف من دار الشـرقاوى، ولما صعد إلى القلعة أرسـل خطاباً يطلبهما. وأحس الرجلان غدراً، وأفصحا للشيخ عن مخاوفهما، واستبعد الشيخ الغدر، وقال: «لا يصح ذلك ولا يكون. كيف أنه يأخذكم من بيتى. ويقتلكم بعد أن قبل شفاعتى؟!» فذهبا مع الرسول إلى القلعة حيث قتلهما!!

ولم يكن إبراهيم بن محمد على أكثر احتراماً للعلماء. ذهب إليه بعض العلماء مـن الصف الثانـى- بعد أن انتهى الصف الأول بين ميـت أو منفٍ!- ليهنئوه بسلامة العودة من الحجاز بعد انتهاء الحروب الوهابية. فلما أن وصل وفدهم إلى

ديوانه أدخلوهم عليه، لكنه «لم يقم لهم، ولم يرد عليهم السلام، فجلسوا وجعلوا يهنئونه بالسلامة فلم يجبهم ولا بالإشارة، بل جعل يحادث شخصاً عنده، وقاموا على مثل ذلك منصرفين ومنكسفين ومنكسرى الخاطر» . وتكرر فى السنة التالية امتهان ابراهيم باشا لكرامة علماء الأزهر، إذ وجهت الدعوة إليهم وإلى الشيخ البكرى نقيب الأشراف لحضور حفل فخم بمناسبة ختان عباس حفيد محمد على، ووالى مصر من بعد. وأدخلوا إلى القاعة التى جلس بها إبراهيم وكان «كل من دخل منهم يجلسونه من سكوت، ولم يقم لواحد منهم، ولم يرد على من يسلم ولا بالإشارة السلام. ولم يكلمهم بكلمة يؤانسهم بها. وحضرت المائدة، وانفض المجلس وقاموا، وانصرفوا من سكوت».

سار محمد على على سنة من سبقوه باستثناء الأيوبيين، فلم يتدخل إطلاقاً فى شئون الأزهر التعليمية، سواء فى مواد الدراسة أم فى الشروط التى تحدد قبول التلاميذ، أم فى تعيين الشيوخ الذين يقومون بالتدريس، أم فى تحديد المدة التى يقضيها المجاورون فى رحابه، وبالمقابل فإنه لم يفكر أبداً فى مد يد العون المالى للأزهر. وكان فى هذا الاستقلال المالى ما يحقق قوة معنوية هائلة للأزهر. وكانت المرتبات التى تصرف لمدرسيه وطلبته من الأوقاف الخيرية، التى رصدها أتقياء المسلمين، وبالطبع كانت ضئيلة، وكان محمد على لا يجد بأساً بهذا، ويبرره بأن الأزهريين قوم زاهدون!

وكان على محمد على وهو يعد لمشروعه العسكرى أن يتهيأ له بالعلوم الحديثة، التى لم تكن تدرس بالأزهر، وكان بالخيار إما أن يأمر بتدريس العلوم البحتة والتطبيقية فى الأزهر، وإما أن ينشئ مدارس عالية خاصة بها. ووجد محمد على أن الأسهل إنشاء هذه المدارس العالية أو الفنية. وبدأ بإنشاء المدارس العالية والفنية، ثم المدارس التجهيزية، التى تناظر المدارس

الثانويـــة ، فتجهز الطالب للمدارس العالية. ثم أنشــأ مكاتب المبتديان، أى المبتدئين، وتناظــر المدارس الابتدائية. وبالتالى فقد اعتمد محمد على على الأزهــر فى إمداده بطلاب المدارس العالية. وطلاب المدارس التجهيزية إلى أن خرجــت المدارس التجهيزية طلابها، فألحقهــم بالمدارس العالية، كما اعتمــد على الأزهر كذلك فــى تغذيته بتلاميذ المــدارس التجهيزية إلى أن خرجت مدارس المبتديان تلاميذها.

أما المدارس التى أنشأها محمد على فكانت مدرسة الهندسة سنة ١٨١٦، ثم مدرسة المهندســخانة سنة ١٨٣٤، ومدرسة الطب البشرى سنة ١٨٢٧، ومدرســة الزراعة فى القاهرة ســنة ١٨٣٠، وفى شــبرا الخيمة سنة ١٨٣٣، وفى نبروه ســنة ١٨٣٦، فى شبرا ســنة ١٨٣٩، مدرسة الطب البيطرى فى رشــيد ١٨٢٧، ثم نقلت إلى أبى زعبل (١٨٣١)، ثم إلى شــبرا (١٨٣٦)، مدرسة الصيدلة فى القلعة (١٨٣٠)، مدرسة الكيمياء بمصر القديمة (١٨٣٧)، مدرســة المعادن بمصر القديمة (١٨٣٤)، مدرسة الألسن بالأزبكية (١٨٣٥)، مدرســة المحاسبة بالسيدة زينب (١٨٣٧)، مدرســة المارستان (أى مدرسة المستشــفى، لأنهــا كانت ملحقة بــه)؛ مدرســة الإدارة الملكية فى القلعة (١٨٣٤)، (ويقصــد بالملكيــة أى المدنيــة)، الدرســخانة الملكية (١٨٢٩) (التحصيــل فن الفلاحة وعلم الزراعة)، مدرســة العمليات فى بولاق ١٨٣٩ (أى مدرسة الفنون والصناعات).

ولقد وجد الأزهر منافسة جادة من هذه المدارس، إذ قرر محمد على مجانية التعليم فيها جميعاً، بل كان يعهد لطلابها مساكن داخلها لا يبرحونها إلا بإذن الحكومة، ويقدم لهم وجبات ثلاث مطهية يومياً، زد على هذا الكساء المجانى، بل ويدفع لهم مرتبات تتفاوت قيمتها من فرقة دراســية إلى فرقة أخرى. وكان

يقوم بختان التلميذ الذى لم يختتن، ويقيم له حفلاً بآلات الطرب والموسـيقى! وكانـت المدرسـة تتولى قص شـعر التلاميـذ مرة من كل أسـبوع، ويخضعون للإشراف الطبى، كما يخضعون للنظام العسكرى فى تحركاتهم وسكناتهم، فإذا تخرجوا عينوا فى المراكز المرموقة. أما أوائلهم فيوفدون فى بعثات دراسية إلى انجلترا أو فرنسـا أو النمسـا أو إيطاليا، ليتسـنموا عند عودتهم مراكز مرموقة. وكانت إمكانات الأزهر المادية لا سبيل إلى مقارنتها بإمكانات محمد على.

وإلـى جوار هذا التنافس كان هناك تنافس آخر بين الأزهر وبين الكليات العسـكرية التى أنشأها محمد على، فقد أنشأ مدرسة السوارى (أو الفرسان) سـنة ١٨٣١، مدرسـة الطوبجية (المدفعية) سـنة ١٨٣١، مدرسـة البيادة (المشاة) سنة ١٨٣٤، مدرسة الموسيقى العسكرية (١٨٣٢) المدرسة البحرية فى ترسـانة الأسـكندرية (١٨٢٩)، وكانت هناك مـدارس أخرى على ظهر سفن الأسطول.

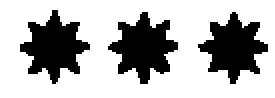
ولقى الأزهر أيضاً منافسـة من المدارس التى أنشأتها الجاليات الأوروبية فـى مصر علـى النظام الأوروبى، نتيجة زيادة عـدد الأجانب الوافدين إبان حكم محمد على لمزاولة نشـاط اقتصادى. أما مـدارس «الأمريكان» فلم تبدأ نشاطها إلا بعد عصره.

كذلـك قدمت مصر مـع الأجانب البعثـات التنصيرية، وبدأت بإنشـاء الكنائس ثم وسعت دوائرها فألحقت بالكنائس مدارس، لكنها لم تلق لصبغتها الدينية- حتى من الأقباط- رواجاً كبيراً.

وعلـى الرغم من كل أولئـك. فقد بقى الأزهر- كجامعـة- قلعة صامدة، ظاهـره على ذلك عوامل منها النزعة الدينية المتأصلة فى نفوس المصريين، فـكان الآباء يحرصـون على أن يحفظ أبناؤهم القـرآن الكريم أو أجزاء منه،

وكان المصريون يرون علماء الدين وحدهم صدور العلماء؛ ومنها أن محمد على لم ينشىء هذه المدارس فى كل أنحاء مصر، إذ كانت معظمها موجودة فى القاهرة، بينما كانت كتاتيب الفقهاء منبثة فى أرجاء البلاد كلها، زد على هذا فقد كانت نفقات الكتاتيب ضئيلة بالفعل، ومنها أن طلاب الأزهر كانوا أحراراً فى الذهاب إلى معاهدهم بانتظام أو الانقطاع عنه، ردحاً من الزمن، أو نهائياً، ولم يكن يحد من هذه الحرية إلا ضغط الآباء أو المشايخ، على النقيض من طلاب مدارس محمد على، الذين لم تكن لهم مثل هذه الحرية، بله أن قبولهم فى حد ذاته فى تلك المدارس كان له شروط، من أهمها قدرات الطالب العقلية.

وفى الحق لقد أفاد الأزهر من وجود هذه المدارس، والعالية على وجه الخصوص، فقد أتاحت لبعض علمائه، الذين عملوا على ترجمة الكتب المدرسية، الفرص للتزود بألوان مختلفة من العلوم البحتة والتطبيقية، والاتصال بالحضارة الأوروبية. وظهر علماء أزهريون تجاوبوا مع حركة التعليم الحديث كالشيخ محمد أحمد العمروسى الذى ولى المشيخة من ١٨١٨- ١٨٢٩، والشيخ الفذ حسن محمد العطار الذى وليها من ١٨٣٠- ١٨٣٤، والشيخ رفاعة رافع الطهطاوى.



## موقف الأزهر من حملة فريزر على مصر

فـــى سـنة ١٨٠٧ أبحرت حملة بريطانيــة من صقلية غازيــة إلى مصر. وكانت التعليمات المعطاة لقائد الحملة الاقتصار على احتلال الأسـكندرية، كوسـيلة للضغط على الدولة العثمانية لتحجيم علاقتها بفرنسا. ووجه القائد فريزر إعلاناً إلى حاكم الإسكندرية وسكانها، يقول فيه «إن البريطان لم يأتوا لاحتلال مصر، وإنما لمنع الفرنسيين من احتلالها، ولحماية بعض الطوائف التـى ترغـب فى علاقـات طيبة مع بريطانيـا، ولهذا فإنهم لـن يتجاوزوا احتلال ميناء الإسـكندرية وقلاعهـا ومدينتها»؛ وسـلمها جميعاً لهم بدون مقاومة حاكمها أمين أغا لقاء رشـوة، غلفتها شروط هزيلة. وكان هذا النجاح السريع إلى اعتماد الإسكندرية فى تموينها على رشيد دافعاً لقنصل بريطانيا إلى أن يطلب إلى فريزر مد حملته إلى رشـيد، وإلا عرض حملته وسـكان الإسكندرية لخطر المجاعة.

كانت القوة العسـكرية التى اتجهت إلى رشـيد تتألف من ألفى جندى من أصل خمســة آلاف هـم قوام الحملة كلها، وكانت حامية رشـيد نحو خمسـمائة جندى مسـلحين تسـليحاً رديئاً، وفى حال معنويـة متدنية، لكن حاكم رشـيد على بك السـلانكللى قرر المقاومة. ولما انتهت القوة إلى مرتفعات أبى منصور لم تلق أدنى إشارة إلى احتمال المقاومة، لكن بمجرد دخولها إلى المدينة أعطى على بك إشـارة البدء لإطلاق النيران، فتسـاقط البريطان صرعى فى الشوارع، وفيهم قائد القوة الجنرال ووكوب، وبلغ عدد القتلى نحو مائتين، والجرحى مائة وخمسـين والأسـرى مائة. أما خسائر

الحامية العثمانية فبلغت أربعين قتيلاً وحوالى مائة جريح. وأرسل فريزر تقريره إلى وزير الحربية الإنجليزى، يقترح فيه أن تجلو انجلترا عن مصر، وينحى باللائمة على قنصل بريطانيا ميست الذى يقول إن العالم سيعتريه الدهشة حين ينتهى إليه أن مدينة مثل رشيد قد استعصت على جيش أوروبى حديث!

أما علماء الأزهر وفى الطليعة منهم السيد عمر مكرم، فتدخلوا بصورة فعالة فى اليوم الذى وصلت فيه إلى القاهرة الشحنة الأولى من رءوس القتلى فى معركة رشيد. وكان ذلك فى ٥ أبريل ١٨٠٧. وتولى عمر مكرم قيادة المقاومة الشعبية، فطلب إلى الجماهير التأهب لقتال الإنجليز، وأمر بتعطيل الدراسة فى الأزهر حتى يتفرغ علماؤه وطلابه لصد الغزاة.

أما كاشف دمنهور فكان متخاذلاً هو وعساكره، بل إنه حال بين سكان دمنهور وبين استخدام أسلحة الحامية وذخيرتها فى الدفاع عن المدينة!!

أما الجنود العثمانيون فقد استولى عليهم الفزع، وانتوى أكثرهم الفرار إلى الشام، وقنع بعضهم بالهروب إلى دمنهور، وكان لهم فيها تصرفات مخزية!

أما كبار العثمانيين فقد قرروا إبلاغ محمد على بأنباء الحملة، وأن عليه أن يرجع هو وعساكره إلى القاهرة، فهذا موقف أخطر كثيراً من تمرد المماليك القبالى، أما هو فقد «داخله وهم كبير، وارتبك فى أمره، وانحلت عزائمه» كما يقول الجبرتى، وانتوى أن يتجه إلى الشام، فيكون غيابه عن القاهرة عذراً له عند الباب العالى من عدم محاربة الإنجليز، لكنه عدل عن رأيه، وبعث إلى العثمانيين بعزمه على الرجوع، وأن العساكر يطالبونه بالعلائف، ويأمرهم بتحصيلها وتسليمها له، وأن يتجهزوا لمحاربة

الإنجليــز. وكان بالقاهرة قــوة محدودة من الجنود الأرنــاؤود، فعاثوا فيها فساداً واستباحوا أموال المصريين، وجاسوا خلال الديار والأسواق يغتصبون كل ما يصادفهم.

وعقــد اجتماع في بيت القاضي العثماني حضره جمع من كبار العلماء في مقدمتهم الشيخان عمر مكرم وعبد الله الشرقاوي، وكان محمد علي قد ألغى قرار تحديد إقامته، وحضره بعض الضباط الألبان، وطلب عمر مكرم أن يكف الجنود العثمانيون عن أعمال الســلب والنهــب، وأن يلتفتوا إلى عدو الدين وناقشوا تحصين القاهرة وحفر خندق يقي القاهرة عادية الانجليز.

ويقول الجبرتي إن قنصل فرنســا دروفتي هو الذي أشار بالخندق. وذهب معهــم لترتيب الحفر وأرســل حاكم رشــيد علي بك وأحمد بــك الخازندار يطلبان النجدة من القاهرة، فقد رجح عندهما أن الإنجليز ســيعاودون الكرة، فبادر المشايخ بإرسال عدة من المقاتلين، ثم كتبوا إلى سائر البلدان والعربان بالبحيرة يدعونهم للجهاد. وحدث ما توقعاه، وبعث نقيب الأشراف برشيد إلــى عمر مكرم يخبــره بعود الإنجليــز، ويطلب الإمداد، فقرأ الســيد عمر مكرم الخطاب على الناس، وحثهم على الجهاد، فامتثلوا وتزودوا بالسلاح. وركب عمر مكرم إلى نائب محمد علي. وكان مازال بالصعيد يطارد المماليك القبالي!! - يســتأذنه في الســفر إلى رشــيد، فرفض وقــال: «حتى يأتي أفندينا ويرى رأيه في ذلك» . ووردت رســالة أخرى من حاكم رشيد وأحمد الخازنــدار بــأن الإنجليز ملكوا أيضاً كوم الأفراح وأبا منصور، ويســتعجلون المدد. وعاد محمد علي يوم ١١ أبريل وذهب إليه عمر مكرم وكبار المشــايخ ورجال الحكومة للســلام عليه، واســتئذانه في السفر للجهاد، لكن صدمهم بقولــة مهينة: «ليس على رعية البلد خروج، وإنما عليهم المســاعدة بالمال

لعلائف العسكر!!» .. وبعث إلى السيد عمر مكرم بعد أن انفض المجلس يلزمه بتحصيل خمسة آلاف جنيه لتغطية نفقات الجند الذين يعتزم إرسالهم إلى رشيد!!

وبعث حسن كريت من رشيد برسالة فى ١١ أبريل تلقاها عمر مكرم والمشايخ فى ١٤ أبريل يخبرهم بأن الإنجليز متحلقون حول الثغر ويضربونه بالمدافع، وأبلغ السيد عمر محمد على بمضمون الرسالة، فأمر بإرسال جند كثير إلى رشيد، لكنهم لم يجاوزوا ضواحى القاهرة، وعادوا إليها، وارتكب بعضهم قبل عودتهم أشد الآثام والفواحش، فقد أكلوا مزروعات الفلاحين، وخطفوا مواشيهم، واعتدوا على نسائهم!! وكان هؤلاء الجنود من جنود محمد على بالمنيا. واضطر للبقاء بالقاهرة خوفاً من اتساع فضائحهم، وهم يطالبون برواتبهم المتأخرة! ثم اعتمد على قوات أخرى أحسن نظاماً وتسليحاً. وبذل محمد على مع قنصل فرنسا دروفتى جهوداً وافرة لتحصين القاهرة، ومعهما جماهير الشعب التى استنفرها السيد عمر مكرم وعلماء الأزهر. وفى نفس الوقت طلب محمد على إلى السيد عمر وعلماء الأزهر التوسط لدى الأمراء المماليك يستحثونهم على الإسراع إلى القاهرة لإبرام الصلح النهائى، لكن هؤلاء عمدوا إلى التسويف حتى ينجلى الموقف!

وكان لزاماً على الإنجليز معاودة الكرة للاستيلاء على رشيد، حفاظاً على سمعتهم الحربية، وحتى لا ينصرف عنهم المماليك ويتبدد أملهم فى طرد محمد على، وأعد فريزر قوة أخرى تحركت من الإسكندرية بقيادة الجنرال وليم ستيوارت، فاحتلت أولاً قرية الحماد ثم مرتفعات أبى منصور وقصفت «رشيد» بالمدافع اثنى عشر يوماً، وانتظر ستيوارت بفرسان المماليك، لكنهم ما لبثوا يتربصون! وجاءت حملة محمد على وقوامها ١٥٠٠ فارس، ٥٠٠

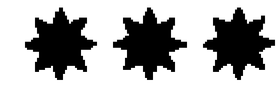
رجــل، كما جاءت نجدات المتطوعين من دمنهور وما حولها. ووقع الصدام فى ٢٥ أبريل واستمر يومين ودارت الدائرة على الإنجليز، وبلغت خسائرهم ٤١٦ قتيلاً، ٤٠٠ أســير. وتراجع القائد بقواته إلى أبى قير واســتقل السفن إلــى الإســكندرية. ولا مرية أن هذه الروح العالية التــى قاتل بها المصريون مردهــا إلى قولة عمر مكرم: «إن هــذه الحرب حرب دينية ضد أعداء الدين والملــة...». لكن العثمانيين لم يعترفوا للمصريين بالفضل، فبعث الســلطان بهدايا لمحمد على ولكبار العسكر، ونياشين للعسكر، أما عمر مكرم والعلماء فلم يكن لهم نصيب منها!!

ومن أســف أنه فى أعقاب معركة الحماد انتشــر الجنود الأرناؤود والدلاة فى البلدة واســتباحوا أموالها ونساءها وماشــيتها، زاعمين أنها قد أصبحت دار حــرب!!! ثم انتقلوا إلى رشــيد وفرضوا الإتاوات على أهلها، وصادروا محصول الأرز، وخرج أهل رشــيد وتركوا البلدة لهم!! وكتبوا إلى عمر مكرم يطلبون إليه السعى لإيقاف السلب والنهب!

وأراد محمــد على الزحف إلى الإســكندرية لاســتخلاصها من الإنجليز، لكنــه أراد الصلح أولاً مع المماليك مخافــة أن يزحفوا إلى القاهرة!! وكانوا وصلوا إلى بنى ســويف. وطلب محمد على إلى قنصل فرنســا العام التدخل رســمياً، لكن المماليك طلبوا وفداً يتكون من الشــيوخ: عبد الله الشــرقاوى ومحمد الأمير وعمر مكرم، فبعث إليهم محمد على بوفد من المشايخ: سليمان الفيومى، وإبراهيم السجينى، محمد الدواخلى، وأعطاهم صلاحيات كاملة، لكن الصلح لم يتم لاختلاف المماليك فيما بينهم وتحاسدهم وكراهتهم الزائدة لمحمد على، ولشروط تمسكوا بها.

وعندمـــا انتوى محمـــد على التحرك إلى الإســكندرية فرض على التجار عشرة آلاف جنيه، على سبيل الاقتراض! . كما أمر بتزويد الحملة بمطالبها مـــن دواب وقرب الماء والمـــواد التموينية وما إليها، وكانت وســـائله بالغة التعســف في تحصيل ما أراد، كما فرض الضرائب العينية، واقتحم جنوده الأرنـــاؤود والدلاة البيوت وانتهكوا الحرمات وأخرجوا أهلها. وتشــفع عمر مكـــرم في الناس عند الباشـــا بعد ما التجأوا إليه، فرفـــع عنهم غراماتهم، وكتب لهم أماناً.

وقـــدم وفد بريطاني إلى محمد علي يوم ١٠ أغســـطس ووقع اتفاق الجلاء بالقرب من دمنهور، وكان أســـاسِ الاتفاق جلاء الإنجليز مقابل إطلاق سراح الأســـرى البريطان، مع شـــروط أخر وتـــم جلاء آخر جنـــدى بريطانى عن الإسكندرية في ١٩ سبتمبر ١٨٠٧.



# الأزهر فى عصر أسرة محمد على

عندما اشــتعلت الثورة العرابية كان الشيخ محمد العباسى المهدى يتولى مشـيخة الأزهر والإفتاء معا، ولم يكن من أنصارها. فلما انتصرت الثورة فى مراحلها الأولى، وسقطت وزارة رياض باشا أوعز أحمد عرابى باشا وصحبه إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا شكايتهم من معاملته إلى ولاة الأمر، وكانت بهم موجــدة عليــه، إذ كان وضع نظام امتحان لإجازة العلماء للتدريس، زد على هذا خلافهم معه بشــأن توزيع الجراية. وتم التحقيق معه، واقتنعت اللجنة بعدم جدية الشكوى، لكنها كانت تعلم موقفه من عرابى وصحبه، فآثرت أن تبقيه مفتياً، لكن أن تسند مشيخة الأزهر إلى الشيخ محمد الانبابى، وأيدتها الحكومة فيما ارتأته.

ويصف لنا لويس صابونجى زيارته بصحبة عرابى للشــيخ الانبابى شــيخ الأزهر، فيقول: «إن الشــيخ كان جالســاً على وســادة فنهض واقفاً، وتقدم خطــوات نحو عرابى محتفياً به، وقد خلع عرابى نعليه عند دخول الحجرة إجلالاً للشــيخ وقبل يده، وكان مع الشــيخ نفر من العلماء فتقدموا وســلموا على عرابى، وحفوا من حوله مرحبين».. وعندما شــجر النزاع بين الخديوى والــوزارة بإزاء المذكرة التــى تقدمت بها انجلترا وفرنســا فى مايو ١٨٨٢، تقصــدان بها إشــاعة الفرقة فى البــلاد لإيجاد مبرر للتدخل، أبرق الشــيخ الانبابى إلى بلنت، شــاعر الأحرار صديق القضية الأيرلندية، المتعاطف مع العرابيين: «من الشــيخ الانبابى شــيخ الإسلام: سُــوى الخلاف بين الوزارة والخديو، والحزب الوطنى راض عن عرابى، والجيش والأمة يتحدان».

لكننا نرى دوريش باشا حين يرسله السلطان العثمانى إلى مصر يظهر دهشته من جرأة المصريين، وخاصة علماء الأزهر، وحماستهم وتعاطفهم مع عرابى، واستثنى الشيوخ العباسى والبحراوى والسادات والانبابى، فقد انحازوا إلى الخديو .

وأرسل صابونجى رسالة إلى بلنت فى ١١ يونيو ١٨٨١، يقول فيها إن الشيخ عليش أفتى بأنه لا يجوز أن يكون توفيق حاكماً للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب باتباعه ما يشير به القنصلان الانجليزى والفرنسى، ولذلك وجب عزله، وأن مسلمى مصر وأقباطها يؤيدون عرابيا على السواء، وليس يخرج على عرابى من المديرين وعددهم أربعة عشر إلا ثلاثة، وإن الشيخ الانبابى تمارض كى لا يحرج فى حضور درويش من الخديو والحزب الوطنى.

ولما بدأ الغزو الإنجليزى لمصر بضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢، وأسفر توفيق عن وجهه الخائن، كوّن الثوار جمعية شعبية كبيرة عقدت اجتماعها فى ٢٢ يوليو، وسُجِّل فيه فتوى الشيوخ عليش والعدوى والحلفاوى بمروق الخديوى، وتقرر رفض قراره بعزل عرابى، والاستمرار فى الدفاع ضد الإنجليز، ووقعه جمع هائل من علماء الأزهر فى طليعتهم الشيخ محمد الانبابى شيخ الأزهر. وطفق العلماء يعقدون الاجتماعات ويلقون خطبهم الحماسية، والقصائد الثورية الدالة على إباء الضيم. وكانت هذه صورة مضيئة لعلماء الأزهر.

أما الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فكان ثائراً، لكنه لم يكن عُرابياً، كما يروى لنا الأستاذ العقاد فى كتابه «عبقرى الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده» لأنه كان يخالف الزعيم أحمد عرابى فى برنامجه العلمى، ولم يجمع

العزم على تأييد العرابيين إلا لتوحيد الصفوف فى وجه المحتل، بعد التجاء الخديو الخائن توفيق إلى انجلترا، وبدرت بوادر الاحتلال بمشايعته، فأقدم، ولم يحجم لحظة عن مناصرة العرابيين.

كان يؤيد الشكوى العامة، ويشترك فيها بقلمه ولسانه، لكنه كان يعيب على بعض الشاكين مزجهم بين الشكوى العامة، وبين شكواهم الصغيرة من قبيل فوات الوظائف والعلاوات، وكان بعض الشاكين ينقم من الوزارة رفع السخرة وتحريم الكرباج ! ! لأن مصالحهم فى زراعة أرضهم والانتفاع بموارد الرى كانت تقوم بموافقة المديرين على تسخير الفلاحين وتخويفهم بالضرب.

وكان يؤيد ثورة عرابى فى تنبيه الرأى العام وجمع كلمته لرفع الظلم وإصلاح نظام الحكم وإسناد المناصب الكبرى والحكومية عامة إلى الوطنيين، وفى إنهاض الأمة على أسس التربية والتعليم، وإعدادها للحكم النيابى المستقل، وصيانة نفسها من عبث الولاة والمتسلطين، لأنه كان سيء الظن بالنظم التى يقدمها الملوك والأمراء الشرقيون بيد أنه كان يخالف زعماء الثورة فى اتباع الخطة التى قد تؤدى إلى الشطط، وتفتح الباب للتدخل العسكرى الأجنبى. وكان قبل استفحال الخطب يلقى زعماء الثورة ليحذرهم عواقب الشطط إلى ما وراء الغاية المأمونة، وما قد يجره من سوء العاقبة، كما قال فى بيت طلبة عصمت باشا قائد الإسكندرية، «إن هذا الشغب قد يجر إلى البلاد احتلالاً أجنبياً يستدعى تسجيل اللعنة بسببه إلى يوم القيامة». وانصرفوا والزعيم عرابى يقول مبتسماً: «أبذل جهدى فى ألا أكون مورد هذه اللعنة».

وكان الإمام مؤيداً لوزارة رياض باشا فى برنامج الإصلاح، لا سيما رفع السخرة وتحريم الكرباج والتشديد فى محاسبة المديرين على سوء المعاملة،

ويؤيدها أكبر التأييد في توسيع نطاق التعليم وتشجيع العاملين على نشر الثقافة. لكنه كان يأخذ على رياض باشا أن شهوة الحكم غلبته، فلم يعتزل الوزارة حين وجب اعتزالها.

وكان يؤيد الخديو في سعيه للاستقلال عن رقابة انجلترا وفرنسا، لكنه كان ينكر عليه نفاقه في اتباع هذه السياسة واستخدامها لتعزيز سلطته، والرجوع بسياسة القصر إلى مثل ما كانت عليه في عهد أبيه اسماعيل، وعهود أسلافه من قبله.

فلما ضرب الأسطول الإنجليزي الإسكندرية انضم الأستاذ الإمام في التو إلى العرابيين لأن الواقعة قد وقعت، فما وسعه إلا أن يكون مع قومه ولو كانوا مخطئين، وكان يتمثل ببيتي دريد بن الصمة:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى    فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد؛
وهل أنا إلا من غزية إن غوت    غويت، وإن ترشد غزية أرشد؟!

لكن بعد أن انتكست الثورة كان حساب المشايخ عسيراً: نفي بعضهم، وجرّد بعضهم، كما جرّد موظفون أزهريون. لكن هذه المحنة كشفت عن معادن الرجال، فكان من المشايخ من شايع الثورة وكان يدعو لها بالنصر وبالهلاك على الإنجليز إبان انتصارها، ثم اعتذر للخديو حين انتكست، مثلما فعل الشيخ عليش، وشبيه به الشيخ عبد الرحمن الإبياري قاضي الاسكندرية والشيخ محمد بسيوني بيد أنه كان هناك رجال حقيقيون، ومن أبرزهم الشيخ حسن العدوي، ففي التحقيق معه سئل: «علم المجلس أنك أفتيت بعزل الجناب الخديو فهل هذا حقيقي أو لا؟.

فكان جوابه الصاعق: «لم تصدر مني فتوى في ذلك، ولم أسأل في هذه المادة، ومع ذلك فإذا جئتموني بمنشور فيه هذه الفتوى، فإني أوقعه!

وما فى وسعكم وأنتم مسلمون أن تنكروا أن الخديو توفيق مستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن!!» .

ويقول الأستاذ الإمام محمد عبده إن الشيخ على الليثى لم ينافق أو يداهن بإعلان الولاء للخديو ورجاء الصفح عما بدر، كما ضرب الشيخ محمد خليل الهجرسى المثل النادر فى الوفاء، إذ كان منفياً بالحجاز، فلما انتهت مدة نفيه بعثت إليه الحكومة تبلغه بالسماح له بالعودة إلى الوطن، لكنه رفض «حتى يعود عرابى، وحتى يموت توفيق أو يتنحى عن عرشه!!».

ولما استقرت الأمور للخديو بعد هزيمة العرابيين أعاد الشيخ محمد العباسى المهدى شيخاً للأزهر، لكن ما لبث أن انتهى إليه أن جماعة من التجار والأعيان يجتمعون للسمر أغلب الليالى فى دار الشيخ المهدى، يتأسفون لوجود الإنجليز، وموافقة الحكومة لهم. وقابل الخديو الشيخ فى ظرف عادى، فلم يُهش له أو يبش كعادته، بل بدره وقت انصرافه بقوله: «يا حضرة الأستاذ، الأجدر بالإنسان أن يشتغل بأمور نفسه، ولا يتدخل فيما لا يعنيه، ويجمع الجمعيات بداره» . ففجأه الشيخ بقوله: «إننى ضعفت عن حمل أثقال الأزهر، وأرجو أن تعفونى منه!!».

فغضب الخديو وقال: «ومن الإفتاء أيضاً؟!» قال: «نعم، ومن الإفتاء أيضاً».

ثم انصرف. وأمر الخديو بإعادة الشيخ محمد الانبابى للأزهر، وإقامة الشيخ محمد البنا للإفتاء.

ونود هنا أن نذكر حادثة لها دلالتها، رواها لنا الدكتور سعيد إسماعيل على فى كتابه «دور الأزهر فى السياسة المصرية» نقلا عن «أحد الكتاب» كما يقول الدكتور سعيد: فقد سعى اللورد كرومر ليتعرف بشيخ الأزهر، فقيل له إنه معتكف فى حجرته بالجامع، لا يريم عتبتها لزيارة كائن من كان.

«ذهب اللورد لزيارة الأسـد فى عرينه، أو الناسك فى صومعته، وكان حينذاك فى إبان بطشـه وقوته، يهابه الكل، ويسارعون لتلبية أمره. وقد ظن أنه سيجد من شيخ الإسلام تابعاً ونصيراً، ودخل الأزهر، وسار بين أعمدته على بلاطه، فامتلأ رهبة وروعة، وراعه الصمت السائد، والطلبة الذين يتحركون فى صمت وخشوع، كأنهم الأشباح السارية. واستقبله وفد من المشايخ فى عمائم كبيرة، وأكمام واسعة طويلة، بطيئى الحركة، يسيرون فى تؤدة ووقار، ولا يحنون رءوسهم إلا ساعة الركوع والسجود، وسار بينهم يخترق الحجرات والأبهاء، وهو يتجرد فى كل خطوة من ثياب جبروته وكبريائه.. حتى إذا وصل إلى باب صغير أدى به السير إليه، كان العميد البريطانى العظيم قد أصبح فرداً يشعر بالضعف والخشوع، وفتح الباب، وتنحى الموجودون.. ودخل اللورد ومعه ياور السراى، فرأى نفسه فى حجرة مجردة من الأثاث والفراش عارية الأرض، مكشوفة البلاط، سكنة، يكتنفها شىء من الظلام إلا من شعاع ينفذ من نافذة نصف مغلقة، وفى واجهة تلك الحجرة دكة عالية عليها قطعة من بساط وقد تربع فوقها شيخ الإسلام والمسلمون فى ثياب بسيطة، وفى يده مسبحة يعد خرزاتها، ويتمتم بالتسبيح عليها، وهو مطرق برأسه، مستغرق فى نجواه. وأدار اللورد نظره حوله فلم يجد مقعداً، وتقدم خطوتين فلم يرفع الشيخ رأسه ولم يبادره بالتحية. ولبث يتمتم نجواه، وهو فى سكون وجمود. ووقف اللورد فى وسط الحجرة وارتبكت حواسه وشعر بأنه يتضاءل أمام ذلك الشيخ نحيف الجسد الساعى فى ذكره حتى لم يعد يشعر بنفسه، وبعد أن مرت فترة طويلة رفع الشيخ رأسه دون أن يتحرك من مكانه ونظر إلى اللورد نظرة هادئة عميقة، وقال بصوت لطيف: أهلاً وسهلاً. ثم مد يده

إليه فتناول هذه اليد ولثمها بشفتيه، واسترد الشيخ يده، ثم قال له: «فى أمـان الله.. فى أمان الله» ! !. وخرج اللورد يتعثر مدركاً حقيقة موقعه من هذه القلعة العتيقة.

تولى الشيخ إبراهيم الباجورى مشيخة الأزهر من سنة ١٨٤٧ إلى ١٨٦٠، وكان مولوعاً بالفنـون، حريصاً على كرامة العلماء، وكان يحضر عليه بعض دروسـه حاكم مصر عبـاس الأول، ولما تقدم به العمر وعلت به السـن عيّن هيئة للقيام بأعمال المشيخة برئاسة الشيخ مصطفى العروسى، وظلت الهيئة قائمة مقامه حتى وفاته فى سـنة ١٨٦٤. ثم عيّن الشـيخ مصطفى العروسى شيخاً للأزهر إلى سنة ١٨٧٠، وهو ابن شيخ الأزهر محمد العروسى «١٨١٨- ١٨٢٩» وحفيد شـيخ الأزهر أحمد بن موسـى العروسى «١٧٧٨- ١٧٩٣»، تلقى العلم عليهما، وقد اشـتهر بحسـن الإدارة والحـزم، وقام بإصلاحات كثيرة، واصطدم مع حاكم مصر، لأنه قام بفصل مدرسـين بالأزهر لم يكونوا على المستوى العلمى المطلوب، وعزل من منصبه. منع الاستجداء بالقرآن فى الطرقات، وحارب البدع والخرافات مؤكداً أنها من آثار الحكم العثمانى.

وكانت الولاية الأولى للجامع الأزهر للشـيخ محمد العباسـى المهدى من سـنة ١٨٧٠ إلـى ١٨٨٢، وكانت ولايته الثانية مـن ١٨٨٢ إلى ١٨٨٦ بعد الولاية الأولى للشـيخ شـمس الدين الانبابى سنة ١٨٨٢، فبدأ عهده بتنظيم شـئون الأزهر، فأعاد لأهـل الأزهر حقوقهم، ثم وضع قانونـاً للتدريس فى الأزهر، وقانوناً آخر لتنظيم الامتحان ومنح الشهادات.

أما ولاية الشيخ شمس الدين الانبابى فكانت من سنة ١٨٨٦ إلى ١٨٩٥، واصطدم مع الخديو عباس حلمى الثانى بسـبب رفض الخديو الموافقة على منح «كسـاوى التشـريف» التى أعدها لعلماء الأزهـر، كمكافأة لهم، بحجة

أن الشـيخ الانبابى انحاز إلى علماء الشـافعية، فقد كان شافعياً، وكنوع من الانتقـام- فيمـا يبدو- أصدر الخديو قراراً بأن يعمل شـيخ الأزهر من خلال مجلس إدارة للأزهر، فحد بذلك من سـلطات شـيخ الأزهر المطلقة، فأصبح مجلس إدارة الأزهر فى سـنة ١٨٩٥ هو المسـئول عن تنظيم الأروقة، ومنح العطايا، والموافقة على المقررات الدراسـية، كما لم تعد للشيخ الكلمة العليا فى إعطاء الشهادات وتعيين المدرسين.

فلما تولى المشـيخة الشيخ حسـونة النواوى سـنة ١٨٩٥، وضع قانوناً لتنظيم الأزهر اشـتمل على ستة أبواب، أهمها أن يقوم بإدارة الأزهر مجلس عالٍ يكون رئيسـه شـيخ الأزهر، وأعضاؤه المفتى وشـيوخ المذاهب الأربعة واثنـان من الموظفين. وفتح المجال للإمـام محمد عبده لمتابعة تنفيذ قوانين إصلاح الأزهر. انتهت ولايته الأولى سنة ١٨٩٩، وتولى مرة أخرى من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٠٩. وفى الحق لم تلق تولية الشـيخ حسـونة مشـيخة الأزهر قبـولاً حسـناً عند علماء الأزهر، ذلك أنهم كانـوا يرون أن فيهم من هو أكبر منه سـناً وأكثر علماً، ولأنه جاء مؤيداً لتدريس الحسـاب والجبر والهندسة وتقويـم البلدان، وكانـوا ينفرون منها بدعوى أنها علوم مسـتحدثة صدرت عـن الفرنجة!! ويتوهمون أنها ما أدخلت إلى الأزهر إلا للقضاء على العلوم الشرعية أو تقليل الرغبة فيها.

وفى عهده كانت حادثة رواق الشـام: مرض أحد الطلبة بالطاعون، فلما اتصل الأمر بالمسـئولين عملوا على عزله ونقله إلى المستشـفى، لكن زملاءه أبـوا، فقد خرج زميل لهم من قبل ولم يعد، واشـتدت الملاحاة بين الأطباء والطلبة، وقال الأطباء إنهم أهينوا، فحضر المحافظ ووكيل الحكمدار، وجند كثيـر، واعتدى الطـلاب على المحافظ وقذفوه ومن معـه بالحجارة فأصيب

وكيل الحكمدار، وكان باب الرواق مغلقاً، فجاءت قوة عسكرية إضافية، وكسر الباب وأطلق الرصاص على الطلاب. ودخل الجند وقبضوا على من التقوه عالماً كان أو طالباً وبلغت عدتهم ٨٢ شامياً و ٢٣ مصرياً. وأصيب بالرصاص خمسة، مات بعضهم فى التو ومات بعضهم فيما بعد. وقد أخذ على الشيخ حسونة تقهقره عن الذهاب إلى المتهيجين قبل اشتداد ثورتهم، وموافقته للحكومة على أن يكتب خطاباً للداخلية، يبين فيه أن الشوام مخطئون، وفى غاية التعصب، ولا يطيعون الأوامر الرسمية، فيبرر بذلك إطلاق الرصاص عليهم، وإقفال الرواق عاماً كاملاً، ومحاكمة كثيرين منهم أمام المحاكم الأهلية، ومعاقبتهم بشديد العقوبات، فسلق العلماء والطلبة والعامة والغوغاء الشيخ حسونة فى مجالسهم بألسنة حداد.

لكن الشيخ بدأ يستعيد ثقتهم سنة ١٣١٦ هـ عندما وقف ضد الحكومة فى اقتراحها بشأن إصلاح المحاكم الشرعية، ذلك أنه عُرض فى مجلس شورى القوانين اقتراح بندب قاضيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركا قضاء المحاكم الشرعية العليا فى الحكم.

وجرت مناقشة بين الشيخ وبين رئيس النظار مصطفى فهمى، انتهت بأن فارق الشيخ المجلس مغاضباً محتجاً. وقد أكبر الناس موقف الشيخ، خاصة أنه سرت شائعة بأن الحكومة تريد هدم الشريعة. وأحفظ النظار على الشيخ إحفاظاً، لما رأوه من مواجهته لرئيسهم، وحرك فى صدورهم إحناً قديمة، فاستعدَوا الخديو على الشيخ، وحاول الخديو أن يثنى الشيخ عما ارتآه مخالفاً للشرع فما أفلح، وتألم لأسلوبه فى الرفض، فأصدر أمره يوم السبت ٢٤ من المحرم سنة ١٣١٧هـ بعزل الشيخ عن مشيخة الأزهر، وإقامة ابن عمه الشيخ عبد الرحمن القطب النواوى مكانه، وعزله عن الافتاء وإسنادها

إلى الشيخ محمد عبده المستشار بالاستئناف الأهلي. وهنا توافد العلماء على دار الشيخ يمدحونه ويثنون عليه، بعد أن تحققوا من بطلان ما اتهم به.

وتوفى الشيخ عبد الرحمن النواوى عن شهر واحد فى المشيخة. وتولى من بعده المشيخة الشيخ سليم بن أبى فراج البشرى. وكانت ولايته مرتين الأولى من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٠٢، والثانية من سنة ١٩٠٩ إلى ١٩١٧. وكان من قادة الحركة الإصلاحية فى الأزهر، الذين طالبوا برفع شأنه علماء وطلاباً. وصدر فى عهده القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الذى نص على تشكيل مجلس الأزهر الأعلى (الذى حل محل مجلس إدارة الأزهر)، وتكون من شيخ الجامع رئيساً، ومشايخ المذاهب الأربعة، ومدير عموم الأوقاف المصرية، وثلاثة من الخبراء فى التعليم والإدارة. وكان الهدف من القانون الاستفادة الكاملة من أوقاف الأزهر، والحد من انغماس علماء الأزهر فى السياسة.

وتولى الشيخ على محمد الببلاوى من ١٩٠٢ إلى ١٩٠٥، وكان مناصراً للثورة العرابية وصديقاً لشاعرها البارودى، ولهذا فصل من نظارة دار الكتب. وتجاوب مع محمد عبده فى حركته الإصلاحية، فسبب ضيقاً للخديو عباس، وقدم استقالته احتجاجاً على عدم تنفيذ خطوات الإصلاح.

وتولى الشيخ عبد الرحمن الشربينى من سنة ١٩٠٥- ١٩٠٦. وكان من أنصار القديم. ومناوئاً للجديد، فوقف ضد تيار الإصلاح الذى قاده الإمام محمد عبده، حتى إن الشيخين محمد عبده وعبد الكريم سلمان قدما استقالتيهما من مجلس إدارة الأزهر بعد تعيينه بستة أيام، ولم يكن مجلس الإدارة قد شرع بعد فى عمله، وكانت النية مجتمعة على إقصاء محمد عبده منه، وكان هذا شرط الشيخ الشربينى حتى يعمل فى إدارة الأزهر! وواضح أن الخديو لجأ إليه ليقضى على الإصلاح ودعاته، بعد أن يئس من الشيوخ

السـابقين الذين أبوا أن يستجيبوا لرغبته، لكنه قدم استقالته عندما اختلف مع الخديو توفيق.

وتولى الشـيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى من سـنة ١٩١٧ إلى ١٩٢٧. وقد تتلمذ للشـيخ الانبابى، واسـتصدر قانوناً فى عام ١٩٢٣ تقدم به خطوة نحو الإصلاح، وتم إنشـاء أقسـام علمية جديدة فى التفسير الحديث والفقه والأصـول والنحو والأدب والتاريـخ والمنطق والأخلاق. وسـاهم فى إصدار القانـون ١٥ لسـنة ١٩٢٧ الذى أعطى الملك الحق فى تعيين شـيخ الأزهر والمناصـب الدينيـة الأخرى بناءً علـى أمر ملكى وليس بناءً على مرسـوم ملكـى. كان المرسـوم الملكى من الحقوق الشـخصية للملك، لا تجوز عليه المعارضـة، أمـا الأمر الملكى فيسـمح بتدخل رئيس الـوزراء، أى إنه قيد الحـق المطلق للملك فـى التعيين. كما وقف ضد رغبة الملك فؤاد فى تعيين نفسـه خليفة للمسـلمين، بعد أن ألغى أتاتورك الخلافة فى تركيا، واحتج بـأن مصر دولة محتلة، وبالتالى لا تصلـح أن تكون دار خلافة. كما رفض الاسـتجابة لطلب الإنجليز بإغلاق الجامع الأزهر بعد أن أصبح بؤرة وطنية لثورة ١٩١٩، وقال إن بيت الله لا يصح أن يغلق. وفى عهده أصدرت هيئة كبار العلماء حكماً بإخراج الشـيخ على عبد الرازق من «زمرة العلماء» بسبب كتابه «الإسـلام وأصول الحكم»، ودعمته ببيان سخرت فيه من الشيخ ومن آرائه واسـتنتاجاته بقسـوة. وكان الكتاب قد ووجه بعاصفة من النقد، لعل أشدها كان كتاب الشيخ محمد الخضر حسين «نقد الإسلام وأصول الحكم»، وكتاب الشـيخ محمد بخيت «حقيقة الإسلام وأصول الحكم». وفى ٥ يونيو ١٩٢٦ أرسل الشيخ الجيزاوى للنائب العمومى خطاباً يبلغه بأن لديه تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب «فى الشـعر الجاهلى» ألفه طه حسـين

المـدرس بالجامعة المصرية، كـذّب فيه القرآن صراحـة، وطعن فيه على النبى صلى الله عليه وسـلم ونسـبه الشريف، وأهاج بذلك ثائرة المتدينين، وأتى بما يخل بالنظم العامة، ويدعو الناس للفوضى، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسـمى، وتقديمه للمحاكمة، وأرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة الذين أشـار إليهم فى تقريره.

وتولى الشـيخ محمد مصطفى المراغى المشيخة مرتين: الأولى من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩، من ١٩٣٥– ١٩٤٥. وقد تتلمذ للشيخ محمد عبده، وتأثر بمنهجه الإصلاحى، ونادى بتوحيد المذاهب. وقد عدّل فى نظام هيئة كبار العلماء، ووضع شـروطاً قاسـية ينبغى توفرها فى العضو. كما أنشـأ مراقبة للبحوث والثقافة الإسـلامية تختص بالعلاقات والبعوث الإسـلامية والدعاة ومراقبة الكتب التى تهاجم الدين. وكانت اسـتقالته من ولايته الأولى رفضاً لمحاولة الحكومة حرمان شيخ الأزهر من بعض الأوقاف الخاصة به.

ونود هنا أن نشير إلى حادثة لها دلالتها: ذلك أنه عندما نشبت الحرب العالمية كان الملك فاروق متعاطفاً مع دول المحور، وخطب الشـيخ المراغى فى مسجد الظاهر بيبرس فى يوم الجمعة ١٩ سبتمبر ١٩٤١، وكانت القاهرة قد تعرضت لغارة جوية شديدة، فقال عن الحرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل» ، فغضب الانجليز، واحتجوا رسمياً، واعتبروا الشيخ المراغى من خصومهم. وعندما تولى الوفد الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بأمر الإنجليز، وعلى رغم من أنف الملك فاروق، كان الشيخ المراغى بطبيعة الحال ضد الوفد، أضف إلى هذا أنه كان فى السـابق يكثر من الغمز واللمز بالنسبة للوفد فى دروسه التى كان يلقيها بجامع البوصيرى بالإسكندرية، وكان الملك يحضر هذه الدروس.

وعمل الوفد على تحريك طلاب الأزهر ضد شيخهم، بل إن بعض كبار العلماء مثل الشـيخ عبد المجيد سليم، والشـيخ محمود شلتوت جعل يتخذ مواقف معادية للشيخ المراغي. وفي ذلك الوقت نشطت إدارة الأزهر والمعاهد الدينية وعلى رأسـها الشـيخ المراغي في الإعداد للاحتفال بالعيـد الألفي للأزهر، وفقـاً للتقويم الهجري. وكان مقرراً أن يؤدى الملك صلاة الجمعة في الجامع الأزهر ثم يسـتمع إلى الحديث الديني الذي يلقيه الشيخ المراغي، ثم يدعو العلمـاء وكبار الضيوف إلى مائدة إفطار في قصر عابدين. وهنا شـجر النزاع بين القصر والوزارة: من يصدر بطاقات الدعوة: أهو رئيس الحكومة، أم شيخ الأزهـر؟! وكان رأى القصـر أن الاحتفال ذو صبغة دينية، فالأولى أن يوجه شـيخ الأزهر الدعوات، بينما يرى مصطفـى النحاس أن يوجه هو- أو وزير الأوقـاف الدعوة. وكانت النتيجة أن تأجل الاحتفال، وصدر بيان من ديوان كبير الأمناء يوم ١٦ سـبتمبر ١٩٤٢ بأن الملك يشكو التهاب اللوزتين، وبناء عليـه فإن مأدبة الإفطار، وكذلك الاحتفال بالعيد الألفي بالأزهر سـيؤجلان إلى موعد يحدد فيما بعد. ولم يتم هذا الاحتفال إلا في عام ١٩٨٣!! ونتيجة لإثارة الوفد للطلاب والعلماء قدم الشيخ المراغي استقالته، واعتكف في منزله بحلوان. وبقى موقف الشيخ المراغي معلقاً زهاء عشرة شهور لا يختلف فيها إلى الأزهر. وكان النحاس قد لجأ إلى السفير البريطاني يستعينه على إخراج الشـيخ المراغي، في الوقت الذي اتصل فيه السـفير بأحمد حسـنين رئيس الديوان، وطلب إليه توضيح الوضع القانوني لسلطة الملك فيما يتعلق بالأزهر والرؤساء الدينيين، وأشرف وكيل الديوان على إعداد المذكرة القانونية. لكن السـفير لم يشأ أن يتورط في مثل هذه المنازعات، فنصح للنحاس بالتعايش مـع القصر. وراح رئيس الديوان أحمد حسـنين يطلب إلـى النحاس إصدار

تصريح باعتبار اســتقالة الشيخ المراغى كأنها لم تكن، لكن النحاس رفض.. قال النحاس إن من حقه قبول اســتقالة الشــيخ لأن الشــيخ قد أعاد القانون رقم ١٥ لســنة ١٩٢٧ بإلغاء القانون رقم ٤٩ لســنة ١٩٣٠، الذى كان ألغى القانون ١٥ ســنة ١٩٢٧، وإلغاء الإلغــاء يعتبر إعادة! ! ودلل على ذلك بأن الشــيخ المراغي نفسه قد قدم اســتقالته إلى رئيس الوزراء وليس إلى الملك. لكن الســراى قالت إن إلغاء الإلغاء لا يعتبر إعادة إلا إذا كان النص صريحاً. ودام الســجال بين الطرفين نحواً من عشــرة شهور إلى أن أقيلت وزارة الوفد فى أواخر عام ١٩٤٤، فعاد المراغى من جديد إلى مشــيخة الأزهر فى يناير ١٩٤٥ وظل بها إلى أن توفى فى أغسطس ١٩٤٥.

وتولى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى المشيخة من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٥، وألــف كتاب العلم والعلماء، نادى فيه بضرورة إصلاح الأزهر، وحمل فيه على موقف الشيخ عبد الرحمن الشربينى، الذى وقف ضد الإصلاح، كما أصدر عدة كتب بعيدة عن مجال التراث كما جرت العادة، لعل أبرزها «السياسة والأزهر» . وفى عهده صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى تضمن إنشاء كلية للشريعة وأصــول الدين، وكلية اللغة العربيــة، من أجل تخريج كوادر للتدريس بالأزهر والعمل فى القضاء والإفتاء بروح عصرية تتواكب مع المتغيرات السياسية. وكان يرى أن علماء الأزهر ينبغى لهم أن يعرفوا أصول السياســة إلى جانب علومهم الدينيــة. وقد تضمن القانون كذلك تأليف مجلــس الأزهر الأعلى، الذى أصبح مــن حقه- وقتــذاك- النظر فى القوانين واللوائح التــى تنظم الأزهر. لكنه كان أكثر شيوخ الأزهر تعاوناً مع الملك فؤاد. وقد نكل الملك فؤاد فى عهده بالعلماء تشــريداً أو فصلاً، ذلك أن القانون الذى صدر فى عهده أعطى الملك الحق فى تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة والمعاهد.

وتولى الشــيخ مصطفى عبد الرازق المشــيخة من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ ونــادى بتوحيد المذاهب. وقد تتلمذ للشــيخ محمد عبده وقد ترجم فيما بعد رســالته عن التوحيد إلى الفرنســية كما شيد قاعة الإمام محمد عبده بالأزهر لتكون ملتقى للمؤتمرات الإســلامية، واهتــم بالطلاب الوافدين، وألغى نظام الأروقة وأنشــأ بدلاً منها مدينة سكنية، وأقر لهم راتباً شهرياً وصل إلى ١٥ جنيهاً شهرياً، وهو مبلغ أكثر من كافٍ فى تلك الأيام.

وقــد ظهــر تأثير محمــد عبده وتأثير تــراث جمال الديــن الأفغانى فيه بوضــوح. وبعد أن نــال درجة العالمية بتفوق دفعه طموحه إلى الســفر إلى جامعة الســوربون، فدرس الفلســفة والآداب بها، ونهل من ثقافة الغرب، وانعكس هذا عليه كأســتاذ للفلسفة بكلية الآداب. ودعا الأزهر إلى الانفتاح علــى الغرب، كما دعا إلى إصلاحات جذرية فيه، ولاقى فى ســبيل ذلك كثيــر صعاب. وقد اختير شــيخاً للأزهر علــى الرغم من أنه لم يكن من بين كبار العلماء، ولم يكن قد ســبق له أن تولى القضاء الشــرعى أو التدريس فى المعاهد الدينية كما يشــترط القانون، لكن نظراً لاتفاق الملك والحكومة على اختياره، فقد صدر أمر ملكى بمعادلة تدريســه فــى الجامعة بالتدريس فى المعاهد الدينية.

ثم تولى من بعده الشــيخ محمد مأمون الشــناوى المشيخة من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠، وقد تتلمذ على الشــيخين محمد عبده وأبى الفضل الجيزاوى، وأســهم فى الحركة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩، وقد وســع من دائرة البعوث الإســلامية ســواء إلى العالم الخارجــى أم وافدين منه إيمانــاً بوحدة العالم الإسلامى، وأرسل الطلاب الممتازين لتعلم الإنجليزية ليكونوا دعاة يشرحون الإســلام للغرب، واتفق مــع وزارة المعارف على جعل الدين مادة أساســية

بالمـدارس، كمـا أصدر مع مجموعة مـن العلماء بياناً شـهيراً دعا فيه إلى الجهاد ضد اسرائيل، ورفض السلام معها عقب تقسيم فلسطين.

وولى المشـيخة من بعده الشيخ عبد المجيد سليم مرتين الأولى: من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥١، والثانية سنة ١٩٥٢. وكان من تلاميذ الإمام محمد عبده، فـكان من دعاة الإصلاح بالأزهر، وكذلك دعا إلى التقريب بصورة عملية بين المذاهـب، ودعـا العلماء إلى أن يكونوا فقهاء أحـراراً من كل مذهب، وأن يحكموا العقل، مثله فى ذلك مثل سـائر تلاميذ الإمام محمد عبده، كما دعا إلى العمل على وحدة المسـلمين دينيا وسياسياً، وأرسل رسائل بهذا المعنى إلى علماء البلاد الإسلامية.

وكان الملك فاروق يصطاف فى كابرى حين اطلع على عدد «آخر سـاعة» الصادر فى ٢٩ أغسطس ١٩٥١، وفيه حديث منسوب إلى الشيخ عبد المجيد سـليم، يفتى فيـه بتحريم مراقصة الرجل لامرأة أجنبيـة عنه، وكان الملك يتـردد على «الأوبرج» بشـارع الهرم. فيراقص بعض السـيدات الأجنبيات. كما أشـار الشـيخ إلى أن الحكومة تضن بالمال على رجال الأزهر، وعقَّب: «تقتير هنا، وإسراف هناك». وأيقن الملك أنه المقصود بالنقد، فأرسل إشارة باللاسـلكى من يخته الملكى إلى الديوان يأمر فيها بعزل الشـيخ فوراً. ولم تسـأل وزارة الوفد عن سـبب هذا الأمر، وهى التى كانت تنعى على الملك مثل هذه التصرفات، بل وجدتها فرصة مواتية للتخلص من هذا الشيخ الذى يطالبها بالمزيد من الدعم المالى، فأوعزت إلى الشيخ أن يستقيل حفظاً لماء الوجه، اسـتقال الرجل يوم ٣ سـبتمبر. وكان وقع هـذه «الإقالة» عنيفاً فى الأوسـاط الدينية داخل مصر وخارجها، وأرسلت برقيات الاحتجاج، لكنها كانت صرخات فى واد، ونفخات فى رماد.

كنا قد بدأنا هذا الفصل بموقف الأزهر من الثورة العرابية ، ونختمه بموقفه من ثورة ١٩١٩ ، وفى الحق إنه كان للأزهر دور بارز فيها ، ذلك أن الأزهريين كانوا تقدموا صفوفها مشعلين روح الثورة، وحاضين على الإضراب، احتجاجاً على الاحتلال، وكانت المظاهرات غالباً ما تبدأ من الأزهر، زد على هذا أن الاجتماعات العامة التى تبلغ عدة المشاركين فيها نحواً من ثمانين ألفاً غالباً ما كانت تعقد فى رحابه، وفيه تلقى الخطب النارية والقصائد الحماسية، وكان يتداول على منبره الأزهريون وطلبة المدارس والعلماء والمحامون والصحفيون والعمال بل والقسس.

وفى الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩١٩ وقع حادث بعث إلى الذاكرة ما فعله الفرنسيون إبان ثورة القاهرة الأولى، إذ قامت مظاهرة من طلبة الأزهر، ومن انضم إليهم منطلقة من ميدان الأزهر حتى شارع السكة الجديدة، حيث كانوا ينتوون الذهاب إلى دور معتمدى الدول، بيد أن الجنود الإنجليز لحقوا بالمتظاهرين قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكى، وهاجموا المتظاهرين، فنكصوا على أعقابهم، والتجأ كثير منهم إلى الجامع الأزهر، فتعقبهم الجنود الإنجليز داخله بنعالهم وأسلحتهم، وأمعنوا فى الضرب والإيذاء، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة، وحاولوا كسر الأبواب وثار المشايخ، وأسرعوا إلى شيخهم، فعقد اجتماعاً عاجلاً مع هيئة كبار العلماء، وكتبوا احتجاجاً شديد اللهجة، وأرسلوا نسخاً منه إلى السلطان فؤاد، وإلى رئيس مجلس الوزراء يوسف وهبة باشا وإلى اللنبى. وفزع اللنبى، فسارع بكتابة خطاب أسف لشيخ الأزهر، منتهزاً هذه الفرصة ليحث الشيخ على أن يستخدم نفوذه لمنع اتخاذ الأزهر مركزاً للثورة. وكان رأى علماء الأزهر أن استقرار مصر لا يكون بمنع المظاهرات والخطب فى الأزهر، وإنما يكون بالاعتراف باستقلال مصر،

وكتبوا بياناً بهذا الأسلوب إلى السلطان وإلى المندوب السامى البريطانى، وقام بمثل هذا علماء الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط.

وفى الحق فإنه من أعظم إنجازات ثورة ١٩١٩ اتحاد عنصرى الأمة المسلمين والأقباط فى مواجهة المستعمر الإنجليزى الغاصب. وكان علم الثورة فى وسطه هلال، استبدلت صلبان ثلاثة بنجومه الثلاثة. وكان مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس، حتى الكنيسة المرقسية، بينما كان القساوسة والسيدات المسيحيات يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر. وكان من أبرز الخطباء المسيحيين القمص سرجيوس الذى قال ذات مرة: «إذا كان الاستقلال موقوفاً على الاتحاد، وكان وجود الأقباط فى مصر حائلاً دون ذلك، فإنى مستعد لأن أضع يدى فى يد إخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة!!». إلى هذا الحد بلغت وطنية الرجل وكان حبه لوطنه.. ولم تقتصر جهود الأزهريين على مدينة القاهرة، بل تعدتها إلى طلبة الجامع الأحمدى والمدرسة الثانوية فى طنطا، وانضم إلى مظاهرتهم الكبرى طوائف الشعب على اختلافها، واتجه المتظاهرون صوب المحطة، لتكون خاتمة المطاف، لكن شرذمة من الجنود البريطان المرابطين بالمحطة انهالت على المتظاهرين العزل من أى سلاح رمياً بالرصاص، وبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين تسعة عشر قتيلاً، وأربعين جريحاً.

وواكب هذا نبأ القبض على سعد زغلول ورفاقه، فأسرع العلماء إلى الرواق العباسى وعقدوا اجتماعاً خطيراً، وانتخبوا من بينهم لجنة لكتابة المنشورات- ويرى بعض المؤرخين المعاصرين أن هذا كان أول عهد مصر بالمنشورات السياسية- وتنظيم الخطابة من منبر الأزهر، والاجتماعات التى

تعقد حوله. واتجهت الحركة أول ما اتجهت إلى حصار اليهود فى مناطقهم وقتل الأرمن، أينما ثقفوهم، لأنهم جاهروا بالعداء للثورة. ولم يكد يمضى يومان على الحصار، حتى طلب اليهود وفداً من الأزهر للاتفاق معهم، فتوجه إليهم وفد من بعض العلماء وكبار الطلاب، وكان من العلماء الشيوخ أبو العيون والزنكلونى والغاياتى.

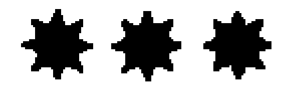
كذلك شارك مشايخ الأزهر فى تكوين الجمعيات السرية التى زاولت نشاطاً عنيفاً ضد المحتل، ومن أشهرها جمعية اليد السوداء، التى رأسها عبد الحميد البيلى المحامى، وأبو شادى بك، والشيخان مصطفى الغاياتى ومحمود أبو العيون. وكانت هذه الجمعية تثير الرأى العام، وتجمع الأموال فى سبيل الحركة وترسل خطابات تهديد إلى السياسيين الرجعيين، كما فعلت مع وهبة باشا. كما شارك الأزهريون فى تنظيمات الطلبة المحركة للثورة، واتخذت هذه التنظيمات شكل لجان، فكانت هناك لجان الأزهر، ولجان المدارس العالية، ولجان المدارس الثانوية. وكان مقر قيادة هذه اللجان- غالبا- هو الأزهر. وعندما أحست السلطة الإنجليزية دور الأزهر وراء أغلب أحداث الثورة، استدعت فى ٢ أبريل الشيخ محمد أبا الفضل الجيزاوى وطلبت إليه إغلاق الجامع الأزهر فرفض محتجاً بأنه مسجد تقام فيه الصلاة ولا يمكن أن توصد أبوابه فى وجوه المصلين، فطلبوا إليه ألا يفتحه إلا وقت الصلاة فرفض!.

وشكل الأزهريون قوة «البوليس الوطنى» التى ظهرت فى الشوارع، واشتركوا فى الإضرابات العامة. وفى العاشرة صباحاً من التاسع والعشرين من أبريل عقد اجتماع فى الأزهر، اشترك فيه مع طلاب الأزهر طلاب الكليات «المدارس العليا» والمدارس وقرروا استمرار الإضراب مالم تنفذ الشروط: إلغاء

وظيفة المستشـار البريطانى لوزارة المعارف؛ فصل جميع الموظفين ومديرى المدارس والمدرسين الإنجليز من المدارس التابعة للوزارة؛ إلغاء تدريس اللغة الإنجليزيـة من المـدارس الحكومية، والاعتراف بـأن الحماية قد انتهت، وأن الحركة فى مصر ليسـت دينية ولا وحشية، ولكنها حركة وطنية سلمية مطلبها الاستقلال التام.

وفى ٢ سبتمبر ألقى «السيد على محمد» الطالب بمعهد الإسكندرية الدينى على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء بينما كان راكباً سيارته قنبلة انفجرت، ولكنهـا لم تصبه. وقدم الطالـب لمحكمة الجنايات، فقضت عليه فى فبراير ١٩٢٠ بالأشـغال الشاقة عشر سنوات. وألقت السـلطات الإنجليزية القبض فى نوفمبر على الشيخين أبى العيون والغاياتى لإصرارهما على إلقاء الخطب المثيرة فى الجامعة.

وكانت النتيجة المتوقعة لهذه الأحداث أن صدر القانون ٣٩ لسنة ١٩٢٠ عـن الأحكام التأديبية فـى الأزهر والمعاهد، الذى قـرر أن يفصل أو يقطع راتب كل مدرس أو موظف يستعمل الجوامع أو المساجد فى إلقاء الخطب أو المحاضرات أو توزيع المنشـورات، وتقررت عقوبة الطرد لكل طالب يشتغل بشـىء من هذا، أو تثبت له علاقة سياسـية بأحد الأحـزاب أو الجمعيات السياسـية، وأجاز لرجل الأمن أن يدخل المسـاجد لإخراج من يلقى خطبة سياسية أو يوزع منشورات.



# الأزهر وثورة يوليو وما بعدها

يبـدو للناظر أن الخط الدينى لعبد الناصر كان متكسـراً، ويتتبع الباحث رفعت سـيد أحمد «الدكتور من بعد» فى كتابه «الدين والدولة والثورة» ورود كلمتى «الدين»، «الإسـلام» إحصائياً فى الفترات المختلفة من سـنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٠، ويفسر كثرتها أو قلتها حسب الأجواء السياسية والأحداث المصاحبة، ففى الصدام الدموى مع الإخوان المسلمين مرة سنة ١٩٥٤- ومرة أخرى سـنة ١٩٦٥- يقول فـى ٥/ ٩/ ١٩٥٤: «أرادوا أن يفرضوا وصايتهم على الثورة التى أخرجتهم من السجون، والتى حققت لهم العزة القومية..

لقـد ذهب الهضيبى إلى سـوريا ولبنان ليحارب الثـورة هناك، ومادمتم متيقظين متبصرين فسيسـقط كل مضلل وكل مخادع، ولن نستعبد مرة أخرى لفئة تكون عميلة للشرق أو للغرب، أو للأطماع الذاتية، ولن نستعبد لنهازى الفـرص الطامعين فى الحكم. حينما خرجت فـى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ كان معـى ٣٠ جنيهاً، فتركت ٢٩ وأخذت الجنيـه، لأنى كنت أعلم أنى قد لا أعود. ولما نجحت الثورة طلبت الوفد ليحكم، قلت لسراج الدين حدد الملكية الزراعية واقض على الفسـاد، فرفض تحديد الملكية. كنا نتكلم نبحث عمن يقضى على الفسـاد. لم نقم للحكم فحسـب، بل قمنا من أجل المثل العليا. وهم يقولون القرآن دسـتورنا، ونحن نخلع الملك ونقضى على الفساد والظلم الاجتماعى ونحقق الجلاء، فهل هذا الذى نعمله خروج على القرآن؟».

وفى ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤ يقول: «لم يكن احتكاراً حتى فى عهد النبى، ولكن الديـن تآلف ومحبة وتسـامح وتعليـم ولم يكن تعصباً أو حقـداً... وإذا كان

الهضيبى وأعوانه الذين بقوا فى مصر لم يجدوا فى مصر السـميع المجيب، وتوجهـوا إلى سـوريا ليبثوا فيها أحقادهم، وأنهـم يخدمون الصهيونية من حيث لا يدرون، فإن راديو إسـرائيل وباريس ما يقولان سـوى قراءة بيانات الإخوان المسلمين» . ويقول كذلك: «يا إخوانى عليكم بالعمل، لقد حققنا لكم العزة والكرامة، وبعد هذا لن نعمل لوحدنا، وسأترك لكم المضلل والمخادع، فأنتم الذين تعملون للقضاء عليه».

والحـق أنه بعد قرار حل جماعة الإخوان المسـلمين فى ١٤/ ١/ ١٩٥٤ الـذى اتخـذ بالإجماع فى مجلس قيـادة الثورة، خلا محمـد نجيب الذى اعتـرض من حيث المبدأ، وليس لأنه يشـايع الإخوان، حرض عبد الناصر على ألا يقطع صلته بهم نهائيا، فقام فى ١٢ فبراير بزيارة قبر الإمام حسـن البنا، ومعه صلاح سالم وأحمد حسن الباقورى وخطب قائلاً: «أشهد الله أنى أعمل وكنت أعمل لتنفيذ هذه المبادئ، وأفنى وأجاهد فى سبيلها» .

وعندما دعت لندن وواشـنطن إلى الحلف الإسـلامى نسمعه يقول: «قالوا نريد أن نقيم حلفاً إسـلامياً، ولكن كيف يقوم حلف إسـلامى تحت زعامة بريطانيا أو تحت زعامة أمريكا؟

إن هـذا الـكلام هو خديعة لنـا لندخل مناطق النفوذ، ولم تسـتطع هذه الشعارات الجديدة أن تنطلى علينا، ولكن أعلناها صريحة عالية، أننا قررنا أن نستقل وحصلنا على الاستقلال». ويقول مرة أخرى: «أنا مش متصور أن يبقى حلف إسـلامى، ويأخذ أوامره من لندن أو واشنطن أو أى دولة أخرى لأنه حلف إسلامى. إنه يتنافى فى هذه الحالة مع كلمة الإسلام ويبقى حلف غربـى» . ويقول فـى خطابه بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٦٢: «صحيح أن الإسـلام ثورة، والتضامن الإسـلامى تحتاجه الشـعوب، ولكن الحلف يحول علماء

الإســلام من مراكز الفكر الدينى إلى مراكز السماســرة والإرهابيين» . ويبرر تخوفه من الحلف الإسلامى فيقول: «حيث من خلاله تخرج البلاد العربية من حيز القومية العربية الضيق الذى لا يمكن للاستعمار التفاهم فيه إلى حيز العقيدة الإسلامية الواسع الذى يجمع العربى والتركى والإيرانى والباكستانى فى مجال واســع فينسون جنســياتهم، ولا يفكرون إلا فى الإسلام، وحينئذ يمكن للبلاد العربية أن تتفاهم مع الغرب، حتى مع إســرائيل يمكن التفاهم معهــا عن طريقه، حيث إن العرب لا يقبلون وجود إســرائيل بينهم، ولكن الدولــة المســلمة تقبل بهذا، وطبعاً الســند فى هذا اعتــراف إيران وتركيا بإســرائيل.. ويقول كذلك فى ٢٨/ ٥/ ١٩٦٢: «بالنســبة للروابط الإسلامية إحنا طبعا أشرنا فى الميثاق إلى الإسلام وإلى الروابط الإسلامية، أشير إلى هذا من أول يوم من أيام الثورة فى كتاب «فلسفة الثورة» ولكن بعد كده بعض الدول الإســلامية دخلت فــى مواثيق وانحازت إلى الغرب، وبدأنا نســمع الكلام عن الحلف الإســلامى وعن تحويل حلف بغداد إلى حلف إســلامى بعدما دخلت بغداد وبقيت تركيا وإيران والباكستان، وبدأنا نشعر أن هناك محاولات لاســتغلال الدين الإسلامى من أجل سياسة الانحياز التى تتنافى مع سياســتنا، وبدأ الكلام عن حلف إســلامى، وبدأ الكلام عن حلف غير منحاز مباشــرة إلى الغرب، لكنه منحاز بطريقة غير مباشــرة، هذا الكلام قبــل ١٩٥٥، وحتى وقتنا هذا بيتداول لغاية دلوقتى، فيه خطورة كبيرة إن احنا ننطوى تحت اسم الإسلام فى انحياز للغرب، أو الدخول تحت سيطرة الدول الغربية، لأن احنا بنعتبر أن هذا يتنافى كلية مع الإســلام، الإســلام الذى ينادى بالحرية، وينادى بأن نكون أحراراً وأســياداً لأنفسنا وألا نكون مناطق نفوذ لأى دولة أخرى».

وإبان العدوان الثلاثى الغاشم على مصر، يعتلى عبد الناصر منبر الأزهر، يخطب الجماهير ويذكى فيهم روح المقاومة، ونراه يقول: «لا يسعنى فى هذه المناسبة إلا أن أذكر جهاد الأزهر على مر السنين، فقد حمل الأزهر دائماً الرسالة، ولم يتخل أبداً عن الأمانة، وكافح كفاحاً مريراً فى سبيل الحصول على حرية الوطن. كافح الأزهر أيام الحملة الفرنسية، وقاسى رجاله وعذبوا وقتلوا وشردوا، واقتحم المحتلون الأزهر، فلم يتأخر الأزهر عن حمل رسالة الجهاد والكفاح لتحرير الوطن وبلاد العروبة والإسلام. واستمر الأزهر يحمل الرسالة حتى سلمها إلى الجيش إلى عرابى الذى قام متسلحاً بروح الأزهر يطالب بحقوق الوطن.. لقد جاء دور الأزهر، وإن عليكم أن تحملوا الأمانة مرة أخرى وأن تدافعوا عن المثل العليا التى كافح من أجلها الأولون...».

وكان أقل استخدام للكلمات الدينية فى الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢، حين كانت الوحدة المصرية السورية. فلم يستخدم الدين فى مجال التعبئة السياسية، إذ كان الفكر الرئيسى هنا هو القومية العربية. ونسمعه فى ٧/ ٥/ ١٩٦٠ يقول: «استطاعت جيوش مصر وسوريا التى اتحدت أن تهزم الصليبيين، وأن تردهم عن أبواب القاهرة وأن تعيدهم إلى فلسطين. لقد كان الصليبيون يضمرون فى أنفسهم أمراً، وهو القضاء على القومية العربية، والسيطرة على بلاد العرب جميعاً، وإخضاع هذه البلاد لتكون مزرعة يتمتعون بخيراتها».

وهو يرى أنه لا تعارض بين القومية العربية، وبين الإسلام، فيقول: «طريق العروبة هو طريق الإسلام. فالإسلام كان دين الحق، دين الحرية، دين العدالة ودين المساواة» .

ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى فى خطابه بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦٧، فيقول: «إن الأمــة العربية لا ترى أى تعارض بيــن قوميتها العربية المحددة، وبين تضامنهــا القلبى والأخوى مع الأمم الإســلامية، أى إن الأمة العربية بقواها الثورية التقدمية لا ترى فى الإسلام عائقاً عن التطور، بل تراه بحس وإيمان دافعاً لهذا التطور».

لكنه كان يشــير إلى الإسلام فى معرض الدفاع عن القرارات الاشتراكية، فنسمعه فى خطاب ٢٢/ ٧/ ١٩٦١ يقول «فيه حديث عن النبى عليه الصلاة والسلام قال فيه إن الناس شركاء فى ثلاث الماء والكلأ والنار، فيه ناس قالوا أيضاً الملح، معنى هذا فى تلك الأيام كانت المقومات الأساسية للمجتمع هى المراعــى والماء، إنهم رعاة يرعوا ويعوزوا الماء والكلأ، هذه الأشــياء كانت حاجة هامة فى المجتمع. النبى قال إن الناس يجب أن يكونوا شــركاء فى هذا، ما يجيش واحد يســتولى على المراعــى ويقول هذه ملكى. هل التأميم يختلف عن هذا فى أى شــىء؟ حين نقارن أنفســنا بهذا الوقت، الأول كان يعيش على المراعى. يعيش على الماء، ويعيش على الكلأ والنار كانت مهمة ليه، اليوم المصانع هيه بتمثل الأرض الزراعية، وتمثل المقومات الأساســية فى المجتمع» . ويقول كذلك فى نفس الخطاب:

«الدولة الإســلامية حينما قامت كانت هى أول دولة اشــتراكية، الإسلام ســار بعد النبى عليه الصلاة والســلام فى طريق الاشــتراكية، أيام أبو بكر وأيام عمر ســار فى طريق الاشــتراكية وفى أيام النبى وفى هذه الأيام أنصفوا أهــل الفقر من أهل الغنــى. فى أيام عمر أممــوا الأرض ووزعوا الأرض على الفلاحين..» ويقول فى نفس الخطاب مؤكداً نفس المعنى: «الإسلام فى أول أيامه كان أول دولة دين اشــتراكية، الدولة التى أقامها الإسلام والتى أقامها

محمد صلى الله عليه وسلم كانت أول دولة اشتراكية، محمد النبى أول من طبق سياسة التأميم فى هذه الأيام».

ويقول كذلك فى خطاب له بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢ : «إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية.

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية، ولكن الرجعية التى أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين، وراحت تتلمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها، لكى توقف تيار التفكير».

ويؤكد نفس فكرة أن الإسلام لا يتناقض مع التقدم، فيقول فى خطابه بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٦٧ : «إن الأمة العربية تعتز بتراثها الإسلامى، وتعتبره من أعظم مصادر طاقاتها النضالية، وهى فى تطلعها إلى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الإسلام على أنها قيد يشد إلى الماضى، وهى ترى روح الإسلام حافزاً يدفع إلى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية الاجتماعية والحرية الثقافية.

ونراه فى خطابه السابق بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٢ يستشهد بالقصص القرآنى فيقول: «القرآن أيضاً كان يعطينا عظة وعبرة عندما يعود للماضى، ويحكى لنا قصة عاد وثمود، والطغيان، حصل ليه؟ علشان نأخذ من هذه القصص عظة وعبرة ونشوف إيه اللى حصل باللى انحرفوا، وإيه اللى حصل باللى خرجوا عن الطريق، الذى كان يجب عليهم أن يتبعوه، فالميثاق يسترشد ويستهدى بهذه الطريقة» .

ويستشهد بأبى بكر الصديق حين حارب المرتدين وما نعى الزكاة من أجل تبرير العنف الثورى، فيقول: «فلقد حارب أبو بكر مانعى الزكاة» والمرتدين عن الإسلام، ردة عن النظام الإسلامى كله، وعن الدعوة الإسلامية كلها، وهذا نموذج للثورة الاجتماعية، لابد أن تسير فى طريقها، ويتم تأمينها حتى تنتصر وحتى تزيل الفوارق بين الطبقات، حتى تقام العدالة الاجتماعية، وحتى تقام الفرص المتكافئة بين الناس، لقد انتصر النبى أولاً ورجع إلى مكة منتصراً وحدث خلاف فى ذلك الوقت حول العفو عن الذين ناهضوا الدعوة وقاوموها ووقفوا ضدها، أم لا؟ فقال الرسول: «اذهبوا فأنتم الطلقاء، وقال أيضاً «من دخل بيت أبى سفيان فهو آمن» وكان هذا سبيل الثورة فى بدايتها، وهو سبيل الرسول عندما رجع من إحدى المعارك التى أصيب فيها.. معركة أحد.. وقال: «اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون» ولكنه قال أيضاً: «إن المنافقين يقتلون ولو كانوا متعلقين بأستار الكعبة، فلكل دعوة مؤيدون ومعارضون، والمعارضون يتم العفو عنهم إذا ما تحولوا إلى الإسلام كما فعل عمر بن الخطاب عندما تحول من العداوة إلى التأييد أو قتالهم كقتال أبى بكر لما نعى الزكاة».

وقبيل إعلان الوحدة مع سوريا، فى ٥/ ٢/ ١٩٥٨ يذكر عبد الناصر مسألة الدين.

وهى المرة الوحيدة التى أشير فيها إلى الدين فى الفترة من ١٩٥٨- ١٩٦٠، فيقول: «اتحدت المنطقة العربية بتعيين النبوات، حتى بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض، واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حتى اندفعت رايات الإسلام تحمل رسالة السماء الجديدة، وتؤكد ما سبقها من رسالات».

لكنه بعد الانفصال يهاجمه حكام سوريا بأن يعيبوا عليه استخدامه للدين في «فلسفة الثورة» ، فيرد عليهم قائلاً: «طول عمر هذه المنطقة العربية تمسكت بالدين، وطول عمر هذه المنطقة العربية تدافع عن الدين، ولم تمكن أى خارج عن الدين من أن يكون صاحب سلطة فيها، إذا اعتقد حكام سوريا، حزب البعث فى سوريا، أن السلطة دامت إليه النهاردة، وأصبحت الفرصة مواتية أمامه لكى يكشف عن نفسه، ويكشف عن نواياه، تطلع إذاعة دمشق امبارح بهذه التعليقات لتهاجم الدين، وتهاجم ما كتب عن الدين، بأنها أفكار دينية عفنة، فهم فى هذا واهمين».

ويطرح مفهوم «الجمهورية» فى خطابه الوفد اليمنى بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٦٣، فنراه يقول: «الجمهورية معناها أن أى شخص من أبناء اليمن له الحق فى أن يحكم اليمن طالما كانت هذه إرادة شعب، وهذا هو الإسلام فى كل معانيه، هذا هو الإسلام كما رأيناه فى أول عهود الإسلام، فى أول أيام الإسلام. الجمهورية معناها أن الشعب يستطيع أيضاً أن يعزل الحاكم إذا انحرف عن مصلحة الشعب وعن إرادة الشعب، هذه هى الجمهورية، والجمهورية قامت فى اليمن وقابلت عدوانا استعماريا رجعيا، لأن الاستعمار والرجعية لا يريدون أن تقوى اليمن...» ويتابع: «تعاليم الإسلام بسيطة، تعاليم الإسلام واضحة، فيه ناس بيقولوا إن الإسلام دين رجعى، وأنا بقول أبداً، الإسلام دين تقدمى، وهو دين التطور والحياة. الإسلام يمثل الدين ويمثل الدنيا، لا يمثل الدين فقط، الإسلام هو دين العدالة الاجتماعية لأن الإسلام حين نادى بالزكاة، معنى هذا أن الإنسان أو الفرد يدفع ٢,٥٪ من أمواله للشعب والدولة. إذن هذه هى العدالة الاجتماعية، وهذه هى الاشتراكية» . ويقول فى نفس الخطاب عن اليمن: «لا يتقدم، لا توجد به مدرسة ثانوية، أو مصنع واحد، ولا يوجد

به تعليم، ولا توجد به منشأة صحية. اليمن لا يتطور مع العالم، هل هذا هو الإسلام؟! أبداً، الإسلام دين الحق، ودين الحرية».

ويقول رداً علي وصفه بالشـيوعية من قبل بعض الأنظمة التقليدية: «إننا نتهم بالشيوعية. هل إحنا شيوعيين؟ هل جمال عبد الناصر شيوعى، ورايحين للشيوعية؟ هل خلاص مثلاً حنبقى حمر؟ هذا الكلام بيتقال.. فى مؤتمر قوى الشـعب العاملة أنا اتكلمت وقلت إن احنا عندنا خلاف مع الشـيوعية كبير جـداً.. خلافـات مبدئية، الخلاف المبدئى أن الشـيوعية لا تؤمن بالدين، واحنا بنؤمن بالدين وحرية الأديان» . ويقول كذلك فى ٣٠/٥ /١٩٦٢ «الفرق الأول بيننـا وبين الشـيوعية هو أن احنا نؤمن بالدين وأن الماركسـية تنكر الدين، وان احنا نؤمن بالرسل، والماركسية تنكر الرسل، أن الشيوعية تنكر الأديان، وتعتبرها أفيون الشعب واحنا بنؤمن بالله وحطينا ده ضمن المبادئ الأساسية، وحطينا ده خامس اعتبار، اعتبار الإيمان، إيمان بالله لا يتزعزع، قلنـا هذا الكلام فى الميثاق، والفرق الأخير وهـو الخاص بالصراع الطبقى، الـذى لا نؤمـن به» . ونحن نعلم أنه كان يقابـل «نظرية صراع الطبقات فى الفكر الماركسـى، نظرية تحالف قوى الشـعب العاملة» فى فكر عبد الناصر والتى كانت «الرأسمالية الوطنية» قوة من قواه.

أمـا بعد النكسـة فقد تم التركيز علـى مفاهيم الإيمـان والصبر والمبادئ والإرادة والثقة بالنفس، والقيم الروحية والقضاء والقدر.

وفى خطابه بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٦٨ نسـمعه يقـول: «يجب أن نؤمن بأن إرادتنـا هى وحدها القادرة على تغيير الموقف وتحويل الهزيمة إلى انتصار، لذلك يجب أن نضحى وأن نبذل الجهد ونفتدى حياتنا وحياة بلادنا بالفداء والمـوت. وبدى أقـول حاجة مهمة، إن مفيش حـد حيموت ناقص عمر؟،

وكل مخلوق له أجل محدد، وكلنا مؤمنين بالله وبهذه الحقيقة.. ومن ناحية أخـرى، فلابـد أن يتعمق هذا الإيمان فى قلب الجنود، عاوز كل عسـكرى يكـون مؤمن بالديـن والقيـم، ولازم التوجيه المعنوى يعمق هـذه المعانى، ويجعل عامل الإيمان بالله أساسـى فى توعيـة الجندى، وهذا الإيمان الذى يملأ قلب كل واحد يدفعه ألَّا يتردد فى وقت الشـدة، وقد لمسـتم ذلك فى المعركة وعشتم أيامها وأدركتم قوة المبادئ والإيمان».

ويقول كذلك فى خطابه بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٦٨: «إن المسئولية التى يلقيها الشـعب عليكم أنتم رجال القوات المسـلحة مسـئولية كبيرة جداً والواجب الملقـى عليكم واجب صعب، لكنه مش مسـتحيل، وبالإرادة والإيمان بالله والثقـة بالنفس وبالتدريب وبالجهد وبالعلم نسـتطيع أن نحيل الهزيمة إلى نصر لأن هذا قدر الأمة العربية».

وفى خطابه بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٨ يقول: «الدبابة مش حتحارب لوحدها، المدفع مش هيضرب لوحده، الإنسان هو القادر على تحريك كل هذه الأسلحة، والإنسـان العربى دائماً كافح، الإنسـان العربى دائماً أثر فى التاريخ، وسوف يكافـح ويؤثر فـى التاريخ. ولكن علينـا احنا واجبات كبيرة جـداً من أكبر القيادات إلى أصغر القيادات، علينا أن نوجه هذا الإنسـان التوجيه السـليم اللى هو الجندى، علينا أن نوجهه إلى أن يشعر أن عليه رسالة كبيرة، رسالة ثورية، ورسالة نحو ربه، ورسالة نحو وطنه، وعلينا أن نبث فيه روح الإيمان لأنه بدون الإيمان وبدون العقيدة الواحد حيحارب ليه؟ الواحد حيموت ليه؟ الواحد بيموت لأنه مؤمن بشىء بيطلع يبذل نفسه من أجله، واحنا هنا طبعاً نؤمـن بـالله، ونؤمن بوطننا، ونؤمـن بحريتنا ونؤمن بحـق أمتنا العربية فى الحرية ولذلك، من أجل المثل اللى ادهلنا ربنا، ومن أجل بلادنا، ومن أجل أرضنا، ومن أجل أمتنا العربية.. الواحد يطلع ويضحى بنفسه».

واضح أن عبد الناصر قد استخدم الدين مع أدوات أخرى فى عملية التعبئة السياسية، وإيجاد شرعية لنظامه، كما يقول بذلك تقرير الحالة الدينية فى مصر الصادر عن مركز الدراســات السياسية والاســتراتيجية بالأهرام. وفى هذا الإطار أضعف النظام الناصرى اســتقلال العلماء من خلال سياسته تجاه المؤسسات الإسلامية التى انطلقت فى عدة محاور، تمثلت فى القضاء على استقلال العلماء المالى، بإصدار قانون إلغاء الوقف الأهلى سنة ١٩٥٥ الذى تم تبريره باستثمار الإمكانات والأراضى غير المستغلة، وتحويلها إلى أعمال التنمية، وخاصة مشــاريع الإسكان والبنوك وما شابه ذلك، وتحويل جانب كبيــر من أراضــى الأوقاف لوزارة الإصلاح الزراعــى، وقانون إلغاء المحاكم الشــرعية، ومعها إلغــاء المجالس المالية القبطية «القانون رقم ٤٦٢ لســنة ١٩٥٥» الذى تم تبريره بدعوى تأكيد سيادة الدولة الوطنية، بحيث يخضع جميع الســكان على اختلاف جنســياتهم *لقوانين البلاد* ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التى تتناولها خصوماتهم، فإن الحــال فى مصر كانت على النقيض: فجهات القضاء فى مســائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم بقيت متعددة، كل جهة تطبق قوانينها فى قضائها، على الرغم من أن الدولة قد استردت سلطانها القضائى بالنسبة للأجانــب، فأصبحــت المحاكم الوطنية منوطة ببحــث جميع منازعاتهم، حتى فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية. وكذلك تم تبريره بأن مصر ورثت نظام تعدد جهات القضاء فى مســائل الأحوال الشــخصية عــن الماضى، فقامت المحاكم الشــرعية والقضــاء المحلى، ثم تعددت جهــات القضاء المحلى، فأصبــح *لكل طائفة قضاؤهــا وقوانينها وإجراءاتها الخاصــة*. مما أدى إلى الفوضى، والإضرار بالمتقاضين، فقد اســتتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل

جهة فى توسيع دائرة اختصاصها، والاعتداء على سلطة غيرها، خصوصاً مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة تبين اختصاص كل منها. وكان المرجع العام- كما تقول المذكرة- هو أحكام الخط الهمايونى الصادر فى الدولة العثمانية عام ١٨٥٦، وبعض القوانين العثمانية الأخرى، التى لم تكن محكمة الصياغة، محددة المعالم، قصد بعدم وضوحها إلى التجهيل الذى اقتضته ظروف سياسية. وكانت النتيجة تنازع المحاكم فيما بينها، وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد، وجعل المتقاضين يستعدون محكمة على أخرى، وظل مصير الحقوق رهيناً بهذه الظروف. وتم تبريره ثالثاً بأنه قد استفاضت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية، وندد بها المتقاضون، مؤكدين على انتفاء الحد الأدنى من عوامل التيسير وضمانات التقاضى. كما قضى النظام الناصرى على أى دور محتمل يمكن أن يؤديه الأزهر فى شئون المجتمع باستقلال عن الدولة، وذلك بإصدار قانون إعادة تنظيم الأزهر «القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١».

لقد تطور دور الأزهر مع الأحداث السياسية الخطيرة التى عاشتها مصر منذ يوليو ١٩٥٢ فنراه يطالب باسترداد ثمن الهدايا التى أعطيت للملك السابق، ويعلن تأييده لاتفاقية الجلاء، ويؤكد أن صلابة وحدتنا على النضال والتضحية أخضعت المستعمر، كما يعلن فى ١٥/ ٢/ ١٩٥٦ أول تعديل فعلى لقانون الأزهر بعد يوليو ١٩٥٢، الخاص بالمواد ٧٥، ٧٦، ١٠٤ من القانون المتعلق بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، التى تقضى بالتيسير على طلاب امتحانات النقل فى الأقسام الابتدائية والثانوية والخاصة بنشر الدعوة الإسلامية فى ربوع العالم. وعلى المستوى الفكرى هُيئت الساحة لإعلان قانون إعادة تنظيم الأزهر فيطالعنا الشيخ أحمد الشرباصى بمقال شامل

غامـر فـى الأهرام فى ٣/ ١١/ ١٩٥٨ يطالب فيـه بضرورة إحداث ثورة فى الأزهـر، وما حول الأزهر، ويرد عليه الشـيخ عبد الحكيم سـرور بأن هناك بالفعل ثورة داخل الأزهـر. وبأن الآمال معقودة على رجال نهضتنا الحديثة فى ألا يتخلف أسـاتذة الأزهر وموظفوه عن رصفائهم وأترابهم فى أية وزارة أو مصلحة. وتطالعنا بنت الشـاطىء يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٩ فى الأهرام بمقال تدعـو فيه صراحة إلى ضرورة الالتفات لوضع المرأة فى الأزهر، وإلى موقف الأزهر وعلمائه وقوانينه من هذا الوضع، وضرورة تغييرها جميعاً، حتى نسمع «أنهم لم يعودوا يرون فى دخولنا الأزهر طالبات أو محاضرات أو مدرسـات إلا إحياءً لسـنة كريمة، وتقاليد راسخة».. ، ثم تبدأ نغمة التغيير فى الظهور تدريجياً، وتتزايد الاقتراحات من لجنة الشئون الدينية بالأزهر، وهى لجنة متفرعة من اللجنة الفنية الدائمة للمقترحات فى الاتحاد القومى، ويرأسـها كمـال رفعـت، ثم يعلن قبل إعـلان قانون إعادة تنظيم الأزهـر بأيام قلائل عن فتح الأزهر لأبوابه لقبول الفتيات، وتعيين المدرسـات فى هيئة تدريس الفتيات، وتخصص فصولا لهن، ثم تنظم دراسات لرجال السلك الدبلوماسى وأصحاب المؤهلات العالية.

ثم يرسـل الرئيس عبـد الناصر فى ٢٢ يونيـو ١٩٦١ إلى رئيس مجلس الأمة صورة من مشـروع القانـون الخاص بإعادة تنظيـم الأزهر، والهيئات التابعة له. وعقدت الجلسـة للمناقشـة، يصفها الأسـتاذ فتحى رضوان فى مقابلة شـخصية- كما جاء فى كتـاب «الدين والدولة والثـورة» للباحث- وقتذاك- رفعت سيد أحمد، بقوله: حضر رجال الثورة، وجلسوا أمامنا على المنصة، وتحديداً كان على المنصة أنور السـادات، وكمال الدين حسـين، وكمال رفعت، وعلى يساره «اثنان» من رجال الأزهر هما «محمد البهى ونور

الحسن». ويتابع : «وقال أنور السادات للمجلس عندما علت أصوات تعارض المشروع، : «كانت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة، والذين حاولوا الوقوف أمامها ديسوا بالأقدام، واليوم ثورة جديدة، وسيصاب الذين يقفون أمامها بنفس المصير». ويلاحظ أنه قد تغيب ١٧٩ عضواً، أى نحو ٤٩٪ من الأعضاء، توزعوا على النحو: «٤٢» عضواً غابوا بإجازة ، «٨٩» اعتذروا، (٤٨) تغيبوا دون إجازة أو اعتذار! ! مما يقطع بأن كانت هناك معارضة شديدة للمشروع وتقول الوثائق الرسمية إنه لم يعترض من الحاضرين إلا النائب صلاح سعدة.

وكان الهدف من التطوير إعطاء الدولة تنظيما أكبر لمؤسسة الأزهر، وذلك بإلغاء مواد وأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاصة بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، والقوانين المكملة له والخاصة بإعطاء درجة من الاستقلالية للمؤسسة. واستبدال أحكام جديدة بها وتبدلت بوضوح سيطرة الدولة على الأزهر فى النواحى الآتية :

١ - مادة «٣» : التى تنص على أنه يعين لتصريف شئون الأزهر وزير بقرار من رئيس الجمهورية، ولهذا الوزير الحق فى أن يطلب إلى المجلس الأعلى للأزهر أو الإدارات أو الهيئات أو اللجان الفنية المختلفة التابعة له بحث موضوعات معينة لإبداء الرأى فيها، أو اتخاذ قرار بشأنها، كما أن له كل السلطات المخولة للوزراء فيما يتعلق بشئون الأزهر وهيئاته المختلفة.

٢ - مادة «٤»: التى تنص على قصر دور شيخ الأزهر على الشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية فى الأزهر وهيئاته، ويرأس المجلس الأعلى للأزهر.

٣ – مادة «٥»: التى تنص على إعطاء رئيس الجمهورية حق تعيين شيخ الأزهر ســواء من بين هيئة المجمع العلمى للدراسات الإسلامية أم ممن تتوفر فيهــم الصفات المشـروطة فــى أعضاء هذه الهيئة، حتــى وإن كان من قبل تعيينــه ليـس عضواً فى هذه الهيئة، ويصبح بمقتضى تعيينه شـيخاً للأزهر عضواً فيها.

٤ – مــادة «٧»: وقــد أعطت لرئيس الجمهوريــة الحق فى اختيار وكيل الأزهر من بين هيئة المجمع العلمى للدراسات الإسلامية، أو ممن تتوفر فيهم الصفات المشروطة لأعضاء هذه الهيئة، حتى وإن كان قبل تعيينه ليس عضواً فى هيئة المجمع، ويصبح بمقتضى تعيينه وكيلاً للأزهر عضواً فيها. والوكيل يعاون شيخ الأزهر، ويقوم مقامه حين غيابه.

وقد قدم وزير الدولــة كمال الدين رفعت– ممثلاً للدولة– مذكرة إيضاحية ســاق فيها مجموعة من الاسـباب، منها أن الأزهر كان ذا اتجاه محافظ فى علومــه ومواقفه: وأن هذا الاتجاه كان نتيجة حتميــة لموقفه الدفاعى الذى التزمه قرونــاً متطاولة فى مواجهة قوى العـدوان الخارجية والداخلية. وقد اســتمر هذا الاتجاه– كما تقول بذلك المذكرة– حتى بعد زوال أسبابه، وآية ذلــك أن رجالــه لا يريدون لأنفســهم إلا أن يكونوا رجــال دين، لا يكادون يتصلــون بعلوم الدنيا اتصال النفع والانتفاع. وترى المذكرة أن الإســلام فى حقيقتــه الأصلية لا يفرق بيــن علم الدين وعلم الدنيا، لأنــه دين اجتماعى ينظم ســلوك الناس فى الحياة ليحيــوا حياتهم فى حب الله عاملين مؤثرين فى المجتمع. وأن «الإسلام يفرض على كل مسلم أن يأخذ بنصيبه من الدين والدنيا، فكل مسـلم يجب أن يكــون رجل دين ورجل دنيا» . وتلح المذكرة على القــول بالانفصال الواضح بين علوم الدين وعلــوم الدنيا داخل الأزهر،

هذا الانفصال الذى واكب التطور العلمى والسياسى المعاصر، الذى يعيشه العالم الإسلامى.

إن بعض البلدان الإسلامية التى تخلصت منذ زمن وجيز من ربقة الاستعمار والتى تقع مصر فى مقدمتها «حين تلتمس الخبراء من كل نوع من أنواع النشاط لا تكاد تجد إلا الأجانب عن بيئتها من المواطنين أو غير المواطنين، وحين تلتمس من المواطنين خبراء يملكون الخبرة، ومعارف دينية صحية وعقيدة واعية، لا تكاد تعرف أن توفدهم ليتعلموا ويستفيدوا الخبرة والمعرفة والعقيدة».

وتذهب المذكرة إلى أن أهم ما تحتاجه مصر وباقى البلاد الإسلامية العناصر الثلاثة: الخبرة، المعرفة، العقيدة. وينبغى للأزهر أن تجتمع له هذه الخصال الثلاث لكنه اضطر للاكتفاء بالعقيدة دون غيرها. وترتب على هذا أن عاد المبعوثون إلى الأزهر إلى بلادهم من بعد وقد نهلوا من علوم الدين، لكنهم لا يحسنون عملاً آخر، ولا يطيقون إنتاجاً، ولا يقدرون على المشاركة فى أى لون من ألوان النهضة. كما تحول كثير من المبعوثين الوافدين إلى الأزهر إلى الجامعات المدنية بدلاً من الأزهر، فحصلوا العلم الدنيوى، لكنهم لم يظفروا بشىء من علوم الدين أو ينالوا منها «وبهؤلاء وأولئك تعقدت الحياة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الإسلامى، وتعثرت النهضة فى تلك البلاد». وترتب على ذلك كنتيجة منطقية أن «زين الشك فى قلوب الناس تجاه صورة رجال الأزهر».

وتقول المذكرة إنه لهذا كان لابد من تطوير الأزهر للحفاظ على مكانته، مع الحرص على طابعه وخصائصه وصفاته التى استحق بها جميعاً أن يبقى مسيطراً على تاريخنا وأن يكون أكبر أسباب العلاقات الوثيقة بيننا وبين

إخوان لنا فى مشارق الأرض ومغاربها منذ ألف عام ويزيد. وتتابع المذكرة فتقول إنه كانت هناك محاولات متكررة للإصلاح منذ أزيد من نصف قرن، لكنها لم تنفذ إلى صميم المشكلة، ولم تحاول إيجاد حل جذرى لها، فكانت قشوراً من الإصلاح، وتقترح المذكرة المبادئ الآتية لكى تكون أساساً لكل إصلاح:

١ – أن يبقى الأزهر وأن يدعم ليظل أكبر جامعة إسلامية، بل أقدم جامعة فى العالم، وأن يظل قلعة للدين، حصناً للعروبة، يرتقى به الإسلام، ويتجلى فى جوهره.

٢ – أن يخرج علماء قد حصلوا على ما يمكن تحصيله من علوم الدين، وتهيأوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والإنتاج فى كل مجال من مجالات العمل والإنتاج. فلا تكون كل حرفتهم أو بضاعتهم هى الدين.

٣ – أن تتحطم الحواجز والسدود بينه وبين الجامعات والمعاهد، وتزال الفوارق بينه وبين خريجيه وسائر الخريجين فى كل مستوى، وتتكافأ فرصهم جميعاً فى مجالات العلم والعمل، مع الحرص على ما يمتاز به الأزهر من دراسات دينية وعربية.

٤ – أن توحد الشهادات الدراسية والجامعية فى كل الجامعات والمعاهد التعليمية المصرية. وكتطبيق على هذه المبادئ أصبح لجامعة الأزهر كليات الطب والهندسة والعلوم والزراعة و... و.. أما الوثائق الرسمية فلم تظهر ردود فعل سلبية لمشروع القانون، لكن الأستاذ فتحى رضوان يقول فى المقابلة التى – ذكرناها – مع الباحث رفعت سيد أحمد «الدكتور من بعد»: «لقد أذعنوا لا عن رضاء.. ولكن عن خوف شديد، وأذكر أن من بين علماء الأزهر الشيخ عبد الرحمن دراز الذى كان وكيلاً للجامع الأزهر ثم أحيل للمعاش

وانتخب عضواً بمجلس الأمة، فكان هو العالم الأزهري الوحيد الذى أيد القانون. وتكلم فيه كلمة ثار الأعضاء في وجهه فترك المنبر ونزل، وكان معنا أيضاً الشيخ حسن مأمون، وكان رئيساً للمحكمة الشرعية العليا، ثم انتخب نائباً لمجلس الأمة، وهذا الرجل كان حائراً لا هو قادر على المعارضة، ولا هو قادر على قبوله، وفيما علمت أن الشيخ محمود شلتوت كان يبكى ويقول للناس «ادونى الأزهر بتاعى القديم» وقد أخبرنا بذلك الدكتور السعيد مصطفى السعيد مدير جامعة القاهرة الأسبق».

ويقول الأستاذ رفعت سيد أحمد: «بيد أن الصورة لم تكن بهذا التوصيف الذى قاله الأستاذ فتحى رضوان تماماً، فلقد وجدت أصواتاً مؤيدة بما فيها صوت الشيخ محمود شلتوت ذاته، الذى قال فى الأهرام فى ٢٤/ ٦/ ١٩٦١: «إنه يترك الحديث عن هذه الدفعة الثورية العلمية والإسلامية لدعم الأزهر فى الداخل والخارج إلى خطواتها التنفيذية، وحسب الأزهر أنه يحظى دائماً برعاية الرئيس جمال عبد الناصر، وبذلك تزداد رسالته على مر الأيام قوة وتتضاعف إمكاناته لتحقيق أهدافه الضخمة للعالم الإسلامى كله».

وقال عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق: «إن القانون الجديد حقق أمانى المسلمين فى إصلاح الأزهر وتمكينه من أداء رسالته كاملة». الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١.

وذكر د. محمد عبد الله ماضى أن القانون الجديد يذيب الفوارق التى كانت تحجب الطالب الأزهرى عن الدراسات العلمية العالية، ويهيئ تكافؤ الفرص للجميع «الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١» وقال الشيخ منصور رجب الأستاذ بكلية أصول الدين إن هذا القانون الإصلاحى خطوة موفقة جريئة وأبرز

معالمه تكون مجمع البحوث الإسلامية الذى يمثل فيه جميع علماء المسلمين «الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١».

وذكر الشيخ فرج السنهورى أنه يمثل خطوة تهدف إلى التوفيق بين حياتنا فى مجتمعنا ومصلحة الدين والعالم أجمع. أما أمين تنظيم الأزهر الشيخ أمين الخولى فقال إن تنظيم الأزهر محاولة صحيحة وهدفها صالح لتحقيق ثلاث رسالات:

رسالة اجتماعية، ورسالة دينية، ورسالة علمية «الأهرام ٢٥/ ٦/ ١٩٦١».

ولعلنا هنا أن نشير إلى خطاب لعبد الناصر ألقاه فى المعهد الدينى بالإسكندرية فى ١٨/ ٤/ ١٩٥٣، يقول فيه لرجال الدين: «فلتضعوا أيديكم فى أيدينا، ولنجاهد معاً فى سبيل تحرير مصر، فإن لكم رسالة عظمى، إننا لن نسمح بعد اليوم للفساد أن يقوم، ولن يسمح رجال الدين أن يقوم فى مصر فساد أو طغيان» . ويتابع: «رسالة الأزهر ليست فى مصر، وليست فى الأزهر، وإنما فى القرى والنجوع والتجمعات لتنصحوا ولترشدوا، وهذه الدعوة وهذا الإرشاد يجب أن يكون بيننا بدلاً من أن نشكو من الاستعمار، ولا يمكن أن نلقى العبء على الحكومة وحدها، إنما نحتاج إلى جهود رجال الأزهر».

وبالمقابل كان هناك الإغداق المالى على الأزهر بعد استصدار القانون الجديد، وارتفعت ميزانيته فى سنة ١٩٦٦ إلى ما يقرب من ضعف ميزانيته عام ١٩٥٢، وارتفع عدد معاهده من ٢٥ معهداً فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣٧ معهداً فى سنة ١٩٦٦، وزاد طلابه فى نفس الفترة بما يقارب ٤٠٪. وابتنى الأزهر مدينة للبعوث الإسلامية. والحق فإن الإنفاق على الأزهر بهذا القدر كان ذا

حدين، فقد تلاشـت في ظله حرية الأزهر واستقلاله الذى تمتع به وقت أن كانت ميزانيته مسـتقلة نسبياً عن الدولة قبل الثورة، وأصبح رجاله موظفين في الدولة حريصين على المناصب الحكومية إلى درجة الوزير.

ربما لم تختلف رؤية الرئيس السـادات للدور السياسـى للأزهر عن رؤية سلفه الرئيس عبد الناصر كثيراً، ولكن السادات كان أرق فى تعامله معه من عبد الناصر! وظهر السادات حريصاً على استمالة علماء الأزهر، فأصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥، الذى نص على أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأى في كل ما يتصل بالشئون الدينية، وأصبح شيخ الأزهر بدرجة رئيس وزراء مالياً ويتبع رئيس الوزراء إداريا فقط، وألغى منصب وزير شـئون الأزهر، وأضحى شيخ الأزهر يسبق بروتوكولياً الوزراء. وكثيراً ما كان يؤكـد فى خطاباته على دور الأزهر التاريخى فى مجال الدفاع عن الإسـلام فـى مصر بل والعالم الإسـلامى كله، وأن الأزهر يناضـل منذ ألف عام كى يحفظ رسـالة الإسلام، ويحفظ للإسـلام قوته ومقوماته ومناعته، ويقول إنه لولا الأزهر «لضاع الإسلام» ، كما أكد عديداً من المرات أن وجود الأزهر فى مصر جعلها بعد مكة والمدينة مقصد جميع المسلمين. وثابر الرئيس السادات على تأكيد الدور التاريخى للأزهر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السـلام المصرية الإسرائيلية، ثم مقاطعة أغلب الدول العربية لمصر، وتعليق عضويتها فى المؤتمر الإسـلامى. وقال: «إنه لا يمكن للأمة العربية أن تعمل بدون مصر وأزهر مصر، وملايين الدولارات لن تبنى ما يماثل الأزهر».

وكانت أولى القضايا التى واجهت الرئيس مبارك عند ولايته هى مواجهة العنف الدينى الذى راح ضحيته سلفه الرئيس السادات. واتخذ الرئيس مبارك فـى اعتماده على علماء الأزهر شـكلاً خاصاً، لم يكن مقصده بالدرجة الأولى

إضفاء الشرعية على حكمه ومحاربة المتطرفين بنفس سلاحهم، سلاح الدين، بـل كان كذلك يسـعى إلى إضفـاء مزيد من الاحتـرام والتقدير على الأزهر، وجعله المرجعية الدينية الحقيقية لنظام حكمه. وقد أدى الأزهر دوره كمرجع دينى حقيقى فى إقراره لمشـروعات القوانيـن قبل إصدارها، لتكون موافقة- دسـتوريا- للشريعة الإسـلامية. وفى إقراره القرارات العادية التى ربما تثير مشـاعر الجماهير. وبهذا تعاظم دور الأزهر مواكباً زيادة هامش الحريات. ولم تكن آراء الأزهر دائماً متسقة تماماً مع الاتجاه الرسمى للدولة فى بعض القضايا الحساسة مثل العلاقات مع إسرائيل، وفوائد البنوك، بينما تسعى الدولة إلى تحول اقتصادى كبير. وكانت الدولة تستجيب غالباً لفتاوى الأزهر فيما يتعلق بالقضايـا الاجتماعية والفكرية، لكنها لم تكن تسـتجيب فى حالة التعارض فيمـا يخص قضايـا الاقتصاد والأمن القومـى. وكأنه هناك اتفـاق ودى بين الطرفين فلا الأزهر يتدخل فى المسائل السياسية- مثل- إلغاء معاهدة السلام المصريـة الإسـرائيلية ولا الدولة تتوانى عن إظهـار التقدير والاحترام للأزهر ولا تحاول التنقيص من حريته، مما جعله مؤسسـة شبه مستقلة بالقياس إلى العقود السابقة.

ولقد حرص الرئيس مبارك منذ أن تولى الحكم على توطيد علاقته بالأزهر وشيخيه جاد الحق على جاد الحق، ومحمد سيد طنطاوى، كما حرص كذلك بعـد توليه الحكم بعامين على تكريـم عدد من علماء الأزهر كل عام بمنحهم الأوسمة الرفيعة. كما يشارك الرئيس مبارك سنوياً فى احتفالات الأزهر بليلة القدر والمولد النبوى الشريف، يُلقى فيها كلمته، ويوزع الجوائز على حفظة القـرآن الكريم، مؤكداً دائماً فى خطابه علـى أهمية الأزهر ودوره كما يؤديه علمـاؤه، وافتخار مصر بتميزها بأزهرها. وكذلك غالباً ما يدعى شـيخ الأزهر

لحضور الاحتفالات الرسمية فى المناسبات الوطنية وفقاً لترتيبه البروتوكولى بعد رئيس مجلس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى، بعد أن أصبح بدرجة رئيس وزراء، وعلى الرغم من بعض الخلافات التى ثارت حول بعض الموضوعات والقضايا بين شيخ الأزهر السابق الشيخ جاد الحق على جاد الحق، وبين الرئيس مبارك، إلا أن العلاقة كانت دائماً علاقة احترام متبادل، أو هى علاقة تعايش ودى بين الطرفين.

وفى إطار تأكيد الدولة على أهمية الدين أنشئت لجنة عليا للدعوة الإسلامية برئاسة شيخ الأزهر كان من مهامها دراسة الوسائل والإمكانات التى تساعد على نشر الدعوة الإسلامية، والمشاركة فى دعم القيم الدينية فى وسائل الإعلام، ودراسة أحوال الأقليات الإسلامية فى العالم، كما تم إنشاء لجان أخرى فى إطار الأزهر فى المحافظات، سُميت لجان التوعية الدينية، لنشر المفاهيم الدينية، كما تراها الدولة كما حدثت تعديلات تعلقت بتحديد عدد كليات جامعة الأزهر، فزادت كثيراً عن ذى قبل.

ونختم حديثنا فى هذا الفصل بذكر الشيوخ الذين تعاقبوا على الأزهر منذ سنة ١٩٥٢.

بداية فإن الشيخ محمد الخضر حسين تولى المشيخة من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، كان ينادى بنبذ الخلافات بين المسلمين واتحادهم ضد الاستعمار. وهو تونسى الأصل تخرج فى جامعة الزيتونة، ثم نال العالمية من الأزهر. وعاد إلى تونس، فعمل بالتدريس والصحافة والقضاء، ثم عاد إلى مصر. وحصل على الجنسية المصرية، ثم عين رئيساً لتحرير مجلة الأزهر، وعضواً بمجمع اللغة العربية، وأسس مجلة لواء الإسلام، ورأس تحريرها، ثم عين عضواً فى هيئة كبار العلماء، اشترك فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين، وأهم كتبه:

القياس فى اللغة العربية، نقض كتاب الإســلام وأصول الحكم، نقض كتاب الشعر الجاهلى. تنقل بين تونس ودمشق- حين صمم الفرنسيون على التنكيل بكل من يوقظ الروح الوطنية ضد اســتعمارهم- والآستانة ومصر وألمانيا حين احتل الحلفاء الآســتانة- منددأ بالاستعمار خطابياً فى المساجد، وكتابة فى الصحف والمجلات، يصفــه الدكتور مهدى علام فى كتابه «المجمعيون فى خمسين عاماً» بأنه علم من أعلام العروبة والإسلام، وقال عنه الأستاذ محمد على النجار فى حفل تأبينه: «وجملة القول أن الشيخ اجتمع فيه من الفضائل مالم يجتمع لغيره إلا فى النّذرى..».

وصف الشيخ ثورة يوليو ١٩٥٢ بأنها «أعظم انقلاب اجتماعى مرّ بمصر منذ قرون، لأنه الانقلاب الوحيد الذى ينشــد لمصر النظام لتتمكن من الاســتقرار عليه والاســتمرار فيه»، لكنه قدم اســتقالته من بعد لخلافه مع عبد الناصر، خاصة فى إلغاء المحاكم الشرعية.

ثم تولى المشيخة الشيخ عبد الرحمن تاج من سنة ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨، وقد ولد بأسيوط سنة ١٨٩٦، ونال شهادة العالمية سنة ١٩٢٢، ثم سافر فى بعثة الأزهر إلى الســوربون وحصل على الدكتوراه، ثم عاد ليعمل أستاذاً للشريعة بجامعة عين شــمس. إلى جانب عضويتــه للجنة الفتوى، واختير عضواً فى لجنة الدستور، وعضواً بمجمع اللغة العربية. وكان من المؤيدين لثورة يوليو، وأصدر فتوى تقول بأن «الزعيم الذى يتعاون ضد بلاده ويخذل مواطنيه. فإن الشــريعة تقرر تجريده من شرف المواطنة».. ويقول تقرير الحالة الدينية فى مصر الصادر عن مركز الدراســات الاستراتيجية بالأهرام، استناداً إلى صدور الفتوى فى عنف الأزمة وصراع الســلطه بين اللواء محمد نجيب والبكباشــى جمال عبد الناصر، إن الشــيخ تاج كان يقصــد بذلك اللواء محمد نجيب!!

ولسنا ندرى من أين جاء الشيخ تاج بأن اللواء محمد نجيب قد تعاون ضد بلاده، وخذل مواطنيه؟! وهاهى ذى الدولة فى عصر الرئيس حسنى مبارك. قد ردت للواء محمد نجيب اعتباره، وهو أول رئيس لجمهورية مصر، بإطلاق اسمه على محطة من محطات مترو الأنفاق كالرئيس جمال عبد الناصر.

كما أصدر الشيخ بياناً بعنوان «مؤامرة الإخوان» حرص خلاله على الهجوم على الجماعة من منطلق دينى، على اعتبار أنهم يعملون على تشويه الدين وحقائقه، وأن الأزهر سوف يعمل- من مبدأ حمايته للإسلام- على أن يرد هذه الجماعة إلى الصواب لتعود إلى الحق.

أما الشيخ محمود شلتوت فقد ولد بمنية بنى منصور بمحافظة البحيرة سنة ١٨٩٣، ونال الشهادة العالمية النظامية سنة ١٩١٨، واختير عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦، وتولى المشيخة من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤. وكان فقيها واسع الأفق جداً، مفسراً هائل الاطلاع، حارب الجمود والعصبية المذهبية التى جعلت من المذاهب أدياناً، وفرقت بين المسلمين، ونددد بفكرة سد باب الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية، واعتبر ذلك حبساً للعقول، وتعطيلاً لكتاب الله، ومجافاة لنصوصه الداعية إلى البحث والنظر. وبسبب آرائه المرنة والتجديدية أصاب شهرة واسعة بعيدة. وكان أول حامل للقب «الإمام الأكبر» بعد صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر. وقد عرف عنه عدم موافقته العلنية على قانون تطوير الأزهر، فلم يكن موافقاً على حق رئيس الجمهورية فى تعيين شيخ الأزهر، وكذلك وكيله، وقصر دور شيخ الأزهر على الشئون الدينية والمشتغلين بها، ورئاسة المجلس الأعلى للأزهر، وتعيين وزير لتصريف شئون الأزهر. وبصفة عامة لم يوافق على هذا القانون الذى قلّص كثيرا من استقلال الأزهر، وتراجع بموقع شيخه فى البروتوكول.

أما الشـيخ حسن مأمون فقد تولى المشـيخة من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩. وكان قد تولى رئاسـة المحكمة العليا الشـرعية، ثم عين مفتياً، ثم شـيخاً للأزهر، واستقال لأسباب صحية.

كان عضواً بمجلس الأمة ورئيساً للمحكمة الشرعية عند صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، الذى كرس تبعية شيخ الأزهر لنظام الدولة، وكان موقفه غامضاً، فلم يوافق ولم يعارض. أعلن تأييده للنظام السياسى ومباركته لخطواته فى صد عدوان الصهيونية والاسـتعمار، ودعا إلى الجهاد ضد إسرائيل، كما كان أشد المدافعين عن القوانين الاشتراكية. وفى خضم أحداث ١٩٦٥ أصدر بيانات وصف فيها الإخوان المسلمين بأنهم «مجرمون».

أما الشـيخ محمد الفحام فقد تولى المشـيخة من سـنة ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣. ولد بالإسـكندرية سنة ١٨٩٤، ونال شهادة العالمية النظامية الأزهرية فى سنة ١٩٢٢، وعيّن مدرسـاً بمعهد الإسـكندرية فكان يدرس الرياضيات إلى جانب العلـوم الدينية، ثم عيِّن مدرسـاً للمنطق والبلاغة بكلية الشـريعة. حصل على الدكتوراه فى الآداب من جامعة السـوربون سـنة ١٩٤٦، وعمل مدرسـا بكلية الآداب جامعـة الإسـكندرية، وظل يترقى فى مناصـب التدريس إلى أن أصبح عميدا لكلية اللغة العربية ثم عين شـيخاً للأزهر، وانتخب عضواً بمجمع اللغة العربية سـنة ١٩٧٢ وطلب إعفاءه من المشـيخة سـنة ١٩٧٣، واستجيب له. واهم مؤلفاته كان عن سـيبويه وأصدر المجلـس الأعلى للأزهر بقيادته بياناً أيد فيـه الرئيس السـادات فى ١٥ مايو ١٩٧١، واعتبـر إجراءاته «خطوة تأتى من أجل كفالة الحريات للوطن والمواطنين وسيادة القانون، وبناء الدولة الجديدة»، كما أصدر ملحقاً أسـبوعياً لمجلة الأزهر بعنوان «رسـالة الأزهر لمحاربة الأفكار المتطرفة»، ولكنها توقفت بعد ٤٧ عدداً، ودعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

أما الشيخ عبد الحليم محمود فقد كان شيخاً للأزهر من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨، وعرف عنه تصوفه. حصل على عالمية الأزهر. ثم الدكتوراه من فرنسا في الفلسفة الإسلامية. وعمل فور عودته مدرساً بكلية أصول الدين، ثم عميداً لها، ثم وكيلاً للأزهر، فوزيراً للأوقاف وشئون الأزهر. ولقد زادت كليات جامعة الأزهر بعد توليه، وتضاعفت المعاهد الأزهرية، وأهم كتبه التصوف عند ابن سينا، وفلسفة ابن طفيل، والإسلام والعقل، والتصوف الإسلامي والفلسفة اليونانية وهو مترجم عن الفرنسية. وألف الدكتور عبد الحليم محمود لجنة لوضع الشريعة الإسلامية في صورة قوانين لم يقرها مجلس الشعب حتى الآن.. عارض القانون ١٠٣ لتطوير الأزهر، لسنة ١٩٦١ إلى حد تقديم استقالته بسبب تبعية الأزهر لوزير شئون الأزهر، واستجاب الرئيس السادات لاقتراحه، وأصدر القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ وألغى منصب وزير شئون الأزهر. كما عارض الشيخ قانون الأحوال الشخصية، فلم يصدر إلا بعد وفاته. وأيد موقف السادات من القوى اليسارية بعد أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧، وندد في خطبة الجمعة التالية للأحداث بالشيوعيين، الذين اتهموا بأنهم وقفوا وراء الأحداث، ووصفهم بأنهم «ملحدون لا ينتمون للجماعة الإسلامية» وبناءً على ذلك أعلن السادات أنه لن يولى أحداً من الشيوعيين منصباً مهماً في الدولة.

وفي سنة ١٩٧٧ رفض الدكتور عبد الحليم محمود إدانة جماعة التكفير والهجرة قبل أن يقرأ أفكارها، ولم يعلن رأيه للمحكمة، لكنه أصدر بياناً بعد ذلك استند فيه إلى التفرقة بين مسألة قتل الشيخ الذهبي، وفكر جماعة التكفير والهجرة.

أما الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار فقد ولى المشيخة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢، وكان من أنصار التوفيق بين المذاهب. حصل على عالمية الأزهر في

العقيدة والفلسفة، وعلى الدكتوراه من جامعة إدنبرة ثم رأس المركز الإسلامى فى واشنطن، ثم رأس بعثة الأزهر فى ليبيا. وعيّن أميناً عاماً للمجلس الأعلى للأزهر، ثم أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية، ثم وكيلاً للأزهر، ثم وزيراً للأوقاف. أهم كتبه: الوجود والخلود فى فلسفة ابن رشد، العقيدة والأخلاق فـى الفلسـفة اليونانية، العالم بيـن القدم والحدوث، الحرب والسـلام فى الإسلام «وهو باللغة الانجليزية». وفى عهده عدّل الدستور وأصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، لكنه تبنى وجهة نظر مغايرة للأزهر فى مجال تطبيق الشـريعة الإسلامية، فلم ير ضرورة لتغيير كافة القوانين، وإنما تعديـل بعض أحكام القانون التجـارى والمدنى، فضلاً عن قانون العقوبات. أمـا قوانيـن النظام المصرفى، فـرأى أن يكون تعديلهـا تدريجياً، حتى لا يترتب على ذلك إضرار بالاقتصاد الوطنى. وكان هذا عوناً على تجميد قوانين الشـريعة التى قدمها إلى المجلس سـلفه الشيخ عبد الحليم محمود. كما أيد معاهدة السـلام المصرية الإسـرائيلية وخطوات التطبيع، وطالب المعارضين للتطبيـع فى الأزهر بعدم الصراع مع السـلطة، وحذرهم فلا ينبغى أن تكون معارضة الحاكم إلا فى الأمور التى تستدعى المعارضة.

أما الشـيخ جاد الحق على جاد الحق فقد ولى الأزهر من سـنة ١٩٨٢- ١٩٩٦، وعلى الرغم من أنه حنفى المذهب، إلا أنه أكد مراراً أنه لا مذهبية فى الأزهر إلا فى الكتب العلمية. ولم تتأثر فتاواه أو مواقفه السياسية بالمذهب الحنفى. التحق بمعهد طنطا الدينى، وحصل على العالمية من كلية الشريعة، مع إجازة فى القضاء الشـرعى، ووصل إلى منصب الإفتاء للجمهورية، وإلى عضويته بمجمع البحوث الإسلامية، ثم كان وزيراً للأوقاف. وأهم كتبه «الفقه الإسلامى مرونته وتطويره»، «النبى فى القرآن»، «هذا بيان للناس»، «بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة».

شغل إلى جانب المشيخة : رئيس المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ، عضو المجلس الأعلى العالمي للمساجد، نال وشاح النيل سنة ١٩٨٣ ، وسام الكفاءة سنة ١٩٨٤ من المغرب، جائزة الملك فيصل سنة ١٩٩٥.

أيد الشيخ معاهدة السلام مع إسرائيل عندما كان مفتياً من منطلق أن الرسول عليه صلوات الله وسلامه عقد المعاهدات مع اليهود. لكنه عارض التطبيع بعد ما أصبح شيخاً للأزهر بسبب الممارسات الإسرائيلية فى الأراضي العربية المحتلة، وأهمها القدس. كما أعلن تأييده للانتفاضة الفلسطينية وعمليات الاستشهاد ضد اسرائيل فى فلسطين ولبنان، وهاجم الموقف الأمريكى المساند لإسرائيل أبداً، كما ندد بمؤتمر الدار البيضاء الذى بحث قضية السوق الشرق أوسطية، وقال إنه لا تصالح ولا سلام إلا بعد الانسحاب الإسرائيلى. كما أيد الجهاد الأفغانى ضد الاحتلال السوفيتى، واهتم بالأقليات الإسلامية فى البوسنة والشيشان.

وعارض الشيخ جاد الحق فتاوى إباحة عائدات البنوك وشهادات الاستثمار، والختان، كما عارض مؤتمر السكان، ورفض توصياته التى تتنافى مع أسس الإسلام، وأخذت الدولة برأيه فى مؤتمر السكان.

وكان حتماً أن يتعاظم الدور الرقابى للأزهر على مستوى المطبوعات والمصنفات. وتعتمد الدولة على الأزهر فى تقييد ادعاءات المسلمين المتشددين، وتبرير سياستها تلقاءهم. لكن الأزهر لا يستطيع أن يحكم على كل أفكار هؤلاء المتشددين، لانطلاق الأزهر فى بعضها معهم من نفس المنطلق، لكنه يسعى إلى تصحيح الأفكار والمبادئ التى يختلف معهم عليها.

وقد دعا الشيخ إلى مواجهة التطرف العلمانى والتطرف الدينى معاً، ورفض بشدة أعمال العنف العلمانى واستحلال الأموال وتكفير الحاكم

والخــروج عليه وقال بأن التطرف الدينى ما هو إلا رد فعل للتطرف العلمانى والانحلال الخلقى فى المجتمع والتغريب الثقافى، وتجاوزات بعض وســائل الإعلام، أما عن علاج المشــكلة فهو يرى أنه يكون بسرعة تطبيق الشريعة، وإعــادة صياغة مناهج التعليم لتتســق مع الرؤية الإســلامية، وتنفيذ أحكام القضاء، وإلغاء القيود على الدعوة، وتطهير المجتمع من الأدران، والكف عن السخرية من المتدينين، كما أنه لا غُنية عن الحوار الهادئ والموضوعى مع الشباب، لأن الحل الأمنى لا يكفى.

وأصدر الشــيخ جاد الحق أيام أن كان مفتياً فتوى تتعلق بكتاب «الفريضة الغائبة» المرجع الأساســى لتنظيــم الجهاد، أثارت عليه حفيظة بعض علماء الأزهر على الرغم من أنها تضمنت بعض المآخذ على الدولة. كذلك فإن البيان الذى أصدره الأزهر عام ١٩٨٩ بعد أن تفاقمت أعمال العنف، والذى ورد فيه «إن تنفيــذ الحدود من حق الحاكم، وتغيير المنكر واجب على ولى الأمر» قد أهاج الجماعات المتشددة، فوصفت علماء الأزهر بأنهم «علماء السلطة».

وهكذا أصبح رأى الأزهر– على عهده– بعد تعاظم دور الجماعات المتطرفة واجــب الاحترام، وأضحى للأزهر دور خارجى فعال، قد يتعاظم أحياناً مع السياســة الخارجية للدولة، وانعكس كل أولئك علــى المعاهد الدينية التى شهدت توسعاً ملحوظاً، وعلى جامعة الأزهر التى أصابت تطوراً عظيماً: بنية ومناهج وطلاباً، وعلى وجه الخصوص الطلاب الوافدين.

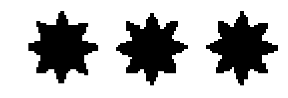
أما الدكتور محمد ســيد طنطاوى فقد ولى المشــيخة بعد رحيل الشــيخ جاد الحق رحمة الله عليه فى ســنة ١٩٩٦. وكان موقفه من قضية الحجاب فــى فرنســا مثيراً للجدل. فمــن الناس من قال: إنــه كان يبتغى به هيئات وشخصيات فرنســية قد عارضت الجهات الرســمية فى فرنسا، باعتبار أن

الحجاب مسألة تندرج تحت بند الحرية الشخصية، فكيف بالإمام طنطاوى يقول: إن من حق الدولة أن تقر ما أقرت، وعلى المسلمين المقيمين فيها أن ينصاعوا للقرار؟!

وحين شاع أن الشيخ يبتغى زيارة بابا الفاتيكان فى روما، بعد تصريحاته المسيئة للرسول والإسلام، والتى رفض الاعتذار عنها، بل ادعى أنها لم تفهم على وجهها، انتقد بعضهم الشيخ.

بيد أنه يحسب للشيخ أنه لم ينجرف فى الطعن الجاهل الأحمق على الشيعة، وتأكيده على أن الخلاف بين الشيعة والسنة إن هو إلا اختلاف فى الفروع وليس فى الأصول، فلا ينبغى أن ينفرط عقد المسلمين لأسباب واهية.

بقيت مسألة أثارت وما برحت تثير كثيراً من اللغط، ألا وهى مسألة تطوير الأزهر، فقد صدر القانون ١٠٣ عام ١٩٦١ المعروف بقانون تطوير الأزهر، ومن بنوده إنشاء كليات عملية تتبع جامعة الأزهر. فبعد أن كانت جامعة الأزهر قاصرة على الدراسات الإسلامية من شريعة وأصول دين ودعوة وما إليها، والدراسات اللغوية والأدبية، صدر القانون بإنشاء كليات للهندسة والطب والعلوم والصيدلة والزراعة أو باختصار الكليات العملية الموجودة فى الجامعات المصرية الأربع آنذاك مما كان له أثر فى تخريج دفعات من الأطباء والمهندسين والصيادلة و.... و..... والذين تبعثهم الدولة مسلحين بعلومهم التى تمكنهم من خدمة المجتمعات التى يوفدون إليها داعين إلى دين الله الواحد ناشرين دعوة الحق.



# أهم المراجع


١ – د. بيارد دودج «ترجمة د. حسين فوزى النجار» : الأزهر فى ألف عام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

٢ – تقى الدين أحمد بن على المقريزى: المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، بولاق، ١٢٧٠ هـ .

٣ – حسن عبد الوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، القاهرة ١٩٤٦.

٤ – د. رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة، دار الهلال، ١٩٨٥.

٥ – د. سعيد اسماعيل على: دور الأزهر فى السياسة المصرية، دار الهلال ١٩٨٦.

٦ – عباس محمود العقاد: عبقرى الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٧١.

٧ – د. عبد الجواد صابر اسماعيل: دور الأزهر السياسى فى مصر إبان الحكم العثمانى، مكتبة وهبة ١٩٩٦.

٨ – عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، مطبعة بولاق. ١٢٩٧ هـ (١٨٨٠ م) .

٩ – د. عبد العزيز الشناوى: الأزهر جامعاً وجامعة ، مكتبة الأنجلو المصرية، جزءان: ١٩٨٣، ١٩٨٤.

١٠ – محمد فريد أبو حديد: زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، دار الهلال ١٩٩٧.

١١ – د. محمد مهدى علام: المجمعيون فى خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٦هـ «١٩٨٦م» .

١٢ – نبيل عبد الفتاح: تقرير الحالة الدينية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥.



AL - AZHAR ALSHARIF
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writting & Translation

الأزهـــر الشريف
مجمـع البحـوث الاسـلامية
الادارة العـــامة
للبحـوث و التاليف و الترجمـة

السـيد / محمد عبد العظيم سعود

السـلام عليـكم ورحمـة اللـه وبركاته ـ وبعـد :

فبناء على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب : الأزهر منارة الشباب
تأليفكم ـ ٥٧٦ صفحة

نفيد بأن الـكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الاسلامية ولا مانع من طبعـه ونشره على نفقتـكم الخـاصة .

مع التـأكيد على ضرورة العنـاية التامة بكتـابة الآيات القـرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والالتزام بتسليم ٥ خمس نسخ لمكتبة الأزهر الشريف بعد الطبـع .

واللـه المـوفق ،،،

والسـلام عليـكم ورحمـة اللـه وبركاته ،،،

تحريرا فى / / ١٤ هـ
الموافق ١٩ / ٤ / ٢٠١٠ م

مدير عـام
ادارة البحوث والتـأليف والترجمـة

# الفهرس

طبع بمطابع دار المعارف

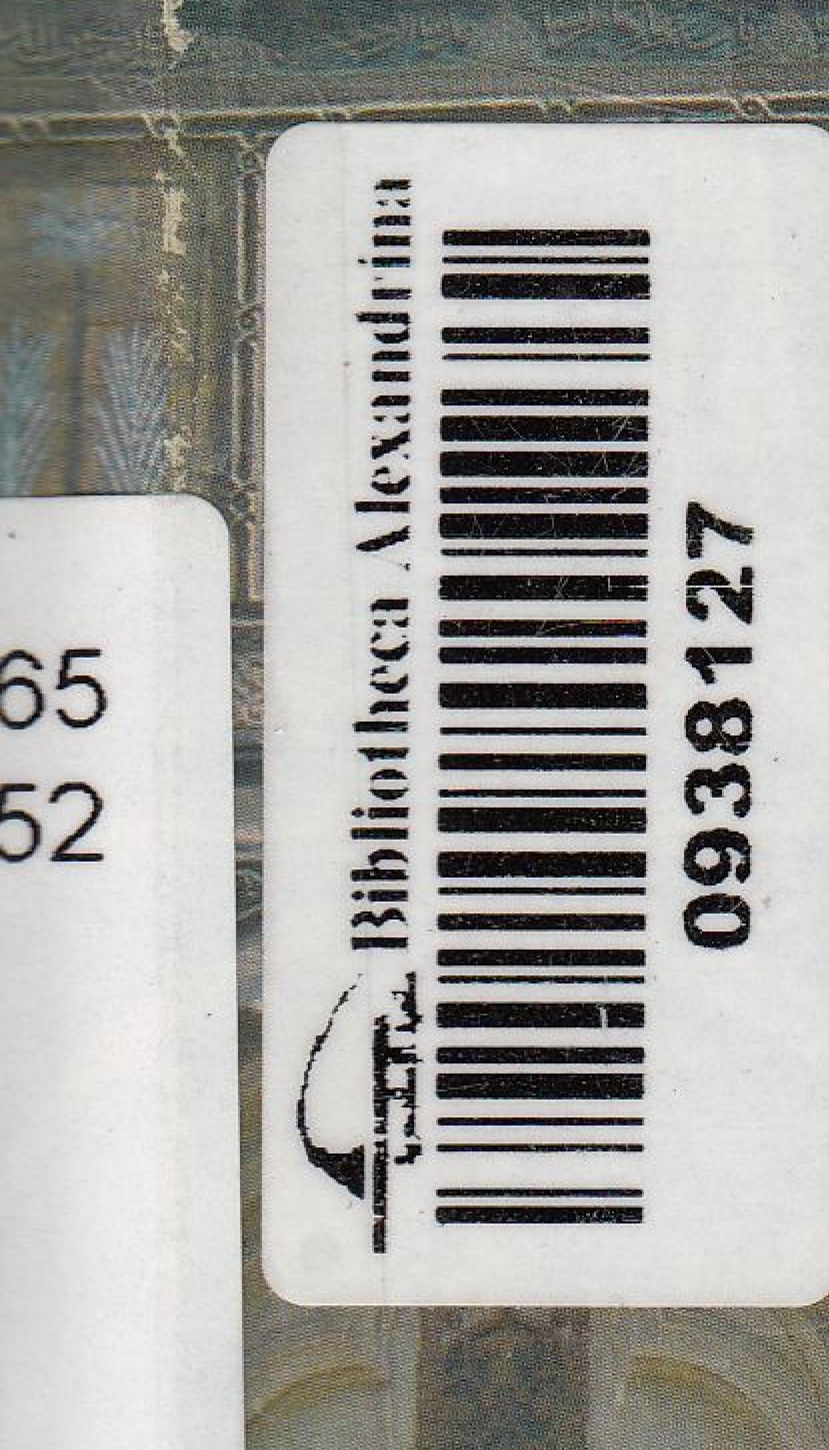
احتل الأزهر مكانة متميزة فى العالم الإسلامى وتحمل الرسالة منذ عهد صلاح الدين حتى الوقت الحاضر وأصبح المرجعية العلمية والدينية لأهل السنة والجماعة عن جدارة واستحقاق.

ومازال التاريخ يحفظ أسماء الأعلام من رجاله وخريجيه فى سائر العلوم الدينية والذين بفضلهم حافظ الأزهر على تلك المكانة فى العصور المختلفة وبقيت القاهرة عاصمة ثقافية للعالم العربى والإسلامى.

وقد لمعت أسماء مثل اللقانى والدرديرى والباجورى والمناوى والدمنهورى والشرقاوى والجبرتى الذين أدوا واجبهم وصار بعضهم زعماء شعبيين.. كما قاد بعضهم حركة المقاومة ضد نابليون وحملته الاستعمارية.

ويكفى ذكر أسماء العطار والطهطاوى وعبد الله النديم والإمام محمد عبده وكلهم أزهريون قادوا النهضة الفكرية والوطنية وبذلوا النفس والنفيس فى سبيل الله والوطن.

هذا الكتاب يعد بحق موسوعة لأهم علماء الأزهر على مدى التاريخ.





دار المعارف

٠١/٠٣٢٠٧٨